الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

جامعة البويرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

مذكرة بعنوان:

تحليل اتجاهات العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:

- خميسي ابتسام
- يحياوي نادية

تحت إشراف الدكتور:

- وعيل ميلود

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
أ.مولاي بوعلام	جامعة البويرة	رئيسا
أ.زاوي ياسمين	جامعة البويرة	مناقشة
أ. وعيل ميلود	جامعة البويرة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات... الحمد لله الذي هدانا إلى هذا ولولاه لما كنا مهتدين... الحمد لله الذي لا يخلو لسان من ذكره... ولا قلب من شكره في السر والعلانية... فباسمه تبدأ الاعمال وباسمه تختم الأفعال...

لك الشكر يا ربنا كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك...

أما بعد:

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف الأستاذ "**وعيل ميلود**"، على توجيهاته ونصائحه القيمة، ودعمه لي طوال مشواري الدراسي.

كما أتقدم بكل شكري وتقديري إلى الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة الذين وافقوا على مناقشة هذه المذكرة.

كما أتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام لكل أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل.

في الأخير أتقدم بتحية خالصة لكل من يفتح المذكرة لاستقطاب المعلومات التي تحتويها للانتفاع بها.

شكرا لكم...

www.hotdw.com

إهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من احمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترك ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار "أبي العزيز".

إلى ملاكي في الحياة إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب: "أمي الحبيبة".

إلى توأم روحي اخي رحمه الله واسكنه فسيح جناته: نبيل.

اليكما يا من لم أجد أعز منكما، أختاي الغاليتين: حتحوتي وسمسومتي.

إلى سنداي في هذه الحياة، أخيا العزيزين: عدولتي وقرمودتي.

إلى فلذات كبدي: باسطي، عبدودي، ايوبي، وميمو.

إلى خالتو بيزا وابنتها مون فوطو كوبي أحلام، الى طاطا رزيقة رحمها الله وابنتها مدللتي انفال

إلى عمتو ميمي، وجميع عائلة يحياوي. الى ابنت خالي اسيا، وجميع عائلة أحمية.

إلى كل من ساعدوني في انجاز هذا العمل وأخص بالذكر: زميلتي بسومتي، محمد حميدي.

إلى أصدقائي:(في المتوسط) ايمان، رميسا، سهام، نور الهدى (الجامعة) ندى، زبيدة، سمية، هدى، زهرة

إلى مجلة الجامعة: لطفي، حمزة، فضلو، رابح، أمينة، سهان، مريم ،نورهان

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم مذكرتي ولم يكتبهم قلمي. نادية

www.hotdw.com

الاهداء:

الى من قال فيهما رب العزة " وقضى ربك الا تعبدوا الا إياه وبالوالدين احسانا"

الى من تحت اقدامها مفتاح الجنان، وبرضاها يرضى عنا الرحمان خالق الاكوان وعن شكرها يعجز القلب واللسان، الى بهجتي قلبي ونور عيني وفرحة دنياي، وسر سعادتي، الى الطاهرة العفيفة والحنونة

امي الغالية

الى من احمل اسمه بكل افتخار، الى أروع من منحني الحب والعطاء، الى النور الوضاء بهجة القلب والروح ومنبع الحنان والصفاء

ابي الغالي

الى من لم أجد أغلى منهما اختاي العزيزتان: فلة ومدللتي سيرين

الى سنداي في الحياة أخويا: محمد اسلام وصهيب

الى زوجة خالي دليلة التي كانت سندا كبيرا لي، والى خالتي خيرة

والى الذي اعتبره بمثابة اخي الصغير الكتكوت: صلاح الدين

الى من كان بمثابة اخي الكبير منير.

الى كل عائلة خميسي ومناوي كبيرا وصغيرا.

الى اعز صديقة واخت عائشة

الى كل من ساعدوني في انجاز هذا العمل واخص بالذكر صديقتي وحلوتي ندوش، وأيوب، موح

الى اعز أصدقائي في مشواري الدراسي: هدى، سمية، زبيدة، ندى، سلاف، زهرة، نور الهدى، زينب، دلال،.

الى من هم بمثابة اخوتي: أسامة، اشرف، اكرم، خليل، أبو بكر، عماد، قيس، يونس، حماده، عبير، زينب.ا ، صابر ، زينب.ح.

والى فاتح، سعيد، نبيل، وليد، رمزي، إسحاق، حسام، وائل.

بسمة

www.hotdw.com

الفهرس

الفهرس

فهرس المحتويات	
شكر وتقدير	I
إهداء	II
فهرس الجداول والأشكال	III
المقدمة العامة	ا-هـ
الفصل الأول: الاطار النظري للبطالة	
تمهيد	2
المبحث الأول: نظريات البطالة	3
المطلب الأول: البطالة عند الكلاسيك والنيوكلاسيك	3
أولا: البطالة عند الكلاسيك	3
ثانيا: البطالة عند النيوكلاسيك	5
المطلب الثاني: البطالة عند ماركس وفيليبس	7
أولا: البطالة عند ماركس	7
ثانيا: البطالة عند فيليبس	8
المطلب الثالث: البطالة عند كينز	10
المطلب الرابع: البطالة في النظريات الحديثة	13
أولا: نظرية راس المال البشري	13
ثانيا: نظرية تجزئة سوق العمل	14
ثالثا: نظرية البحث عن العمل	15
رابعا: نظرية الاختلال (اللاتوازن)	16
خامسا: نظرية البطالة الهيكلية	18
المبحث الثاني: مفهوم البطالة	19
المطلب الأول: تعريف البطالة وقياسها	19
أولا: تعريف البطالة	19
ثانيا: قياس البطالة	22
المطلب الثاني: أنواع البطالة	24
أولا: البطالة الدورية	25
ثانيا: البطالة الاحتكاكية	26

ثالثا: البطالة الهيكلية	27
رابعا: البطالة السافرة (المفتوحة)	29
خامسا: البطالة الموسمية	30
سادسا: البطالة المقنعة	30
سابعا: البطالة الإجبارية	31
ثامنا: البطالة الاختيارية	32
المطلب الثالث: أسباب البطالة	32
أولا: أسباب البطالة في الدول المتقدمة	32
ثانيا: أسباب البطالة في الدول النامية	33
المطلب الرابع: آثار البطالة وعلاجها	35
أولا: آثار البطالة	35
ثانيا: علاج البطالة	38
الفصل الثاني: الاطار النظري للنمو الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به	
المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	43
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	43
أولا: تعريف النمو الاقتصادي	43
ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي	45
المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي المرتبطة ببيئته	46
أولا: المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من ناتج والنمو السكاني	46
ثانيا: المعدلات المرتفعة للانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج	46
ثالثا: المعدلات المرتفعة للتحول الهيكلي الاقتصادي	47
رابعا: المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والايديولوجي	47
خامسا: الامداد الاقتصادي	48
سادسا: الايتثمار المحدود للنمو الاقتصادي	48
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي واشكالية الفقر وتوزيع الدخل	48
أولا: النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل	49
ثانيا: النمو والفقر	50
المطل بالرابع: النمو الاقتصادي والتنمية	50

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	53
المطلب الأول: نظرية النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي	53
أولا: آدم سميث	53
ثانيا: دافيد ريكاردو	54
ثالثالذ: روبرت مالتوس	56
رابعا: كارلس ماركس	56
المطلب الثاني: نظرية النمو النيوكلاسيكية	58
أولا: نموذج سولو-سوان	59
ثانيا: نموذج جيمس ميد	59
المطلب الثالث: نظرية النمو الكينزية	64
أولا: نموذج هاورد	65
المطلب الرابع: نظرية النمو الجديدة (الداخلية)	68
الفصل الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر	
المبحث الأول: مسار الجزائر في القضاء على البطالة	76
المطلب الأول: تطور البطالة في الجزائر	76
المطلب الثاني: خصائص البطالة في الجزائر	80
أولا: عرض أجهزة التشغيل	83
ثانيا: النتائج المحققة لأجهزة التشغيل	87
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر	92
المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر	92
المطلب الثاني: برامج النمو الاقتصادي	94
أولا: برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	94
ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	96
ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	99
رابعا: البرنامج الخماسي (2015-2019)	103
المطلب الثالث: نتائج برنامج النمو الاقتصادي على البطالة	106
أولا: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	106
ثانيا: نتائج برنامج دعم النمو (2005-2009)	108

ثالثا: نتائج البرنامج الخماسي (2015-2019)	111
رابعا: نتائج البرنامج الخماسي (2015-2019)	113
المبحث الثالث: قياس طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر	
المطلب الأول: الاطار النظري لمعامل الارتباط	114
أولا: مفهوم معامل الارتباط	114
ثانيا: تفسير معامل الارتباط	115
المطلب الثاني: حساب معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي والبطالة	116
أولا: عرض الإحصاءات الوصفية للمتغيرين	116
ثانيا: حساب معامل الارتباط	117
خاتمة	120
المصادر والمراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1-3	الاحصائيات المالية الخاصة بالقطاعات والنشاطات	88
2-3	حصيلة مناصب الشغل المستخدمة	90
3-3	تطور معدلات النمو في الجزائر خلال فترة 2000-2017	92
4-3	التوزيع القطاعي لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2004	95
5-3	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	96
6-3	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2009	98
7-3	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي حسب 2010-2014	100
8-3	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال فترة 2010-2014	102
9-3	مناصب الشغل المحدثة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2003	107
10-3	التشغيل والبطالة خلال فترة برامج دعم النمو 2005-2009	109
11-3	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009	110
12-3	نسب التشغيل والبطالة خلال فترة البرنامج الخماسي 2010-2014	120
13-3	الاحصائيات	116
14-3	الارتباطات	117

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1-1	التوازن في سوق العمل عند المدرسة الكلاسيكية	4
2-1	منحنى فيلبس	9
3-1	التوازن العالم وفقا للنظرية الكينزية	12
1-2	اشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن	45
1-3	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	76
2-3	تطور معدلات النمو خلال الفترة 2000-2017	92

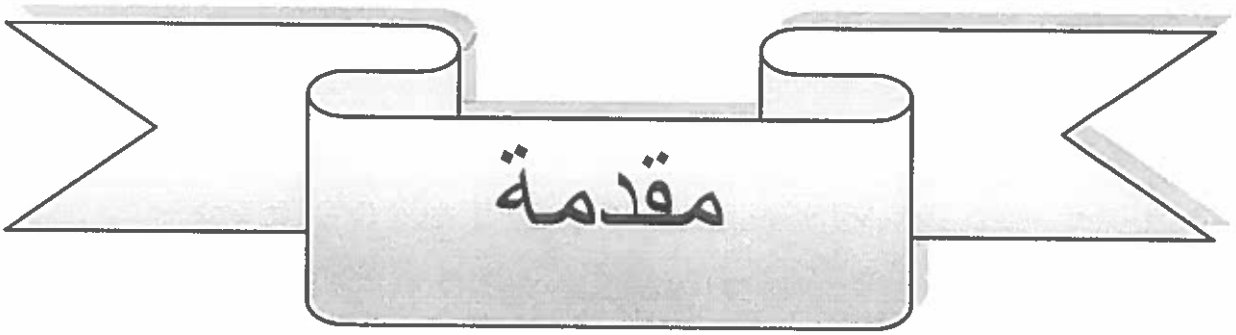
مقدمة

ان أهم الموضوعات التي تعني بها النمو الاقتصادي البحث عن كيفية الوصول الى تحقيق معدلات نمو إيجابية يقابلها انخفاض في معدلات البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

وقد سعت الجزائر الى ايجاد حلول كفيلة للقضاء على أزمة البطالة او التخفيف من حدتها، حيث بدأت بخوض برامج اصلاحات اقتصادية.

ان الاصلاحات بعد سنوات من تطبيقها، وبالرغم من تحقيق بعض النتائج في ميدان التوازنات الاقتصادية الكلية فانه لم يستجب لطموحات الجزائريين المتمثلة في تحسين ظروف المعيشة، لهذا لجات الجزائر الى تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي وذلك من خلال تخصيص مبادلات وحوافز من اجل بعث النمو الاقتصادي في مناطق واسعة من البلاد حيث تجسدت هذه البرامج في: برنامج استثمار الانعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرامج دعم النمو (2005 -2009) والبرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) والبرنامج الخماسي (2015-2019).

بالإضافة الى برامج الاصلاح الاقتصادي لجأت الدولة الى تنصيب اجهزة رسمية، تهدف الى اعداد برامج التوظيف العمالة وتنشيط سوق العمل، منها اجهزة بديلة لإدماج الشباب مهنيا وكذلك اجهزة لدعم النشطاء مؤقتا.

وتفيد التقريرات الأولية ان النمو الاقتصادي المسجل في الجزائر قد رافقه انخفاض في معدلات البطالة، لكن ايضا مع تراجع في انتاجيه العمل، مما يطرح بشده قضية نوعية الوظائف المستحدثة وقابلية استدامتها.

اشكالية الدراسة:

وانطلاقا من هذه التحديات التي تعرفها الجزائر سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية سياسات التشغيل وبرامج النمو التي انتهجتها الجزائر في القضاء على البطالة؟ وما مدى ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بالبطالة؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما هي الجوانب النظرية لكل من النمو الاقتصادي والبطالة؟
- ✓ ماهي اهم اليات التشغيل في الجزائر؟

- ✓ ما مدى فعالية اجهزة والسياسات التشغيل في الجزائر؟
- ✓ ما هو واقع الانعاش الاقتصادي في الجزائر وتأثيراته على البطالة؟

فرضيات البحث:

للإجابة على جملة الأسئلة السابقة ننطلق من الفرضيات التالية:

1 -ينظر للبطالة كعائق الاقتصادي يجب تحليلها وتفسيرها وضع الحلول للحد منها.

2 -يترتب على برنامج النمو الاقتصادي تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي والتشغيل.

3-ساهمت برامج ترقية الشغل واجهزة الادماج المهني ودعم العمال في الخفض من معدلات البطالة.

4 -حققت برامج الانعاش الاقتصادي وبرامج النمو الاقتصادي المنتهجة جملة من انجازات في المجال الاقتصادي والاجتماعي، غير انها لا تتلاءم وحجم الاموال المضخة لأجلها.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في العديد من الجوانب من اهمها:

1 -أهمية موضوع البحث في حد ذاته، النمو الاقتصادي كان ولا يزال أحد اهم المواضيع التي تنال قسط مستمر من الدراسة والاهتمام، سواء في مجال البحوث العلمية والأكاديمية او دراسات مراكز البحث او توجيهات متخذي القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية للدولة.

2-توسيع الاهتمام بالعوامل الدافعة للنمو الاقتصادي باعتباره هدفا تسعى لتحقيق كافة الدول.

3-خصوصية الفترة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، من حيث اثار البيئة الاقتصادية الجديدة وتطلعاتها الاقتصادية والاجتماعية التي من اهمها البطالة.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف اهمها:

1-توضيح مختلف الجوانب المرتبطة بالنمو الاقتصادي والبطالة.

2-محاولة اظهار دور برامج الانعاش الاقتصادي في خفض معدلات البطالة وتحفيز معدلات النمو.

3-تقييم برنامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر.

4-توضيح أليات التشغيل في الجزائر ونتائجها على البطالة.

5-نتائج الاصلاح وتأثيره على البطالة.

6-إبراز العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة.

أسباب اختيار الموضوع:

اختيارنا لهذا الموضوع يرجع لعدة أسباب نذكر منها:

- الدور الحيوي الذي يلعبه النمو الاقتصادي في توجيه متخذي القرارات لتنعكس هذه القرارات اما بإيجاب او السلب.

- يعتبر من المواضيع المتجددة التي تتطلب تتبع التغييرات الحديثة.

- الرغبة الشخصية في البحث عن هذا الموضوع.

حدود البحث:

يتم تحديد إطار البحث في المحورين الآتيين:

ا-الحدود المكانية: تتعلق هذه الدراسة بالجزائر كونها تضمنت هذه الدراسة: دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة بهدف تحديد العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين.

ب-الحدود الزمانية: قمنا بمسح تاريخ شامل للوقائع الجزائرية بالتركيز على الفترة: (2000 -2017) كما دامت هذه الدراسة من شهر ماي الى غاية شهر جوان.

منهج البحث:

قصد الإحاطة مختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات سوف يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الى جانب المنهج التاريخي، فجانب التحليل ظهر من خلال تفكيك موضوع الدراسة الى مكوناته الأساسية، الى كل من الجوانب النظرية للنمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر والربط بين مختلف

هذه العناصر بما يخدم الغاية النهائية للبحث، واما جانب الوصف فيتجلى في اعتماد على المراجع المكتبية والتقارير الإحصائية كمصدر لمختلف مفاهيم المشكلة الموضوع، واما المنهج التاريخي فظهر من خلال الاستقراء المسار التاريخي للنمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2017 استخدام اسلوب احصائي وقياسي البرنامج الاحصائي الجاهزSSPS في الجانب التطبيقي صعوبات البحث من اهم المشكلات التي صادفتنا خلال انجاز هذا البحث والحصول على البيانات الإحصائية لمتغيرين الدراسة، واختلاف البيانات من قاعده بيانات الى اخرى ومن مصدر الى اخر وهو ما يؤثر على عملية التحليل والقياس ودقتهما.

الدراسات السابقة:

1-دراسة زروخي صباح ورحومي عبد المجيد (2014):

تم في هذه الورقة البحثية تم دراسة العلاقة التي تربط بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2013) كان من خلالها دراسة استقرار سلاسل الدراسة والتي تتكون من الناتج المحلي الاجمالي و معدلات البطالة التي وجد انها غير مستقرة، كما دلت نتائج مصفوفه الارتباط على وجود ارتباط قوي بينهما والملاحظ بالنسبة لاقتصاد الجزائر ان معدل ارتفاع النمو الاقتصادي والانخفاض في نسبه البطالة يؤكد وجود علاقه بين النمو البطالة ولكن تحقيق معدل نمو الإيجابي لا يعني بالضرورة في الوقت الراهن تخفيف نسبه البطالة بشكل كبير ولعل السبب الرئيسي يرجع الى هيكله الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على النمو المحقق في قطاع المحروقات.

. 2-دراسة يوسفات علي (2010):

كان الهدف الرئيسي للدراسة هو تبيان العلاقة الموجودة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2009) بالاعتماد على مصفوفه الارتباط واختبار السببية اسلوب التكامل المتزامن او المشترك وتحديد اتجاه العلاقة السببية في الاجل الطويل والقصير باستخدام نموذج تصحيح الأخطاء.

3-دراسة عقون سليم (2005):

تناولت هذه الدراسة بناء نموذج قياسي لتحديد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في مشكلة البطالة خلال تلك الفترة حيث تم التركيز على المتغيرات التاليه: حجم الناتج المحلي الحقيقي ومعدل النمو، حجم الاجور المعدل نموها، حجم الاستثمار ومعدل نموه، حجم السكان ومعدل نموه ايضا برنامج الاقتصاد الإصلاحي.

هيكل البحث:

من اجل الإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة، فانه سيتم التطرق الى ثلاث فصول رئيسية، اثنين منهما خاصة بالجانب النظري وواحد خاص الجانب التطبيقي.

فيما يخص الجانب النظري فإن الفصل الأول يتناول موضوع البطالة من حيث الجانب النظري من مفاهيم ونظريات، اما الفصل الثاني من الجانب النظري فانه يتناول موضوع النمو الاقتصادي وذلك بالتطرق لما هي النظريات المتعلقة به وكذا المفاهيم المرتبطة به اما الجانب التطبيقي فسيتم التطرق في الفصل الثالث العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر الفترة (2000 – 2017) من حيث عرض مسيرة الجزائر في النمو الاقتصادي والبطالة ومكافحتها.

توجنا البحث خاتمه، اهم النتائج والتوصيات.

الإطار النظري للبطالة.

تمهيد:

تعتبر مشكلة البطالة من اهم وأخطر المشكلات التي تعاني منها معظم اقتصاديات دول العالم ويؤدي الى نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فمن الناحية الاقتصادية تعد ضياع لمورد هام من الموارد الاقتصادية وهو العمالة، اما الناحية الاجتماعية فقد يترتب عن البطالة انتشار الآفات الاجتماعية الخطيرة كالإجرام والانحراف والادمان وذا الهجرة وغيرها، ناهيك عن الاثار السياسية للبطالة والتي يمكن ان تؤدي الى السخط الشعبي، علاوة على التوترات والمخاطر السياسية والاجتماعية التي تنجم عن حالة الياس والضياع التي يعيشها الشباب وحاملي الشهادات على الخصوص، مما يجعل من هذه الطاقة الحيوية مصدرا لنكران الذات والاستخفاف بالانتماء الوطني و باعثا لليأس والإحباط، واللجوء للتعصب والتطرف، الذي يؤدي الى هزات عنيفة بكيان المجتمعات، وتأجيج نار النزاعات والصراعات بسبب كل هذا حضي موضوع البطالة بالاهتمام لدى مختلف مدارس الفكر الاقتصادي قديما وحديثا.

ولتحليل هذه الظاهرة وبناء على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل الى ما يلي:

المبحث الأول: نظريات البطالة.

المبحث الثاني: مفهوم البطالة.

المبحث الأول: البطالة في النظرية الاقتصادية

تعددت النظريات المفسرة لظاهرة البطالة، لكنها اتفقت على تصنيفها ضمن خانة أخطر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي قد تمس المجتمعات، وسنحاول من خلال هذا العنوان، تقديم أهم النظريات الخاصة بالبطالة التي ظهرت وأثرت في الفكر الاقتصادي وذلك من أجل التعرف على العوامل والمتغيرات التي قد تؤدي إلى نشوء ظاهرة البطالة وتأزمها، هذه الظاهرة التي كانت ولازالت محل نقاش بين مختلف المدارس والمذاهب الاقتصادية والتي سيتم التطرق إلى أهمها:

المطلب الأول: البطالة عند الكلاسيك والنيوكلاسيك

والتي كانت بالترتيب كالاتي:

أولا: البطالة عند الكلاسيك

إن تحليل النظرية الكلاسيكية لمشكلة البطالة هو التحليل على المدى الطويل، حيث يرى المفكرون الكلاسيكيون أن النمو السكاني وتراكم رأس المال ونمو طاقته الإنتاجية له تأثير بالغ على البطالة [1]، وتتركز النظرية الكلاسيكية في تحليلها على جملة من الفرضيات أهمها:

سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق، مرونة الأجور والأسعار.

سيادة ظروف التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج كافة بما فيها عنصر العمل.

ويمكن توضيح ذلك حسب الشكل التالي:

[1] – عمر صخري، الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ،2000، ص:8.

الشكل رقم (1-1): التوازن في سوق العمل عند المدرسة الكلاسيكية

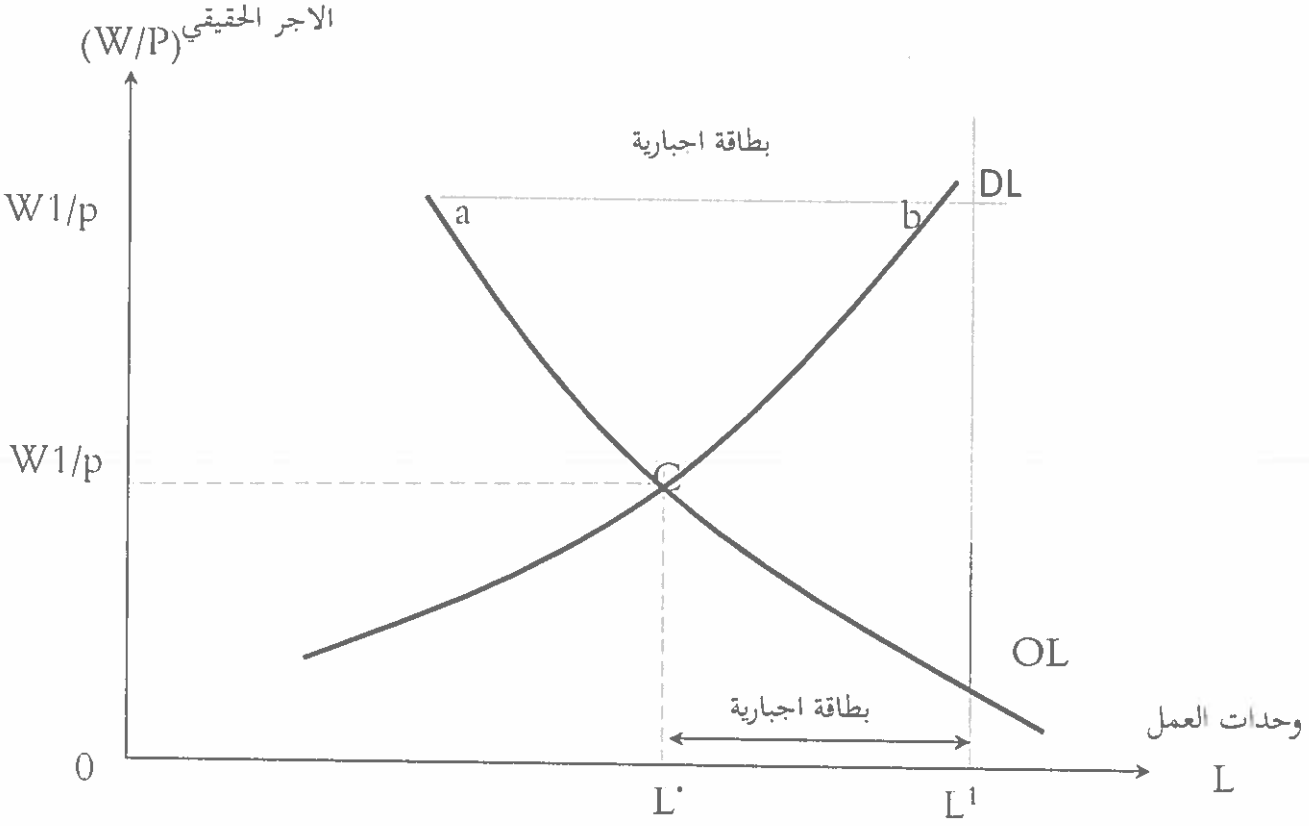

المصدر: مصار منصف، مجموعة محاضرات الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

حيث تتمثل كل من:

OL : عرض العمل

OL : كمية العمل عند مستوى الأجر الحقيقي $\frac{W*}{P}$

DL : طلب العمل

$\frac{W}{P}$* : الأجر الحقيقي عند التوازن

التفسير: يحدث التوازن في سوق العمل عندما تتعادل الكمية المطلوبة من العمل والكمية المعروضة منه والمتمثلة في الشكل (C) ولذا فإن التشغيل الكامل يحدث غن O°L، حيث تعبر هذه المسافة عن الأشخاص

القادرين على العمل والراغبين فيه عند أجر التوازن المتمثل في W^*/P، أما البعد LL^*[1] فهو يشير إلى الأشخاص القادرين على العمل وغير راغبين فيه عند أجر التوازن، إذن فهي تعتبر بطالة اختيارية.

إذن فالنظرية الكلاسيكية لا تعترف بوجود البطالة الإجبارية بسبب مرونة الأسعار والأجور [2] ، ووجودها يبقى مؤقتا، ولكنها تقر بوجود بطالة اختيارية تظهر بشكل رفض العاطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق وذلك بسبب ما يلي:

أ- تعرض سوق العمل إلى اختلالات بسبب نقابات العمال وهذا ما يؤدي إلى عدم حريتها في الانخفاض إلى مستويات التنافسية، نظرا لمساومة ممثلي العمال بشأن أجورهم [3].

ب- إضعاف القوى التنافسية في سوق العمل من خلال قوانين الحد الأدنى للأجور والتأمين ضد البطالة والإعانات للفقراء والمساومة الجماعية، حيث أدت هذه الأمور إلى رفض العمال للأجور المنخفضة التي تسمح بمستوى معيشي معقول.

وكذلك البطالة الاحتكاكية التي تظهر بشكل انتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.

ويلقي الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال، وبالتالي ليس هناك ضرورة لتدخل الحكومة أو النقابات العمالية باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة.

ثانيا: البطالة عند النيوكلاسيكية

يتركز التحليل النيوكلاسيكي على فكرة الحرية الاقتصادية وكذلك سيادة ظروف التشغيل الكامل، بناءا على ما جاء به قانون ساي للأسواق [4] ، كل عرض سلعي يخلق طلبا مساويا له بتطبيق هذه الفكرة في سوق العمل نجد أن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي وبالتالي زيادة وارتفاع الكمية المطلوبة من العمال، فتغطي بذلك البطالة ويحدث التوازن ويحقق التشغيل الكامل.

---

[1] - عمر صخري، الاقتصاد الكلي، المرجع السابق، ص 8.

[2] - عبد الرحمن يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2004، ص: 211.

[3] - أحمد ملوقية، الاقتصاد الكلي، مكتبة بستان المعرفة للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر ،2004، ص :89.

[4] - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مطابع الرسالة، الكويت، 1997، ص :183.

فالتوازن العام في سوق الشغل والسلع والخدمات هو الصيغة التعريفية للنظرية النيوكلاسيكية للبطالة والتي تعتمد على جملة من الفرضيات أهمها:

مرونة حركة الأسعار في كلا السوقين وهي التي تعدل آليا التوازان والتشغيل الكامل لعوامل الانتاج [1].

سوق العمل في حالة منافسة تامة، مع الحرية التامة لانتقال اليد العاملة داخل وخارج السوق.

تجانس عنصر العمل، وهذا يعني أن عرض العمل يكون متساويا بين الأفراد.

حجم اليد العاملة مرتبط بعرض العمل والطلب عليه في السوق أي ان دالة الطلب وعرض العمل المرتبطان بالأجر الحقيقي كما هو موضح في العلاقة التالية [2]

$$DL = F(W/P) \quad F(W/P) < 0 \ldots\ldots\ldots(1)$$

$$OL = F(W/P) \quad F(W/P) > 0 \ldots\ldots\ldots(2)$$

DL : دالة الطلب عن العمل بدلالة الأجر الحقيقي ، وهي متناقصة.

OL : دالة عرض العمل بدلالة الأجر الحقيقي ، و هي متزايدة.

W : الأجر الإسمي.

P : المستوى العام للأسعار.

فالمعادلة (1) تعني أن أرباب العمل يسعون إلى تعظيم أرباحهم ولتحقيق ذلك فهم مستعدون إلى أي زيادة لتوظيف المزيد من العمال حتى يتعادل الناتج الحدي بالعمل والتكلفة الحدية للأجور.

أما المعادلة (2) تعني أن العمال مستعدون لعرض خدماتهم في سوق العمل سعيا وراء تحقيق مداخيل عالية وتتساوى مع المجهودات المبذولة من طرفهم لذا يدخل العمال في منافسة.

[1] -D. plihou. Les grandes explications macro-économiques du chômage, les cahiers français, documentation française, n°2816, Mai –Juin ,1990, P : 20.

[2] -J. Gratuité. Les politiques d'emploi, librairie Vuibert, Paris ,1993, P :51.

ويتحقق التوازن في سوق العمل عند تعادل كل من العرض والطلب على العمل، وهو توازن يتناسب مع مستوى التشغيل الكامل.

أما حدوث البطالة من جهة نظر النيوكلاسيك يرجع أساسا إلى:

- ✓ ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الجدية للعمل.
- ✓ المساومة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الحقيقي من خلال تحديد الأجر الإسمي.

ولهذا فإن العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقية، وكل بطالة عند هذا الأجر فهي إرادية [1] فوجود البطالة في هذا الفكر واستمراراها بتطبيق على البطالة الاختيارية أذ لا مجال لحدوث بطالة إجبارية، فكل فرد رغب في العمل عند مستويات الأجر التوازني يمكنه الحصول على وظيفة.

المطلب الثاني: البطالة عند ماركس وفيلبس

تعرف كما يلي:

أولا البطالة عند ماركس

يرى كارل ماركس و المنتمي إلى المدرسة الفكرية أن رغبة الرأسماليين في تحقيق اقصى ربح في ظل النظام الرأسمالي يدفعهم إلى زيادة الاستثمارات و تطوير التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج ، وهذا يؤدي إلى زيادة الانتاج في حيث أن الأجور و الدخول الموزعة لا تزيد بنفس النسبة ، فنتيجة لذلك يحدث قصور في الطلب الفعال الذي بدوره يؤدي إلى تسجيل فائض في عرض السلع و تزايد المخزون و انخفاض نسبة المبيعات ،مما يؤدي إلى توقف أعداد كبيرة من المصانع نتيجة عجزها عن تصريف انتاجها ، فيقود هذا إلى تفشي البطالة الإجبارية بصورة غير عادية .

كما ترى المدرسة الماركسية أن التحولات الاجتماعية التي تتزامن مع تطور النظام الرأسمالي تؤدي بنزوح أعداد كبيرة من الريف إلى المدينة فترتفع نسبة العاطلين بينهم، وفي نفس الوقت يشكلون احتياطا للرأسماليين

[1] -محمد الشريف ألمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر ،1994، ص. ص: 94-104.

حتى يسهل عليهم الضغط على أجور العمال واستبدالهم بهؤلاء المتعطلين، وبصفة عامة ينظر الفكر الماركسي إلى البطالة باعتبارها ظاهرة واسعة الانتشار، وذات أثار سلبية على حياة نسبة كبيرة من الناس [1].

ثانيا: البطالة عند فيلبس

قام فيلبس Philips سنة 1958 بنشر دراسة مهمة في مجلة Economica [2] حول العلاقة التاريخية التي تربط ما بين معدل البطالة (U) والمعدل الذي تتغير به الأجور النقدية $(\Delta w/w)$ إذ يبين من خلال دراسة قياسية لسلسلة احصائية أجرها على الاقتصاد الانجليزي (المملكة المتحدة) للفترة ما بين (1957-1861)[3].

عن وجود علاقة تربط بين هذين المتغيرين عبر مسار زمني وتاريخي طويل امتد إلى ما يزيد عن تسعين عاما.

ويتبين أنها علاقة دالية متناقصة: $F(u) = \Delta w/w$ حيث $F(u) < 0$

وأنها علاقة غير خطية (الميل غير ثابت)

علاقة مستقرى وثابتة (شكله وموضعه لا يتغير عبر الزمن)

يقدم لنا الشكل الموالي صورة توضيحية لتلك العلاقة العكسية التي تربط بين هذين المتغيرين وقد لوحظ أن تلك العلاقة غير خطية تقع ضمن خطي مقاربة أو نهاية [4] .

الأول: يوضح أن معدل التغيير في الأجور النقدية يبلغ قيمة لا نهائية، وذلك عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوى 0.8%.

---

[1] - مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، الطبعة الأولى، دار الجامع للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص، ص: 243-244.

[2] - كتبت هذه الدراسة بعنوان

« The relation Be tween une emplyement and the rate of change of money Waage rates in the UK 1981-1957 »

[3] - Gilbert Abraham Frois, Introduction à la macro-économie contemporaine, econmica, Paris ,2005, P :121.

[4] - أسامة بشير الرباع، البطالة والتضخم: المنقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن ،2007، ص:196.

الثاني: ويوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ الحد الأدنى -1% وذلك عندما يرتفع معدل البطالة ليشتمل جميع المعروض من العمال في سوق العمل أي 100%

الشكل التالي يوضح منحنى فيلبس:

الشكل رقم (1-2): منحنى فليبس

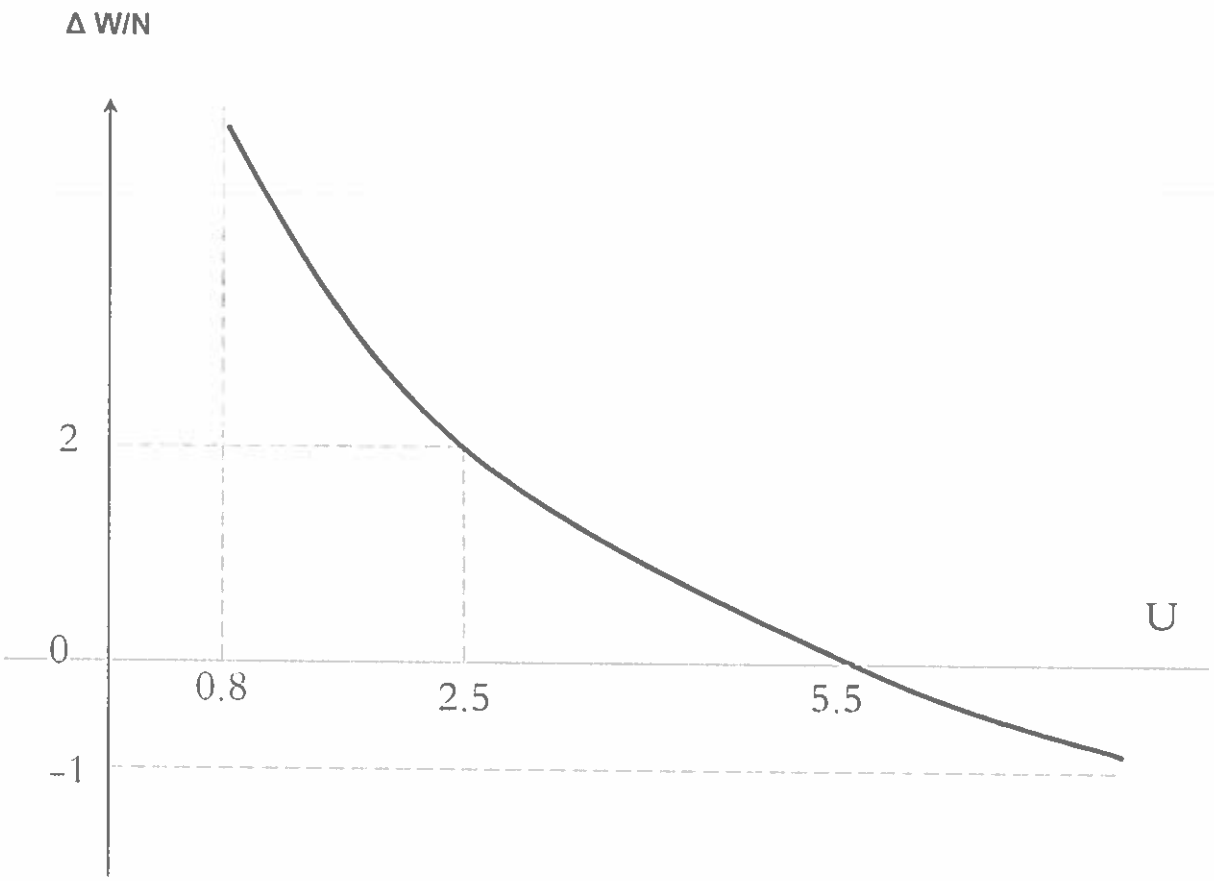

المصدر: أسامة بشير الدباغ :2007، ص127.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أنه تكون معدات التغيير في الأجور النقدية مرتفعة عند انخفاض معدل البطالة، وتكون معدلات التغيير في الأجور النقدية منخفضة عند ارتفاع معدلات البطالة، كما أن منحنى فليبس يقطع المحور الأفقي عند معدل البطالة المقدر بـ 5.5%، وهو المعدل الذي يضمن استقرار في الأجور الإسمية أي أن ذلك المعدل الذي لا يرافقه زيادة في المعدل الأجور (dw/v=o).

وبالتالي فإن " منحنى فليبس يعبر عن وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل ارتفاع في الأجر الإسمي ومعدل البطالة "

ومن خلال تحليل فليبس يمكن استخلاص بأنه من الممكن خفض معدل البطالة على أن يكون ثمن ذلك قبول معدل أعلى التضخم وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفصلها على منحنى فليبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم؛ وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما.

لقد كان تحليل فليبس موضوع انتقاد شديد من قبل عدد من الاقتصاديين، فقد قدر أنه لو كانت هناك علاقة احلال لأجل قصير بين التضخم والبطالة، فإن هذه الأخيرة تختفي في الاجل الطويل وبذلك يصبح منحنى فيليبس خطا عموديا، لا يمكن لمعدل البطالة أن يبعد بشكل دائما عن معدل البطالة الطبيعية [1].

بالإضافة إلى هذا فمع بداية السبعينات لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر (ارتفاع مستمر لمعدل التضخم).

في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات البطالة الشيء الذي شكل انتقادات لاذعة لهذا المنحنى وقصوره على تفسير تزامن البطالة والتضخم معا أو ما يسمى بالركود التضخمي (stagflation)[2]

المطلب الثالث: البطالة عند كينز

يختلف كينز في تحليله لدالة عرض العمل عن التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، أذ يفترض كثير في نظريته العامة، أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية (ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتا)، فكينز لا يعترض على مثل هذا الاتجاه بل يعتبره سلوكا رشيدا من قبل العمال وذلك رغبة منهم في الحفاظ على أجورهم النسبية، ومما لا شك فيه مثلما يتعلق العمال بأجورهم النقدية فإنهم يتعلقون أيضا بأجورهم الحقيقية.

---

[1] – إ. سيمون: ترجمة: عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1989، ص ص: 322-323.

[2] – رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص: 405.

ويعتمد كثير في تحليله للبطالة على حقيقتين أساسيتين هما: [1]

لا يمكن أن يكون سوق الشغل مماثلا لسوق باقي السلع الأخرى.

يتم تحديد البطالة بالعلاقة التالية:

طلب ⟵ إنتاج ⟵ تشغيل ⟵ مستوى البطالة.

وانطلاقا من هذا فالتشغيل الكامل عند كينز أمر يصعب تحقيقه إلا في حالة واحدة، أين يكون فيها الطلب الكلي كافيا للاستقطاب الناتج المحتمل الذي ينتج من طرف العمالة الكاملة، ويرجع كينز حدوث البطالة إلى وجود فجوة انكماشية تحدث في الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لاستقطاب الناتج المحتمل، فهي إذن بطالة إجبارية راجعة أساسا لقصور في الطلب الكلي [2].

وفقا لكثير فإن مستوى التشغيل أو التوظيف لا يتوقف على جانب العرض، بل على جانب الطلب لذلك ينفى كينز مسؤولية العمال عن البطالة ويلقيها هي عاتق رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، فحجم التشغيل يتحدد عن طريق الطالب الكلي الفعال ويظهر ذلك من خلال الشكل التالي [3]

[1] – مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة دراسة حالة فئة من جملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادات جامعية دفعات 1990-1993، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (2002-2003)، ص: 7.

[2] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان أحمد مقلد النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية ،2004: ص :233.

[3] – مايكل إيد مجان، ترجمة: محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية، دار المريخ، الرياض، 1999، ص:312.

الشكل رقم (1-3): التوازن العام وفقا للنظرية الكينزية

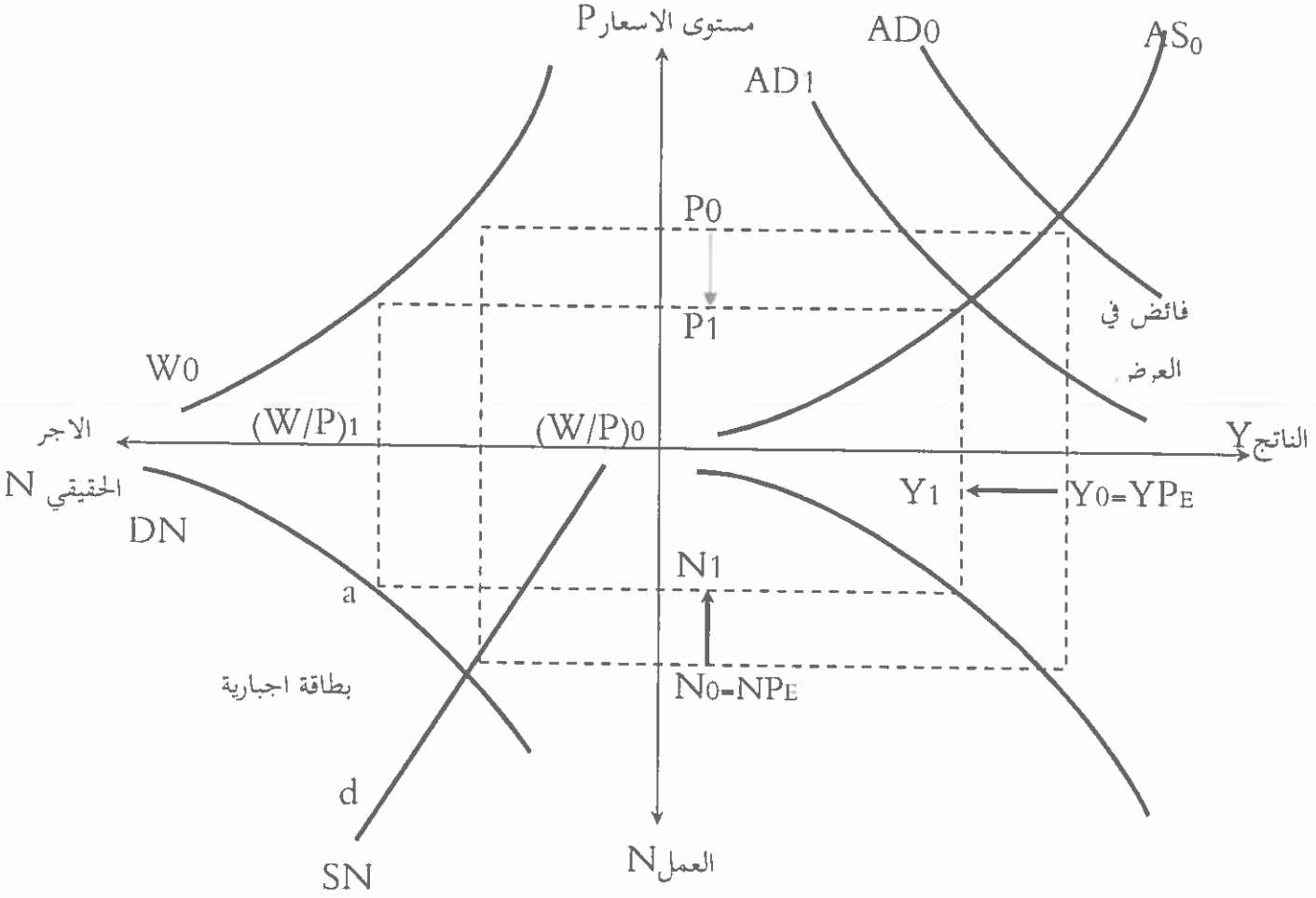

المصدر: مايكل ايدجمان

ترجمة: محمد ابراهيم منصور، ص312.

Ad_o : الطلب الكلي

(P_o/w) : الأجر الحقيقي عند التوازن

AS_o : العرض الكلي

DN: الطلب على العمل.

P_o : مستوى السعر عند التوازن

SN : عرض العمل

N_o : حجم العمل عند التوازن

Y_{PE} : مستوى الناتج عند التشغيل الكامل

N_{PE} : مستوى العمالة عند الشغيل الكامل.

نتيجة لضعف الطلب أو قصور الطلب الكلي ينتقل منحنى الطلب الكلي Ad_0 الى الأسفل أي AD_1، فينخفض بذلك مستوى الناتج من Yo الى Y1 محدثا بذلك انخفاضا في مستوى الأسعار من P_0إلى P1، استجابة للانخفاض الحاصل في الطلب الكلي، وبذلك ينتج الأجر الحقيقي (W/P).

عندما يتضمن مستوى الأسعار P1 الى الأجر N_0 محدثا بدوره فائضا في عرض العمل لذا فإن الأجور النقدية تنزل إلى مستوى أقل وتصبح مستويات العمالة والناتج عند $N°<N1$، أي أن مستوى التشغيل يكون أقل من مستوى التشغيل الكامل محدثا بذلك بطالة، وهي بطالة إجبارية وكخلاصة لهذا التحليل، فالبطالة الإجبارية التي تتمثل في المسافة (aD) تحدث عندما يكون الأجر الحقيقي (W/P1) أعلى من أجر التوازن (W/P0)

وكينز يرى أنه أذا كان مستوى الانتاج أقل من مستوى التشغيل الكامل، فإن انخفاض الأجور لا يدفع لتحفيز التشغيل وذلك بسبب وجود فائق في العرض الذي يقابله نقص في الطلب، وكحل لهذا الإشكال يرى كنيز أنه ينبغي انتهاج سياسات مالية توسعية ليتحقق التشغيل الكامل، وذلك لا يتم الا بتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي[1].

المطلب الرابع: البطالة في النظريات الحديثة

ظهرت عدة نظريات حديثة تقوم بالتطوير والتعديل وتكون أكثر قدرة على تفسير الظواهر الحديثة نذكر منها:

أولا: نظرية رأس المال البشري

من مؤسسيها باركر شولت berker shult خلال الستينات وبالتحديد في 1964، إذ يفسر اختيار الوظيفة على اساس الفوائد التي يجنيها العامل من ورائها قصد تحسين اختيار انتاجيته والاستفادة من أكبر دخل ممكن وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم باعتبار

[1] – علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دار الجامعية، الاسكندرية ،2005، ص: 45.

أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة، وبالتالي فإن الاهتمام يرتكز على الوظيفة وليس بمن يشرفون عليها [1].

ثانيا: نظرية تجزئة سوق العمل.

أول من تناول فكرة ازدواجية سوق العمل هما الاقتصاديان doeringerوpiore خلال أعمالهما الصادرة سنة 1971 والمرتبطة بأسواق العمل العالمية وتحليل القوى العاملة حيث أوضحت دراستهما الميدانية أن قوة العمل تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق، النوع، السن والمستوى التعليمي.

تهدف النظرية إلى البحث عن اسباب ارتفاع معدلات البطالة في نهاية الستينات وبداية السبعينات ومن ثم تقديم العمل حول تزامن وجود معدلات بطالة مرتفعة في قطاعات معينة مع حدوث ندرة في القوى العاملة في قطاعات أخرى، وتفرض النظرية وجود نوعين من الأسواق، يختلفان من حيث الخصائص والوظائف المرتبطة بكل منهما على النحو التالي :[2]

أ- سوق أولي:

يتميز هذا السوق بالاستقرار الوظيفي إذ يشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة في ظل ظروف جيدة وأفاق مستقبلية مهيأة لامعة، وتستخدم في هذه السوق الفنون الانتاجية كثيفة رأس المال وفئة عمالية ماهرة التي تحرص المؤسسة الاحتفاظ بها، كما تتمتع مثل هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار على اليد العاملة المشغلة فيها.

ب- سوق ثانوي:

يمتلك الخصائص العكسية للسوق الأولى: أجور منخفضة، حركية عالية لليد العاملة، علاقات العمل فيه فردية تسودها أحكام تعسفية، مناصب عمل محدودة الافاق مع تعرض أغلب العمال الى البطالة، اذ

---

[1] -عبد الرحمن العايب، البطالة واشكالية التشغيل في ايطار برنامج التعديل الهيكلي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص :17.

[2] - ملكية يحيات، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص :42.

تستخدم أساليب انتاجية كثيفة العمل، والتي تتأثر بسهولة بالتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي ونتيجة لذبك تحتاج هذه السوق فئات من العمل لا تتمتع بنفس الحقوق والضمانات السائدة في السوق الأولى.

إن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي تلك التي تنتمي الى السوق الثانوي اين تخضع تقلبات العمل فيه للظروف الاقتصادية حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج، كما يسهل التخلص منهم في أوقات الكساد، وهو ما يعني أن المشتغلين يكونون أكثر عرضة للبطالة هذا لا يعني أن البطالة لا تمس القطاع الأول، بل يمكن أن يحدث ذلك في فترة الركود الاقتصادي المستمر وبنسب ضعيفة فإذا مست البطالة عامل ينتمي الى السوق الأولى ويرفض البحث عن العمل في السوق الثانوي، فإن مثل هذه البطالة تكون إرادية ولا تشكل خطرا عليه لأن فيها ضعيف خصوصا إذا دخل المنافسة عاملا لديهم خصائص فردية غير مفضلة للإدماج الشغل في سوق الشغل كتلك المتواجدة في السوق الثانوية [1].

بشكل عام، فإن المرور من السوق الثانوي إلى الأولي عملية صعبة، لأن العامل المنتمي إلى السوق الثانوي يتطلب منه قضاء فترة البطالة ليست بالقصيرة حتى يتم إدماجه في سوق العمل الأولي وهنا تمكن الخطورة.

ثالثا: نظرية البحث عن العمل:

تنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية مفادها صعوبة توقف المعلومة الكاملة حول سوق العمل، وهذا عكس ما تجده في فرضيات النظريات التقليدية لسوق العمال[2] فوقها لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة احتكاكية وهي تعتبر سلوك اخياري وقد استندت هذه النظرية على جملة من الفرضيات الفرعية يمكن حصرها فيما يلي:

كلما طالت مدة البحث عن العمل، كلما كان هناك احتمال الحصول على عمل ذي اجر أعلى (على أساس أن الأفراد الذين لا يملكون عملا لديهم فرصة للحصول على قدر كبير من المعلومات وعدد هائل من الاتصالات بأصحاب العمل مقارنة بالعمال اللذين يشتغلون).

---

[1] - مرجع السابق، ص :42.

[2] -D. Plihou,op-cit, p :20.

تحصيل المعلومات حول الاجور ومناصب الشغل مكلفة [1]الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الاجمالي للأجور المختلفة، فهو يقبل أن يعمل مقابل أجر يفوق الأجر الأدنى ويرفض العمل عند أجر أدنى منه.

رغم ما حملته هذه النظرية من أفكار جديدة فيما يخص ظاهرة البطالة والتي تأخذ بعين الاعتبار في النظريات المقدمة في المدارس السابقة، إلا انها اهملت جوانب أخرى منها، لذا واجهت لها بعض الانتقادات يمكن ابراز بعضها في النقاط التالية:

تعجز هذه النظرية عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة وأسباب استمرارها في الأجل الطويل، كما أنها تقدم تفسيرا جزئيا لمشكل التشغيل غير الكامل، إضافة إلى ذلك تحمل أثر التوازنات الكلية في سوق العمل.

ان هذه النظرية تعتبر البطالة اختيارية، ولكن الواقع المعاش اثبت أن البطالة راجعت الى تخلي العمال عن العمل نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة [2].

إن اعتبار طول فترة البحث عن العمل كمؤشر جيد للحصول على فرصة عمل جيدة هو اعتبار خاطئ لأن الدراسات التجريبية اثبتت أن الطالب ذو المدة الطويلة في البطالة يلاقي صعوبة كبيرة في الحصول على فرص عمل جديدة.

رابعا: نظرية الاختلال (اللاتوازن):

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي الفرنسي E. Malinand كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما: سوق السلع وسوق العمل [3]

تقوم هذه النظرية على فرض جمود الاسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك الى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال

---

[1] -G-Grangeas,J. Mleage,J.M LEPAGE ،Economie de l4EMPLOI ،puf. France, P :51.

[2] G-Grangeas, J.Mleage , OP-Cit.P :55

[3] - دانيال أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1992، ص:207.

تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود الى البطالة الاجبارية ويمكن ان ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات، لا يكون عن طريق الاسعار والاجور بل عن طريق الكميات.

لا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل فحسب، وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع، وتفاعل هذين السوقين ينتج عنه نوعين من البطالة هما:[1]

- **النوع الأول:** ويتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل، أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض الانتاج لا يمكن تصريفه وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.
- **النوع الثاني:** في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية لعمال، مما يدفع المستخدمين الى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل لسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي.

على الرغم من اهمية هذه النظرية في تحليل البطالة التي تتوقف على طبيعة الاختلال الذي تعاني منه الاسواق المختلفة اذ إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات أهمها [2]

- أنها تفرض تجانس عنصر العمل.
- وجود سوق واحدة للسلع والذي يترتب عليه بطالة كينزية أو كلاسيكية.
- تعمل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتغيرها عبر الفترات الزمنية، حيث تدرس هذه المتغيرات في الأسواق المختلفة داخل كل فترة زمنية.
- تعتبر ان هذه الاختلالات هي اختلالات وقتية.

[1] -المرجع السابق ص ص: 208-210.

[2] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص :54.

خامسا: نظرية البطالة الهيكلية :

ظهرت هذه النظرية لتقسيم معدلات البطالة المرتفعة في السبعينات وزيادة تطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل، بسبب عدم قدرتها على التوافق مع النظريات الحديثة في الفنون الانتاجية، في حين ظهر فائض في عرض العمل بأعمال ومهن أخرى.

وفسرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والعاطلين عن العمل، بمجموعة من الأسباب أهمها:

- عدم القدرة على الانتقال بموازنة من مكان لآخر.
- الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال على بعضهم.
- عدم توفير فرص تدريب مناسب للعمال، حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة[1].

نستخلص من كل ما سبق أن هناك تبيان وتعدد وجهات النظر المفسرة للبطالة . فهذه الظاهرة مازالت محل جدل بين النظريات المختلفة التي عجزت عن تفسير الواقع الذي ينتمي اليه والتي تشكلت في إطاره، ويرجع السبب ربما إلى الديناميكية المتسارعة في سوق العمل والتغيرات التي اتخذت فيه باستمرار هذا في الدول الرأسمالية المتقدمة، بالتالي فإنها الأخرى هي الأخرى تعجز كذلك عن تحليل وتفسير البطالة في المجمعات النامية.

[1] – عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص :15.

المبحث الثاني: مفهوم البطالة

تحتل مفهوم البطالة حيزا في الكثير من الفروع المعرفية منها العلوم الاقتصادية والإحصاء وغيرها، فالمنظور الاقتصادي للبطالة يهتم بتسليط الضوء على تعريفها، قياسها، أنواعها واسبابها وكذا أثارها وسبل علاجها.

المطلب الأول: تعريف البطالة وقياسها

نذكر ذلك في ما يلي:

أولا: تعريف البطالة:

توجد العديد من التعاريف للبطالة والتي قد تختلف في مضمونها إلا أن نهايتها واحدة وهي محاولة وصف لحالة العاطل عن العمل.

- **تعريف المكتب الدولي للعمل** : يعرف مكتب العمل الدولي العاطل " كل شخص قادر على العمل وراغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد و لكن دون جدوى " [1] .

وينطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى البطالين الذين سبق لهم أن عملوا أو اضطروا لتركه لسبب أو لآخر.

ومن بين التعاريف الأخرى التي أعطيت للبطالة نجد:

[1] – عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص :37.

" يقصد بالبطالة أنها حالة عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته و ذلك نظرا لحالة سوق العمل و يستبعد في هذا الحالات الإضراب أو حالات المرض أو الإصابة " [1] ، كما تعرف البطالة على أنها " حالة تواجد الأفراد العاطلين الذين يقدرون على العمل و يرغبون فيه و يبحثون عنه و لا يجدونه " [2] .

وتصنف البطالة في الاحصائيات الرسمية تبعا لفئات العمر و الجنس "ذكر و أنثى" ودرجة الخبرة او التعليم كما تتم في دول كثيرة كانوا يشغلون وظائف ثم تعطلوا وفئة المتعطلين من الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة ويلاحظ ان إحصائيات البطالة ليست دقيقة دائما ففي الدول المتقدمة نجد حرص على تدوينها بدقة وفي فترات متقاربة خلال السنة الواحدة، بينما في الدول النامية تجد بيانات غير صحيحة ومسجلة على فترات متباعدة تصل أحيانا إلى عدة سنوات، وأسباب عدم الاهتمام بالدقة في البلدان النامية هو الجهل ومحاولة إخفاء الحقائق الخاصة بالبطالة خصوصا وأن لها نتائج سيئة، ومع ذلك فإن محاولة إخفاء حقيقته البطالة أشبه بمن يسد أذنيه بأصابعه كي يدعي أن الضجيج غير موجود، فالبطالة حين تنتشر تعلن عن نفسها في كل مكان ولا تخفي على أحد [3].

ويعرف البعض البطالة بالطريقة الشمولية على أنها "الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنه لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة

---

[1] – محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة، اساليب مواجهتها الدعم السلام الاجتماعي والأمني القومي في ظل لجان، العولمة تحديات الإصلاح الاقتصادي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر ،2003، ص:01.

[2] – المرجع السابق، ص :01.

[3] –عبد الرحمن يسري احمد، مرجع سبق، ذكره :205.

الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع" [1] وتشكل البطالة بذلك جزءا غير مستقل من الطاقات الإنتاجية للمجتمع، ونقصد بذلك العنصر البشري، والذي يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج.

وبالرجوع الى التعريف الذي اوردناه سابقا والخاص بالمكتب الدولي للعمل سوف نقوم بتفكيكه جملة بجملة لتوضيح المقصود بالبطالة وبشكل مفصل من أجل التميز بين العاطلين عن العمل وغير الناشطين اقتصاديا من السكان.

- **بدون عمل:** إن الهدف من المعيار " بدون عمل " هو التميز بين التشغيل والبطالة فيعتبر الشخص بدون عمل وفقا لهذا المعيار إذ لم يعمل على الإطلاق خلال فترة الاستبيان ولوساعة واحدة.
- **متاح للعمل ولا يجده** : يعني هذا المعيار أنه إذ ما عرض عمل على فرد فإنه سيكون مستعدا قادرا على العمل فورا خلال فترة البحث، حيث سيتعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة (أي بعد انتهاء الاستبيان)، مثل الطالب الذي يبحث عن عمل مؤقت بالموازات مع دراسته، فخلال فترة بحثه هاته هو غير مستعد للعمل وبالتالي غير مرتاح له، وكذلك سيستعد الأفراد عير القادرين على العمل سبب بعض المعوقات كالمرض او بعض الارتباطات العائلية أو غيرها خلال فترة الاستبيان، لأنه من الناحية العلمية لا يكون مستعين له بسبب إعاقتهم التي تمنعهم على الموافقة على أي عمل يعرض عليهم مباشرة بل يقومون بترتيب أمورهم أولا .
- يبحث عن العمل ينطبق على الأشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة، وهذا لدلالة على جدية البحث، مثل التسجيل في مكاتب التشغيل، بشرط إعلانات البحث عن العمل، طلب مساعدة الأهل والأصدقاء إلى غير ذلك، كما أنه يشترط توفير البيانات والمعلومات عن

[1] - عبد الرحيم العايب، مرجع سبق ذكره، ص :26.

سوق العمل للأفراد الباحثين عن العمل من خلال وسائل النشر وتبادل المعلومات وهذا الإعلان عن وجود فرص عمل مناسبة تشجعهم على البحث الجدي عليها [1].

تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات : يعتبر الشخص بطالا إذ توفرت فيه المواصفات التالية [2]:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل يتراوح بين 15 سنة و60 سنة.
- أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.
- **ثانيا : قياس البطالة** : من أجل معرفة حجم أو معدل البطالة تلجأ مختلف الهيئات المكلفة بالإحصائيات أو بالتشغيل إلى حساب ما يعرف بمعدل البطالة والذي يعبر عن " تلك العلاقة بين عدد البطالين les chômeurs" إلى عدد السكان النشيطين (population active) والذين يمثلون البطالين زائد المشتغلين [3].

$$\text{ومنه معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد السكان النشطين}} \times 100$$

[1] – فارس شلالي، دور سياسات التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2005، ص :04.

[2] –L'office national des statistiques ،L'emploi (commees,statistiques ،N226,education ONS,Algerie ,1995,P :08.

[3] – Pierre Bezbakh et sophe cheradi, Dictionnaire de l'economie la rousse, HER,2000, P :134.

وتمثل الفئة النشيطة او عدد السكان النشيطين (Population active) كل الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أولا يعملون، فهي تضمن من جهة العاملون أو المستخدمون (population occupée) وهم الأفراد الذين يعملون مقابل أجر سواء بدوام كامل أو جزئي حتى وإن كان يعمل ساعة أو ساعتين في اليوم.

ويمثل العاطلون عن العمل (les chômeurs) مجموع الأفراد القادرون عن العمل ولكنهم لا يشغلون أي وظيفة أو عمل ومستمرون في البحث عنه. أما الأشخاص الذين يعتبرون خارج القوة العاملة فهم:

- المتقاعدون عن العمل بشكل كامل والطلبة المستمرون في الدراسة ولا يشغلون أي عمل.
- الأمهات المتفرغات للعناية بالبيت والأطفال.
- الأشخاص الذين يتوقفون عن التفتيش عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة لعدم توافر فرص العمل المناسبة لهم، والأشخاص الذين هم دون سن العمل القانوني أو أعلى من سن التقاعد، وتختلف حدود هذا السن حسب التشريعات في كل بلد.
- الأفراد من فئات معنية، والذين هم غير قادرين على العمل كالمرضى والمعوقين وغيرهم.

إن حساب معدل البطالة ليس بالأمر السهل خاصة في الدول النامية وهذا نظرا لوجود بعض الصعوبات والتي تحول دون معرفة معدل البطالة الحقيقي نذكر منها ما يلي : [1]

- التباين في مصادر البيانات المستخدمة في قياس البطالة وطرق جمعها.
- طريقة التعامل إحصائيا مع الخرجين الجدد، والأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.
- الفترة الزمنية للبحث عن العمل (أسابيع، شهر، سنة، الخ).

[1] – عبد الرحمن العايب، مرجع سبق ذكره، ص :29.

- الفئة العمرية المستخدمة في التعريف وذلك لتباين السن المحددة لقياس السكان النشطين اقتصاديا.

تعرف الدول النامية معدلات البطالة مرتفعة مقارنة بالدول المتطورة نظرا العدة اعتبارات:

- ضعف فعالية الجهاز الانتاجي من جهة، وعدم دقة واستقرار معايير قياس البطالة في هذه الدول بما في ذلك الجزائر.
- نقص البيانات لدى الجهات الرسمية إضافة الى خلوها من الدقة في بعض الأحيان.
- وجود القطاع غير رسمي وهو عادة قطاع حصري يشمل صغار المستثمرين كالحرفيين . المحلات، المقاهي وغيرها وتتميز هذه الأنشطة بخاصية الوظيفة والتوظيف، حيث لا يدخل هذا القطاع في البيانات التي تصدرها المنظمات الاحصائية في الدول النامية وبالتالي فإنه لا يوجد بعين الاعتبار عند تقييم حجم العمالة في هذه الدول.

وعلى العموم فإن لمعدل البطالة أهمية كبيرة باعتباره يقيس حجم العمالة ويعطي صورة شاملة عن وضعية البطالة، كما يسمح أيضا بالتنبؤ بحجمها في المستقبل اعتمادا على السنوات الماضية في ظل ثبات نسبي لشروط حسابه، الشيء الذي سيساعد الجهات المختصة بالتوظيف على أخذ التدابير الازمة عند إعداد الخطط الاقتصادية.

المطلب الثاني: أنواع البطالة

هناك عدة أنواع للبطالة تختلف باختلاف طبيعتها وأسبابها ومنه يمكن أن نذكر الأنواع التالية للبطالة:

أولا: البطالة الدورية

تنتشر البطالة الدورية في البلدان الرأسمالية المتقدمة التي يتعرض اقتصادها الوطني للأزمات الناتجة عن انخفاض الطلب الفعلي مما ينتج عنه تعطيل لجانب كبير من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ومن ثم تفشي البطالة بين العمال ويترتب على هذه الأزمات آثار خطيرة على الاقتصاديات هذه البلدان [1].

" والبطالة الدورية في تعريف الأمم المتحدة هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب التغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة " [2] ،وتعتبر بطالة إجبارية ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي أو ما يسمى بدورة الأعمال الاقتصادية بحيث تحدث نتيجة تقلص الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي الطلب الكلي على العمل مع عدم مرونة الأجور الحقيقية نحو الانخفاض، وجاءت هذه التسمية مع ارتباط هذه البطالة بالتقلبات الدورية التي تطرأ على مجوعة النشاط الاقتصادي في القطر، وقد وجد خلال التاريخ الاقتصادي لأوروبا و الو.م.أ أن أهم سبب للبطالة الواسعة هو الانتقال من الرواج والازدهار الى حالة من الركود ثم الكساد كما حدث سنة 1929، و ذلك كان يحصل من فترة لأخرى و لذلك سميت بالدورية. كما توصف البطالة الكينزية، لأن كنيز وجه اهتمامه الى هذا الصنف من البطالة، وقد أدت دراساته إلى ظهور ما يعرف باسم أساليب إدارة الطلب التي صارت تستخدم منذ الحرب العالمية الثانية [3] وتزداد حدة البطالة الدورية الناتجة عن نقص الطلب الكلي في حالة الانكماش أو الركود خلال التجارة الخارجية وانعكاساتها بفعل مضاعف التجارة الخارجية، ويتوقف ذلك على أمور كثيرة بالنسبة للدول النامية أهمها درجة ارتباط البلد

---

[1] -محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص :03.

[2]- خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، طبعة الأولى ،2004، ص:19.

[3] - البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاد شمال افريقيا، السنة الأولى. الشلف، الجزائر، السداسي الثاني ،2004، ص :155.

النامي بالعالم المتقدم ومدى تقدم القطاع الصناعي فيه ومدى استقرار البنيان الاقتصادي وتأثره بالمتغيرات الخارجية.

وقد يرجع النقص أو القصور في الطلب الكلي على السلع والخدمات والذي ينتج عنه البطالة الدورية الى أسباب طويلة الأجل كامنة في الاقتصاد بذاته أو إلى أسباب مؤقتة عارضة.

ففي الحالة الأولى يترتب على انخفاض الدخول الحقيقية وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية لدى الأفراد ومنه انخفاض الطلب الكلي، وهو الوضع الأكثر شيوعا في الدول النامية، اما الحالة الثانية حيث تدفع الظروف العارضة الافراد لإنقاص طلبهم على السلع والخدمات لفترة معينة ويعود بعدها، لطلب الكلي إلى الارتفاع وهو الوضع الأكثر شيوعا في الدول المتقدمة.

ثانيا: البطالة الاحتكاكية

وهي البطالة التي تنتج بسبب تنقل العاملين المستمر بين المناطق والمهن المختلفة، بالإضافة الى خرجي الجامعات والمدارس والذين يتحولون الى البحث عن العمل لأول مرة، وينشأ هذا النوع من البطالة بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى اصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل، وذلك أن انتقال عامل من منطقة الى أخرى ومن مهنة إلى أخرى، يتطلب فترة البحث عن العمل لعدم توفر المعلومات الكافية أو لنقصها ويؤدي نقص المعلومات إلى عدم التقاء رغبة الطرفين، وبقدر ما تتوفر المعلومات بقدر ما تتقلص فترة انتظار العمل [1].

يقل هذا النوع من البطالة كلما ارتفعت تكلفة البحث عن العمل والتي هي عبارة عن فارق الدخل الناتج عن التعطل بالإضافة الى تكاليف التنقلات والمقابلات والنشر والاعلام في الصحف ووسائل الاعلام.

[1] - Abdelmadjid bouzidi ،Comprendre la mutation de l'économe ،les matseles ,1992 ,P :20.

كما يؤدي نظام تأمين وإعانة البطالة دورا في خفض تكلفة البحث عن العمل ومن ثم سيساهم في زيادة حجم ومعدل البطالة الاحتكاكية.

إذن هذا النوع يتوقف على طبيعة هيكل سوق العمل في البلد والمؤسسات المنظمة له من حيث طبيعية عقود العمل وطبيعة التوظيف والتسريح من العمل وكذا فعالية وكالات التوظيف وشبكة الإعلام [1].

ثالثا: البطالة الهيكلية:

تسمي هذه البطالة بالهيكلة لأنها ترتبط بحصول تغيير أساسي في الهيكل الصناعي أي البنية الصناعية ، و تظهر كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل للإنتاج اكثر كفاءة . أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة ، كما تكون نتيجة لإلغاء وظائف بسبب تغير المهارات المطلوبة مثلما يحدث في حالة تدهور مستمر في صناعة ما ، أو التعديل الجغرافي للهيكل الوظيفي لصناعة ما"[2]

فالتغير الهيكلي في الاقتصاد يصاحبه حالة من عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمهارات المعروضة في منطقة معنية أو عدم توازن عرض العمل والطلب عليه بين المناطق (مثلا المنطقة "أ" لها فائض في الطلب على النوع من العمالة و المنطقة "ب" لها فائض في عرض العمل على نفس النوع من العمالة ، في هذه الحالة تظهر البطالة الهيكلية) [3].

وتنشأ البطالة الهيكلية لعدة أسباب أهمها:

- **التغيرات في هيكل الطلب:** وفقا لقانون أنجل كلما زاد الدخل الحقيقي كلما قلت النسبة المنفقة على السلع الاستهلاكية الضرورية وزادت النسبة المنفقة على السلع الكمالية، وهذا يعني انه مع حدوث تقدم

[1] – المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] – نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطاف، الاقتصاد الكلي: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، طبعة الأولى ،2006، ص: 247.

[3] – البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص :152.

اقتصادي تتغير الاذواق والاحتياجات وينكمش الطلب على الصناعات التقليدية ويزداد الطلب على الصناعات الحديثة فتزداد معدلات البطالة في الأولى دون امكانية استيعاب هذه البطالة في الثانية.

- **التغير التكنولوجي**: يؤدي التغير التكنولوجي إلى استحداث فنون انتاجية ونوعيات جديدة من السلع تحل محل الفنون الانتاجية والسلع القديمة، ويترتب عن ذلك الاستغناء عن خدمات عدد من العمال الذين كانوا يعملون في مجال انتاج الفنون الانتاجية القديمة دون ان يكونوا قادرين على الالتحاق بالوظائف التي استحدثها التغير التكنولوجي لاختلاف مؤهلاتهم ومثال ذلك ما لحق بعمال مناجم الفحم في فترة الخمسينات و الستينات من القرن الماضي لأن احلال البترول محل الفحم كمصدر للطاقة أدى الى جيوش من بطالة عمال الفحم في تلك الفترة مثال اخر وهو ظهور الانسان الآلي أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال الذين كانوا يعملون في خطوط انتاج السيارات [1].
- **التغيير في الهيكل العمري للعمالة**: كما زادت النسبة التي تحتلها الشباب صغار السن حديثي التخرج قليل الخبرة من القوة العاملة أدى ذلك إلى زيادة البطالة الهيكلية نظرا لعدم توفر الخبرات والمؤهلات اللازمة لشغل عديد من الوظائف الشاغرة لدى هؤلاء الشباب، خاصة الوظائف الإدارية العليا والوظائف الفنية ذات المؤهلات العالية.
- **التدخل الحكومي**: عندما تتدخل الحكومة بفرض حد أدنى للأجور أعلى من الأجر السائد في السوق الحرة، فإن هذا يقلل من رغبة رجال الأعمال في تدريب بعض العمال المتاحين بدون وظائف لتتلاءم ومؤهلاتهم مع الوظائف الشاغرة مما يطيل من أمد البطالة الهيكلية بين هؤلاء العمال.

[1] - كمال الدين عبد الغني المرسى، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، مصر، طبعة الأولى ،2004، ص:12.

- **زيادة نسبة الاناث من القوة العاملة:** إن هذا يؤدي إلى تغير بنية أو هيكل القوة العاملة عرض العمل من جنس الإناث أكبر منه بالنسبة للذكور، وهذا ما ينجم عنه تحليل فرص العمل للرجال نتيجة خروج المرأة للعمل.

و خلاصة القول أن البطالة الهيكلية تنتج عن عدم موافقة خصائص العمالة العاطلة مع طبيعة الوظائف المعروضة في الاقتصاد ، فيظهر هذا النوع من البطالة بسبب عدم التوافق بين عرض العمل مع الطلب عليه [1].

رابعا: البطالة السافرة (المفتوحة)

يعتبر هذا النوع من البطالة أكثر أنواع البطالة انتشارا لأنها صورة واضحة للبطالة الإجبارية، وتعني وجود أفراد ينتمون إلى قوة العمل ولكنهم عاجزون عن الحصول على أي فرصة عمل بالرغم من رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه [2] ويعود ذلك لعدة أسباب منها النمو السكاني السريع ،عدم التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة، إحلال الآلات محل الإنسان، ويسما هذا النوع من البطالة بالبطالة الناتجة عن نقص الطلب الكلي، فقد تكون هذه البطالة هيكلية كما يمكن أن تكون دورية .

وينتشر هذا النوع من البطالة خاصة في الدول النامية، وإن البطالة السافرة أكثر قسوة فيها بسبب غياب أو قلة برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية.

[1] – عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، مصر ،2005، ص: 236.

[2] – أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر. 2008، ص ص: 16-17.

خامسا: البطالة الموسمية:

تحدث البطالة الموسمية عندما يشتد دوران عجلة العمل في فترات [1] ،و يقل في فترات غيرها سبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية إذ تتطلب هذه الأخيرة في مواسم معينة أعداد كبيرة من العمال كما هو الحال في القطاع الزراعي، حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول و الذي يليه، وكذا قطاع الخدمات كخدمات السياحة الصيفية ، موسم الحج وقطاع البناء وغيرها .

وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي الاستغناء عن العاملين بهذه القطاعات .وتشترك البطالة الموسمية مع البطالة الدورية في أن كلا منهما ينشأ عن تذبذب الطلب على العمل غير أن التقلبات الموسمية أكثر انتظاما [2].

سادسا: البطالة المقنعة:

هذا النوع من البطالة هو الأشهر في الفكر الاقتصادي الاجتماعي، حيث كان متفشيا بين الدول التي كانت تدور في تلك الاقتصاد الاشتراكي، ومازال الأكثر انتشارا في بناء الاقتصاد الاشتراكي، ومازال الأكثر انتشارا في بناء الاقتصاد العربي عامة [3]، وتشير البطالة المقنعة إلى زيادة حجم القوى العاملة عن الحاجة

[1] Albert Jarquemin, Henry Tulhens, Paul Mercier, Fondements d'économie politique ,3eme edition, deboeck universite, Bruscelles,2000, P :391.

[2]- مدحت القريشي ، اقتصاديات العمل ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ،2007 ، ص:193.

[3] -محمد عبد الله الظاهر، الضروريات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل، الطبعة الأولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2004، ص:283.

الفعلية للعمل، بحيث لا يتأثر الإنتاج لو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد من حيث القوى العاملة، بمعنى ان هذه الفئة من العمال تبدو ظاهريا أنها في حالة عمل، ولكنها فعليا لا تقدم أي إضافة للإنتاج [1].

وتنشأ هذه البطالة عادة في القطاع الزراعي بسبب ضغط السكان على الموارد الزراعية حيث يكون هناك فائض متعطل تعطلا متسترا على الأرض الزراعية [2]،كما انتشر طويلا هذا النوع من البطالة في قطاع الخدمات الحكومية في كثير من الدول النامية، بسبب زيادة التوظيف الحكومي، بتعين مخرجات التعليم في الوقت الذي كان من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعدد أقل من العمالة.

وقد تلجأ حكومات بعض الدول ذات الكثافة السكانية العالمية إلى اعتماد هذا الأسلوب في التشغيل كوسيلة لمعالجة ظاهرة البطالة، إلا انه يظل علاجا اجتماعيا فقط.

سابعا: البطالة الاجبارية:

هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل حيزي، اي على غير ارادته، وهي تحدث عن طريق تسريح العاملين والاستغناء عنهم بشكل قصري، رغم أن العامل يكون راغبا في العمل، وقادرا عليه، وقابلا لمستوى الأجر السائد [3]، كأن يعلن المشروع إفلاسه، او يغلق أحد المصانع أبوابه، وسيتغنى عن العاملين فيه أو بعضهم بغير إرادتهم، والجدير بالذكر أن هذا النوع من البطالة أخد بالانتشار في الآونة الأخيرة، بسبب حركات إعادة الهيكلة الناتجة عن اتباع سياسة الخوصة، وقد تكون البطالة الإجبارية، احتكاكية أو هيكلية أو موسمية .

---

[1] – olivier Bellême ،Mokhtar lakhel ،guy caire ،christelle ،Jannnot –Robert ، Cristelle,Dictionnaire des questions sociales: L'outil indispensable. Pour comprendre les enjeux, sociaux Harmattan, Paris,2005, P :61.

[2] – حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، الطبعة الرابعة دار الفكر العربي، القاهرة ،1992، ص:88.

[3] – رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات (الرأسمالية) المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر ،1997، ص: 30.

ثامنا: البطالة الاختيارية:

وصف أطلقه الاقتصادي الإنجليزي "جون ماينرد كنيز" على البطالة التي تعزي مباشرة إلى قيام مجموعة من العمال بسحب خدمة عملهم، نظرا لأنهم لا يختارون العمل بأقل من مكافأة حقيقة معينة [1]، فهي البطالة التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل اختياريا، إما بتفضيله لتعويضات البطالة كمصدر للدخل أو لحصه عن العمل ذو مزايا أحسن.

المطلب الثالث: أسباب البطالة

تعتبر مشكلة البطالة مشكلة عالمية وتتواجد بنسب متفاوتة في كافة بلدان العالم المتقدمة منها والنامية على حد السواء.

أولا:أسباب البطالة في الدول المتقدمة:

" تظهر البطالة بدرجات متفاوتة بين الدول المتقدمة ويرجع ذلك أساس إلى سببين وهما التقدم التكنولوجي المتنامي، حيث أصبحت الآلة تحل محل الانسان، كما أن ميزة هذه البلدان انها تستبعد المشروعات كثيفة العمالة، اما السبب الثاني فيتمثل في الاندماج بين الشركات العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من الدول المتقدمة، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا المتطورة، وبالتالي نقوم بالاستغناء عن عدد كبير من العاملين بحدف تخفيض النفقات وزيادة الأرباح، وهذا ما ينجر عنه زيادة معدلات البطالة في هذه الدول"[2].

---

[1] -Ubrich Kihli, Analyse Macroécomique, Université de Geneve Département d'economie politique, de boech Université, Bruxelles ,1999, P :90.

[2] -محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص:13.

ثانيا: أسباب البطالة في الدول النامية:

توجد العديد من الأسباب التي أدت إلى نفشي ظاهرة البطالة في الدول النامية نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- **النمو السكاني** : تتميز غالبية الدول النامية بمعدلات نمو سكانية مرتفعة وهذا ما يترجم الى نمو في قوة العمل بمعدلات كبيرة ايضا مما سيستلزم فرص عمل متزايدة باستمرار وهذا لا يتحقق في غالبية البلدان النامية ان لم نقل كلها ، ذلك لان فرص العمل لن نزيد الا بتنمية النشاط الانتاجي الحقيقي وهذه التنمية لظروف كثيرة تتحقق بمعدلات منخفضة في معظم البلدان النامية ."هذا السبب يفسر نمو البطالة الاجبارية في البلدان النامية على المدى البعيد "[1] ما يمكن قوله هو أن المشكل ليس النمو السكاني وإنما المشكل يكمن في عدم مرونة سوق العمل و الجهاز الانتاجي في هذه الدول و عدم استجابتهم للزيادة في عرض العمالة .
- **التبعية الاقتصادية**: وينتج عن هذه التبعية أنه في حالة حدوث أي تقلبات اقتصادية في الدول المتقدمة فحتما تتأثر الدول النامية بتلك التقلبات، فحدوث الركود الاقتصادي في بعض السنوات بسبب ظروف سياسية والاقتصادية في الدول المتقدمة يؤدي دائما إلى حدوث ركود اقتصادي في البلدان النامية. فالبلدان المتقدمة تستورد جانبا كبيرا من الموارد الاولية من البلدان النامية فحينما يحدث ركودا اقتصادي في البلدان المتقدمة سيقل دخل البلدان النامية من تصدير السلع الاولية وهو مصدر دخلها في بعض الدول، فالجزائر مثلا 99% من صادرتها محروقات ومنه ارتفاع معدلات البطالة في الدول المتقدمة يؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة في الدول النامية.

[1] - عبد الرحمن يسرى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 219.

- **البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية:** فأسباب هذين النوعين من البطالة مستمرة في البلدان النامية، وأحد الاسباب الرئيسية لاستمرار ارتفاع معدلات البطالة الاحتكاكية هو تزايد أعداد الخرجين من المعاهد والجامعات في كل عام وهذا مع غياب تخطيط علمي أو سياسة واضحة لتشغيل القوى العاملة الجديدة، ومع ضالة المعلومات أو انعدامها عن فرص التوظيف المتاحة في الاقتصاد الوطني يظل عدد كبير من الخرجين في كل سنة يبحث عن الوظيفة لفترة طويلة قد تمتد لسنوات و بالتالي تتراكم أعداد الخارجين المتعطلين في السنوات المتتالية [1].

أما البطالة الهيكلية فسبب ارتفاع معدلاتها يرجع إلى عدم وجود برامج كافية للتدريب وإعادة التأهيل المهني في الدول النامية خاصة في ظل نمو أعمال حديث وتتطلب خبرات خاصة، وهذا ما يؤدي إلى تزايد الفجوة بين خصائص العمل المعروض وخصائص العمل المطلوب وتزداد حدة المشكلة مع التقدم التقني المستمر الذي يأتي مع الاستثمارات الجديدة في البلدان النامية ويستلزم معرفة فنية متطورة وتدريب على مستوى أفضل.

- **فشل جهود التنمية:** الكثير من البلدان النامية حاولت تطبيق بعض السياسات الاقتصادية خلال سنوات الستينات والسبعينات من خلال تنمية الصناعات الكبيرة التي تعتمد على تقنيات حديثة مكثفة لرأس المال، وبالتالي كانت مشكلة البطالة تزداد حدة مع عملية تنمية النشاط الانتاجي بدلا من انخفاضها، ومنه فشلت هذه السياسات وأدت إلى تدهور مؤشرات التشغيل وانتشار البطالة.
- **تفاقم أزمة المديونية:** من نتائج الاستدانة بالشكل الذي اتبعته الدول النامية خلال سنوات الثمانينات من خلال اعتبار أزمة التمويل العائق الرئيسي لجهود التنمية، وأن اللجوء إلى الاستدانة من شأنه أن يرفع

[1] - عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 219-220.

معدل النمو الاقتصادي، هو انخفاض حجم الانفاق الاستثماري سبب استنزاف العملة الصعبة في خدمة الدين.

المطلب الرابع: أثار البطالة وعلاجها

يمكننا ذكرها كما يلي:

أولا: أثار البطالة:

تعتبر البطالة من الظواهر عير المرغوب فيها في أي مجتمع وذلك نظر لما تخلفه من مخاطر، وم تعكسه من أثار سلبية على أفراد المجتمع وعلى حد سواء.

ومن جملة ما سنحاول ذكره في هذه الاثار ما يلي:

الآثار الاجتماعية:

للبطالة أثار اجتماعية خطيرة لا يمكن الاستهانة بها ، فالأشخاص الذين لا يملكون وظائف أو الذين فقدوا وظائفهم يتعرضون إلى مخاطر عدة نذكر منها :[1]

- **الجريمة والانحراف**: الذين لا يتمكنون من الحصول على عمل لتوفير متطلبات المعيشة خاصة منهم الشباب، يلجؤون للسرقة والاحتيال والانحراف.
- زيادة البؤس والمعاناة الانسانية، وتجريد الأفراد من مصادر رزقهم وقوت عملهم.

[1] – أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر ،2008، ص ص: 27-28.

- **الهجرة:** بعض الشباب يجدون الهجرة الى بلاد أخرى هي حل لمشكل البطالة، وأن العمل في بلد آخر هو الحل الأمثل.
- **تؤثر البطالة سلبا على الحالة النفسية للفرد:** حيث يشعر بالإحباط وعدم الثقة بالنفس وجدوى الحياة، ويزداد هذا الشعور كلما طال أجل البطالة، ومما لا شك فيه أن تأثير مثل هذا الشعور على المجتمع المتعطل هو تأثير مدمر.

الآثار الاقتصادية:

لا تقل الأثار الاقتصادية خطوات عن الأثار الاجتماعية للبطالة، وفيما يلي سنحاول حصر بعض هذه الآثار [1].

- هدر الموارد البشرية وعدم استغلالها على الوجه الأكمل، وبالتالي ضياع الانتاج والدخل.
- تعتبر البطالة ضياعا حقيقيا للموارد الاقتصادية، فهي فقدان حقيق للسلع والخدمات التي كان يمكن انتاجها بواسطة العمال المتعطلين وحتى حينما يتاح لهؤلاء المتعطلين فرصا للعمل ويصبح لهم إنتاج فإن عملهم هذا وإنتاجهم هذا لن يعوض ما فقد أثناء مرحلة البطالة
- تراجع وتأكل في رأس المال البشري، حيث أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل، ولفترات طويلة لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخيرات وتراكمها فحسب، بل وإلى تأكلها وإصابتها بالصدأ والاضمحلال.
- تسديد أموال الدولة، خاصة تلك المتمثلة في إعانات البطالين المقدمة في شكل إنفاق حكومي لصالح الطبقة البطالة.

[1] – محمد سليمان الدعمان، البطالة، إدارة الدراسات، مجلس الشورى، ص ص6-7.
www.shura.gov.sa 02/05/2018 13:17

- انخفاض الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي سبب قلة الادخار

وهناك أثار غير مباشرة تتمثل في التأثير على الاستهلاك، والتأثير على الصادرات والواردات.

انخفض مستوى المعيشة وبالعكس تؤدي إلى الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية سبب الدخل غير المستقر مما يحرمهم من التمتع بحياة كريمة.

الأثار السياسية:

أما الأثار السياسية فتتمثل أهمها فيما يلي:

- عدم الاستقرار الاجتماعي يقود في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني، بزيادة وقت الفراغ لدى العاطلين، يؤدي إلى استقبال الكثير من الامراض الاجتماعية والنفسية التي تدفع للقيام بالأعمال الإرهابية وإشاعة الأمن في المجتمع.
- الفرد العاطل عن العمل يشعر بالإقصاء والحرمان من طرف دولته وهذا يضعف لديه الشعور بالائتمان و الشعور بالوطنية [1].
- إن الأفراد الجائعة والنفوس المملوءة بالحقد والمرارة والبائسة من امكانية تحقيق حياة كريمة هي أشد تهديد لكيان الدولة من الأسلحة الفتاكة [2]، فانخفاض مستوى المعيشة ،يؤدي إلى السخط الشعبي العام الذي يحمل انعكاسات وخيمة على الاستقرار السياسي للبلد.

[1] – الاختلالات الاقتصادية، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، الموقع الالكتروني
hhttp://www.ets-salim.com/programmes-pdf/env2-ero-mam-01.pdf2018/05/02 .14 :00

[2] – محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سبق ذكره ص :88.

ثانيا: علاج البطالة:

تختلف معالجة البطالة من دولة إلى أخرى ، حيث أن كل دولة تتبع سياسة خاصة في مسألة الحد من البطالة، وذلك قصد الوصول إلى التشغيل الكامل، وهذا لا يعني مجرد حصول المتعطل عن العمل على فرصة العمل فحسب، بل وجود وظائف شاغرة تفوق عدد المتعطلين وتدخل الاساسي لعلاج مشكلة البطالة في المجتمع ما هو تحديد أبعادها بدقة، حتى يتم اختيار أدوات السياسة الاقتصادية المناسبة لمواجهتها، حيث تختلف أساليب معالجة البطالة باختلاف أنواعها و فيما يلي سنحاول توضيح بعض الأساليب التي من شأنها القضاء على البطالة أو الحد منها . و لو بنسبة قليلة .

1-**خلق الوظائف** : و يتم ذلك برفع مستوى الطلب من خلال السياسات النقدية والمالية، والمقصود هنا بالسياسة النقدية التوسعية زيادة كمية النقود في المجتمع، أما السياسة المالية التوسعية فهي زيادة في الاتفاق الحكومي عن الايرادات الحكومية، وهذا ما يترتب عليه زيادة طلب المجتمع من السلع و الخدمات مما يعزي المجتمعات على زيادة انتاجها، وبالتالي خلق فرص العمل، هذا بالإضافة الى وضع سياسة تحفيزيه لإقامة مشروعات جديدة، سواء من القطاع الخاص أو القطاع الاجنبي، وذلك لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الايدي العاملة الناجمة عن الزيادة في السكان وهذا أيضا يدخل في نطاق أسلوب خلق وظائف جديدة [1]

2- **تحقيق التوافق بين نوعية البطالة والوظائف المتاحة:** تحقيق عملية التوفيق بين العمالة المتعطلة من ناحية وفرص التوظيف المتاحة أو الجديدة من خلال برامج إعادة التدريب، مشروعات التنمية الاقليمية.

[1] - مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن ،2004، ص :334.

3-إقامة مراكز التدريب للقوى العاملة العاطلة : تكون ملائمة للوظائف الشاغرة المتاحة ، وهو ما يقلل من البطالة الهيكلية [1].

4- تحقيق حجم قوة العمل: يرتكز هذا الأسلوب عن العمالة من كبار السن يتمثل في تخفيض سن التقاعد، مع رفع قسمة المعاشات، كذلك يمكن تخفيض قوة العمل من صغار السن بتأجيل دخولهم سوق العمل.

5- ضرورة الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات أسواق العمل الداخلية والخارجية.

6- التيسير على الشباب للحصول على القروض المسيرة من بنوك التنمية لإقامة المشروعات الصغيرة المدروسة التي تعتمد على امكانيات البيئة أو منتجاتها [2]

7-يتبين أسلوب التخطيط للقوى العاملة في البلاد.

8- يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي للقطاعات أو الأنشطة الاقتصادية الزيادة في عدد السكان.

9- المساهمة في توفير فرص عمل الشباب، وذلك من خلال تخفيض سنن التقاعد.

10- إعادة الاتساق بين نظام التعليم و التجريب و الاحتياجات المستقبلية من العمالة، عن طريق تخطيط سليم للقوى العاملة في المجتمع [3].

كل هذه الأساليب وأخرى تستعملها الحكومات والدول للقضاء على مشكلة البطالة.

---

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 1997، ص:113.

[2] - احمد مجدي حجازي، العولمة بين التفكيك واعادة الترتيب؛ دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد، الدار المصرية، السعودية، للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ،2004، ص :131.

[3] - محمد سليمان الصبعان، مرجع سبق ذكره، ص :07.

خلاصة :

حتى وان اختلفت وتعددت تعاريف البطالة فيما بينها، الا ان معظم الدول اعتمدت تعريفا موحدا، الصادر عن المنظمة العالمية للعمل، الذي ربط بين ثلاثة معايير وهي: عدم توفر العمل، القدرة غليه والسعي للبحث عنه.

وتعددت أنواع البطالة باختلاف أسباب حدوثها.

وعند سرد النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة، اتضح ان هناك جدلا قائما وعدم اتفاق بين الاقتصاديين فيما يتعلق بهذا الموضوع، واختلفت الرؤى باختلاف المبادئ والازمنة التي عيشوها.

وتكتسب مشكلة البطالة خطورتها من حيث ارتباطها وتأثيرها في البناء الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار السياسي للمجتمعات، فعدم الاستفادة من بعض الطاقات البشرية يعتبر هدم للموارد البشرية وبالتالي ضياع الإنتاج والدخل وانخفاض مستوى المعيشة ومنه عدم الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي.

الفصل الثاني

الإطار النظري للنمو الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به.

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من اهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها اثرا على واقع الافراد ومستقبلهم في كل المجتمعات البشرية وان غالب الدراسات الاقتصادية تعالج مشكلات النمو الاقتصاد باهتمام أكبر من التنمية الاقتصادية بحيث يهتم النمو الاقتصادي بتزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير(محليا او اجنبيا) وعادة ما يستخدم النمو الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية وذلك لان مفهوم كل منهما يمثل حدوث الزيادة في الدخل الوطني بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة معينة من الزمن وتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان يتطلب معرفة المحددات والعوامل التي تحدد النمو الاقتصادي الذي يسمح بدوره من معرفة تقارب او تباعد مستويات المعيشة.

يعود قصور النمو الاقتصادي الحديث الى عوامل او ظواهر تاريخية، ناتج عن النظام الخاص بحق الملكية الرأسمالية والتي منبعها المدرسة الكلاسيكية ثم نظرية شوم بيتر والتي تهتم بدور المنظم للابتكارات التكنولوجية والنظرية الكينزية والعديد من المدارس والنظريات الأخرى.

الفكر الجديد اعطى الأهمية للتقدم التكنولوجي لأجل تحديد وتفسير النمو الاقتصادي غير ان هناك بعض المعوقات التي تحد من تحديد معدل النمو الاقتصادي.

وبناء على ما تم ذكره سابقا تم تقسيم هذا الفصل الى ما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به.

عني الفكر الاقتصادي بتحديد العديد من المفاهيم التنموية سواء في الدول المتقدمة او الدول النامية لتعزيز قدراتها التنموية أكثر فأكثر، ومن أهم المفاهيم والواسعة التناول من قبل المنظورين الاقتصادي أو المنظمات أو الهيئات الدولية والحكومية أو المنشورات والتقارير الاقتصادية مفهوم النمو الاقتصادي، وقد تم تناول هذا المفهوم من جوانب مختلفة، منها ما يتعلق بالظروف المواتية لتحقيقه ومنها ما يتعلق بمدى ارتباطه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يمكن تقديم مفهوم للنمو الاقتصادي من خلال ما يلي:

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون والعلماء والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية نذكر منها:

- النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الانتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط[1].

- الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي(GDP)[2].

- الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي والعكس صحيح[3].

---

[1] - Eric bousserelle, dynamique economique-croissance, crises, cycles, Guali éditeur, paris, 2004, p:30

[2] Shapiro edward, macro economic analysis, Thomson Learning, 1995, p:429

[3] - عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص:371.

- عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة[1].

- النمو الاقتصادي أساسا عبارة عن ظاهرة كمية، يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني.

- من جانب أخر يعرف سيمون كوزيس (Kuzne:) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 النمو الاقتصادي بأنه: " ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها"[2].

- من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نشير إلى نقطتين توضيحيتين لهذا المفهوم:

- النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، وعلى ضوء ذلك يكون:

معدل نمو الاقتصاد الوطني= معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي- معدل نمو السكان

أن الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون حقيقته، وهذا من خلال استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي استبعاد أثر التضخم، أي لا بد من أن تأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو المحسوب بالأسعار الثابتة وهو الأكثر تعبيرا ومصداقية والناتج المحلي الإجمالي الجاري أي المحسوب بالأسعار الجارية والذي يحتوي أثر التضخم.

وإجمالا نقول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى (عادة ما تكون سنة) وزيادة نصيب الفرد منه:

ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات:

1- معدل نمو ثابت: أي نمو منتظم عبر الزمن.

2- معدل نمو متزايد: أي يزداد عبر الزمن.

---

[1] - إسماعيل عبد الرحمان، حربي موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، 1999، ص: 373

Maré nouchi, croissance-histoire economique, édition hazam, paris, 1990, p 44

[2] - عبد القادر محمد عبد القادر، إيمان عطية ناصف، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، 2003، ص:11.

3- معدل نمو متناقص: أي يتناقص عبر الزمن (أزمنة).

الشكل (2-1): أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن

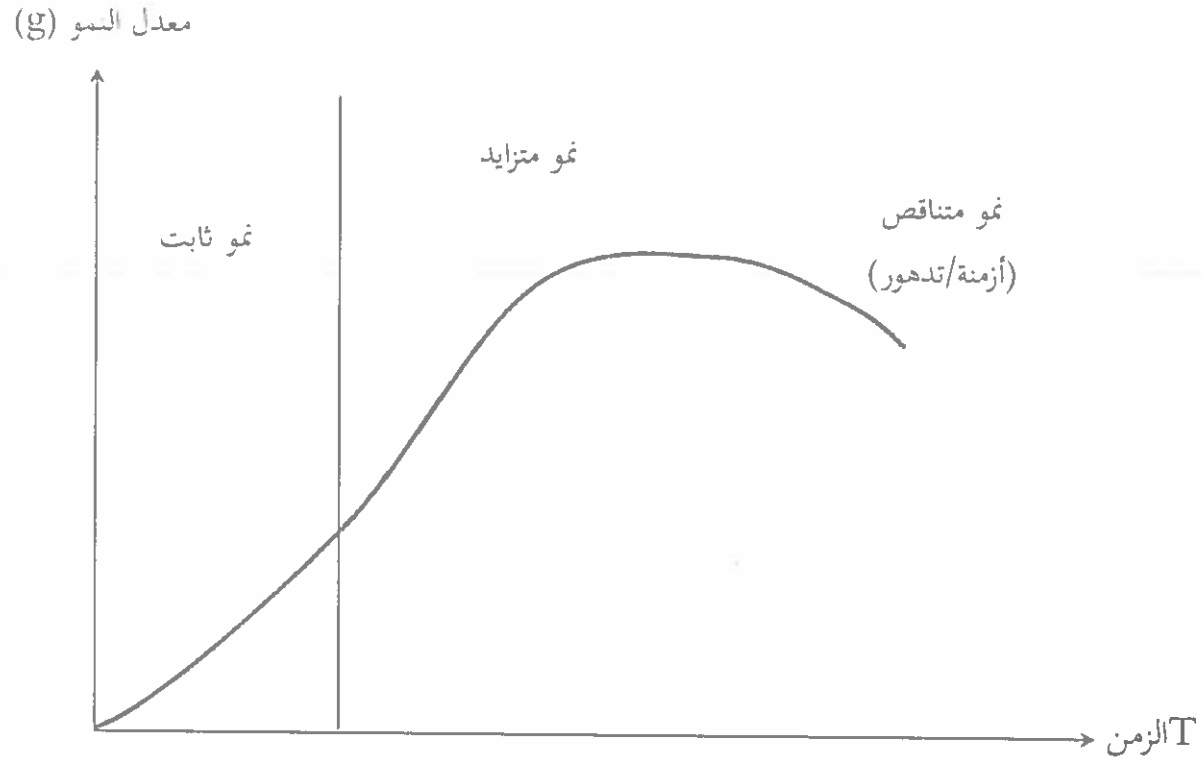

Source : Maré Nouchi, Croissance-histoir économique, édition Hazan , Paris, 1990, Page :45

ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي:

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أدي بلد لابد من توفر ثلاثة مكونات أساسية وهي:

أ) - تراكم رأس المال: يتشمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.

ب) - النمو السكاني(العمل): يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج هذا من جهة، وزيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى

تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العامل أثر سلبي عن النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل ومن خلال محدودية الدخل.

ج) - التقدم التكنولوجي: يعرف على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية، من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.[1]

المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي المرتبطة بيئته

حدد سيمون كزتيس (S.Kuznets) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 ستة خصائص لنمو الاقتصادي وأشار بالتحديد الى الدول المتقدمة وهي[2]:

أولا: المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني

مرت كل الدول المتقدمة حاليا وهي في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي في 1970 الى غاية الوقت الحاضر يتحقق معدلات مرتفعة لكل من تنصيب الفرد من الناتج و الزيادة السكانية، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي تنصيب الفرد من ناتج تلك الدول خلال ال200 سنة الماضية نحو 2%، 1% بالنسبة للنمو السكاني و3% بالنسبة للمنو الناتج و 72سنة بالنسبة لنمو الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي .وقد تضاعفت هذه المعدلات خلال ال36 سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج و 72 سنة بالنسبة للنمو السكاني و24 سنة بالسبة للناتج الوطني الاجمالي، حيث تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية في اواخر القرن الثامن عشر على سبيل المثال قدر نصيب الفرد من الناتج حوالي 10 مرات مقارنة بفترة ما قبل دخول الثورة الصناعية، وكذلك قد تضاعفت معدل النمو السكاني من 4الى 5 مرات، وكذلك تضاعفت معدل النمو في الناتج الوطني الاجمالي من 40 الى 50 مرة مقارنة بفترة ما قبل القرن التاسع عشر

ثانيا: المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج

الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي هي الارتفاع النسبي لمعدل الزيادة في اجمالي انتاجية عوامل الانتاج (TFP) فقد اكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي ان اجمالي الانتاجية لعناصر الانتاج هي المحدد الاساسي لنمو الدول النامية، وتوضح الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج الكفاءة في استخدام كل المدخلات المستخدمة في دالة الإنتاج.

---

[1] - إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص :374.

[2] - ميشال تودارو، ترجمة حسن الحسين ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006، ص :174.

وقد أظهرت دراسات أخرى أن معدلات الزيادة في الإنتاجية الكلية المحسوبة في أي دولة تدرجت من 50% إلى 57% للنمو التاريخي بالنسبة لتنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة.

ثالثا: المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي

لقد سجل النمو الاقتصادي عبر التاريخ للدول المتقدمة المعاصرة الخاصة الثالثة الهامة للنمو، وهي المعدل للتغير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو. حيث يتمثل هذا التغير الهيكلي في التحول التدريجي من الانشطة الزراعية الى الانشطة غير زراعية، ومنذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي الى القطاع الخدماتي، ويصاحب هذا التحول تغييرات جوهرية في حجم الوحدات الانتاجية وذلك من خلال التطور من الشركات الاسرية والشخصية الى الشركات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، وأخيرا التحول المماثل في الوضع المهني لقوى العمل من الانشطة الزراعية والريفية الى المناطق الحضارية والانشطة الصناعية والخدمية. على سبيل المثال كان اجمالي قوى العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي عام 1846في الولايات المتحدة الامريكية حوالي 53.5% وقد انخفضت هذه النسبة بحلول عام 1960 لتصل الى 7% فقط. كذلك نجد ان القوى العاملة في بلجيكا الملتحقة بالنشاط الزراعي قد انخفضت من 51%عام 1946 الى 12.5%عام 1947 ولأقل من 7%عام 1970، وكذلك نجد ان معظم العمالة في الدول الصناعية قد تحولت من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي بصورة كبيرة.

رابعا: المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي

عادة ما يصاحب التغيير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغيرات في الاتجاهات والمؤسسات والإيديولوجيات، وتعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث"Modernisation" ولهذه العملية مجموعة من المظاهر أهمها:

الرشادة: ويتم من خلال تحديث طريقة التفكير، وكذلك العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأنشطة، فما يحتاجه العالم المتخلف هو توزيع هو مجتمع علمي وتكنولوجي، فلا بد من تطبيق أساليب جديدة في كل شيء سواء في المزرعة أو المصنع أو في المواصلات.... الخ، والأساليب الحديثة ليست فقط في امتلاك الأدوات واستخدامها وإنما أيضا لابد أن يصاحبها تفكير حديث.

التخطيط الاقتصادي: والذي يكون له التأثير الكبير في التعجيل في عملية التنمية الاقتصادية

التعاون او التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساوات: ويعني التوزيع الأكثر عدالة للدخل على الطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافئ الفرص.

تحسين الاتجاهات والمؤسسات: يعتبر ضروريا من اجل زيادة وكفاءة العمال وتشجيع المنافسة الفعالة وتحقيق الحراك الاجتماعي، وتشجيع المشروعات الفردية وتحقيق المساوات أكثر من الفرص مما يساعد على رفع الإنتاجية في مفهوم تحديث العمالة عن طريق غرس المثل العليا.

خامسا: الامداد الاقتصادي الدولي

هذه الخاصية تبين دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية، فهناك ميل تاريخي للدول الغنية للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية. مثل هذه الأنشطة الاستعمارية قد أصبحت ممكنة من خلال القوى التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات والاتصالات، فكل هذا كان له تأثير كبير على توحيد العالم وتحقيق العولمة بوسائل لم تكن موجودة من قبل في القرن التاسع عشر، وأيضا فتحت الإمكانات للسيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول الفقيرة، ففي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان هناك سيطرة استعمارية لتلك الدول المتقدمة على الدول الفقيرة مثل افريقيا جنوب الصحراء وأجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية الأمر الذي أدى إلى التوسع الاقتصادي لدول الشمال. وذلك من خلال الحصول على المواد الأولية الرخيصة وفتح الأسواق للتصدير أمام منتجاتها في تلك المستعمرات.

سادسا: الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي

على الرغم من الزيادة الضخمة في التاسع العالمي عبر القرنين الماضيين نجد أن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر ما يعادل أقل من ربع سكان العالم، فالأغلبية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80 % من الناتج العالمي، في ظل علاقة اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة والمتخلفة والفجوة آيلة إلى التوسع أكثر فأكثر.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي واشكالية الفقر وتوزيع الدخل

شهدت العقود التي تلت الستينيات والسبعينيات جدلا واسعا حول عوائد النمو الاقتصادي في المجتمع على مستوى الدولة أي مدى استفادة أفراد المجتمع من النمو الاقتصادي من حيث التفاوت والمساواة من جهة، وعلى مستوى العالم ككل أي مدى عدالة توزيع الدخل العالمي بين سكان العالم من جهة أخرى، وفي كلتا

الحالتين اتضح أن هناك تفاوت كبير بين أفراد المجتمع الواحد وبين سكان العالم بصفة عامة، مما أدى إلى بلورة فكرة جعل النمو الاقتصادي أكثر انصافا عن طريق عدالة توزيع الدخل وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من الفقر.

وقد تركز الاهتمام في الدول الفقيرة على وجه الخصوص بعلاقة النمو الاقتصادي بتوزيع الدخل، فكما أن التنمية تتطلب ناتج وطني اجمالي مرتفع ومعدل نمو سريع يشكل واضح، فإن الموضوع الأساسي في ذلك ليس زيادة الناتج الوطني الإجمالي فقط ولكن أيضا من يستفيد من هذا النمو الاقتصادي المرتفعة تذهب في معظمها إلى الأغنياء، والقليل منها يذهب لمنفعة الفقراء، ومن الناحية التاريخية نسجل أن هناك الملايين من الأفراد في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية يعانون من مستويات معيشية تبدوا وكأنها ساكنة، كما أن معدلات البطالة في الريف والحضر ترتفع، وتوزيع الدخل يبدوا أقل عدالة، كما أن معظم الأفراد تشعر بأن النمو الاقتصادي السريع قد فشل في تخفيض الفقر المطلق المنتشر.

يبدو جليا أن حالة توزيع الدخل وأوضاع الفقراء لا تتحسن تلقائيا، إنما تتطلب سياسات وإجراءات لتوسيع فرص العمل وتمكين ذوي الدخول المنخفضة من الحصول على حاجاتهم الأساسية من غذاء وصحة وتعليم، فليس بالنمو الاقتصادي المرتفع يتم مواجهة الفقر والحد من البطالة إنما العدالة في توزيع الدخل والحد من التفاوت الكبير كفيل بأن يخلف الآثار الايجابية للنمو الاقتصادي[1].

أولا: النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل

أشار سيمون كوزنتس (S.kuznets) إلى أن العلاقة بين دخل الفرد وعدم المساواة في توزيع الدخل تأخذ شكل مقلوب حرف U حيث أنه مع ارتفاع مستوى الدخل فإن عدم المساواة ترتفع في البداية حتى تصل إلى نهاية عظمى عند مستويات الدخل المتوسطة ثم تبدأ في الانخفاض عندما يتم التوصل إلى مستويات الدخل الموجودة في الدول الصناعية.

وعلى الرغم من محدودية الدليل التجريبي لكوزنتس فإنه سلم بأن هناك دورة طويلة في عدم المساواة تميز هيكل الدخل في الأجل الطويلة، حيث تتسع في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي هندما يكون الانتقال من الاقتصاد قبل الصناعي سريع جدا، لتصبح مستقرة لفترة ما، ثم تطبق في المراحل التالية.

1 – وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر – مصر – السعودية خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014، ص :13.

كما لاحظ كوزنتش أيضا أن توزيع الحجم للدخل في البلاد الأقل نموا كان أكبر من ناحية عدم المساواة للمقارنة مع الدول المتقدمة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية[1].

ثانيا: النمو والفقر

من الطبيعي أن يتجه الدخل المطلق الذي يحصل عليه الفقراء للارتفاع عندما يتجه نصيب الدخل الذي يحصلون عليه للارتفاع مع النمو، إذ أنهم سيحصلون في هذه الحالة على نسبة أكبر من تزايد النمو، وحتى في حالة اتجاه نصيبهم من الدخل نحو الانخفاض في المراحل الأولى للتنمية، فإن البيانات المتوفرة لدى المؤسسات الدولية وخاصة البنك العالمي تشير إلى أن الحد من الفقر يرتبط بشكل كبير بنصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي، وهو الأمر الذي يعني أن زيادة دخل الفرد في الدول الفقيرة سيؤدي إلى زيادة الدخل المطلق للفقراء ويحتمل أيضا أن تؤدي إلى تخفيض نسبة السكان الذين يعانون الفقر.

ويمكن أن نضيف بأن مشكلة عدم توزيع الدخل والفقر ليستا نتاج جدلية النظرية الكمية للنمو الاقتصادي وقصور النظرية على توفير آليات تطبيقية ذات صبغة علمية لضمان عدالة توزيع الدخل وإنما طبيعة الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في العديد من الدول النامية، وما تتسم به من تفاوت في توزيع النفوذ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، يضاف إليه طبيعة العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة والنامية والتي تتسم بتبعية قائمة على اللامساواة والاستغلال.[2]

المطلب الرابع: النمو الاقتصادي والتنمية

كثيرا ما تبدوا المصطلحات القريبة من بعضها البعض حاملة لنفس المعنى، وخاصة عند البعيد عن التخصص فمثلا نجد مصطلحي المؤسسة والمنظمة مختلفين عند المهتم بإدارة الأعمال بينما تبوان محتويات لنفس المعنى عند البعيد عن مجال إدارة الأعمال، وكذلك الأمر بالنسبة لمصطلحي التشريع والقانون في مجال العلوم القانونية والإدارية، وأيضا الإيرادات والنتائج في مجال المحاسبة، وفي مجال التنمية يبرز مصطلح النمو الاقتصادي كمصطلح مرادف لها عند غير المختصين في الدراسات التنموية.

في حقيقة الامر هناك فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية فالنمو الاقتصادي يعني التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي أو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن أبعاد نوعية

[1] –صقر احمد صقر، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2007، ص :168.

[2] – صقر احمد صقر، مرجع سبق ذكره، ص :174.

للتنمية تمتد إلى ما وراء النمو الاقتصادي أو التوسع الاقتصادي، وهذا التغير يحدث بصورة خاصة في التغيرات الهيكلية في البنيان الاقتصادي للبلد وما ينعكس عليه من تغيرات في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها.

وقد أثير جدل كبير بين المفكرين والمهتمين بقضايا التنمية حول مدى اقتران حدوث النمو الاقتصادي، بتغيرات تنموية في مختلف المجالات، ومن خلال تحليل المسار التاريخي لمختلف التجارب التنموية سواء في الدول المتقدمة أو النامية تم تسجيل انفصام كبير بين حدوث النمو الاقتصادي وحدوث التنمية لعدة ملاحظات أهمها:

النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد، أما التنمية فهي كما أشرنا سابقا ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي مقرونا بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقة الخارجية، بل يمكن القول إن التنمية إنما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الوطني الحقيقي عبر فترة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية فالمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف[1].

قد يحدث نمو اقتصادي في ظل خلل في التوازن القطاعي، كنمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية، مما ينعكس بإحداث آثار تضخمية للسلع الحقيقية وما ينتج عن ذلك من سلبيات على العملية التنموية، أو قد يحدث النمو الاقتصادي في ظل عدم التوازن الإقليمي للخدمات والإنتاج في البلد الواحد.

من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطىء في عملية التنمية وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية والقدرات الإبداعية للناس وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم في كل الجبهات.

حدوث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، واكبت الحريات والتعدي على الحقوق المدنية وللمواطنين في الدول النامية، هذا بينما تتطلب عملية التنمية اشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة

[1] - جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق، عمان، 2010، ص ،ص 31-31.

السياسات الوطنية والمحلية كهدف في حد ذاته من أجل تحقيق الذات، وكوسيلة لاستقطاب جهودهم وتهيئتها في عملية إعادة بناء الوطن.[1]

قد يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقرونا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وتوسيع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي والعولمة، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من قيود التبعية وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه.[2]

النمو الاقتصادي قد يحدث حتى في ظل الاحتلال أو الاستعمار أما التنمية فلا حدوث لها في ظل الاحتلال أو الاستعمار لأن الاستعمار يأتي ليدمر لا ليبني ويأخذ ولا يعطي، فممكن أن ترتفع مداخيل الافراد وتتوسع مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن كل هذا لا يعني شيء أمام الكرامة والشعور بالانتماء للوطن، وتوفير الذات والحرية والانعتاق، فكل هذه القيم موجبة لعملية التنمية بينما لا يقترن المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي بها.

إن التنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي، أي زيادة اجمالي في السلع والخدمات المنتجة بمعدل أسرع من نمو السكان، أما النمو الاقتصادي هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية وهو أساسي لها، إلا أن النمو الاقتصادي هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية وهو أساسي لها، إلا أن النمو وان كان أساسي فإنه كما ذكرنا ليس مرادفا للتنمية ولا يكفي وحده فقط.

إن التنمية بالنسبة للبلدان النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط، بل أشياء أخرى كثيرة، إنها تعني اللحاق بالدول المصنعة واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتكنولوجيا والقضاء على الجوع والمرض، وتنتشر العدالة الاقتصادية والمساواة في مجتمعات تلك الدول والتحول من انتاج سلعة واحدة أو منتجات أولية قليلة، وتطوير الصناعة وتنمية الأجانب من مراكز التسلط في اقتصاداتها وهكذا فإن السعي وراء التنمية يتشمل بالنسبة للكثير من تلك الدول على العديد من الأهداف الرئيسية الاقتصادية وغير الاقتصادية التي يعبر بعضها عن دوافع أكثر قوة من حافز النمو الاقتصادي[3]

---

[1] – وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص ،ص: 15-16.

[2] – إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص: 32.

[3] – إسماعيل شعباني، التنمية الاقتصادية، دار هومة، الجزائر، 1997، ص: 53

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

حضي موضوع التنمية الاقتصادية ومن ثم النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية دلالة على الأداء الاقتصادي، حيث أن الاقتصاصين والباحثين طوروا في هذا الإطار عدة نماذج ونظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي من خلال ابراز عوامله ومحدداته. وجاءت هذه النظريات والنماذج المختلفة حول النمو الاقتصادي نتيجة التطور الذي يشهده الفكر الاقتصادي إطار معالجة المشكلات الاقتصادية، اذ يقول "جيمس توين" في هذا الصدد: "ان مشكل النمو لم يطرأ عليه جديد، فالاقتصاديون دوما يعملون على مقارنة الحاضر والمستقبل"[1] وذلك يعني أن التطلع الى مستقبل اقتصادي أحسن هو الذي يدفع إلى تطور نظريات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نظرية النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي

يعتبر الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد السياسي وعلى رأسهم آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتوس وقد نظروا إلى النمو الاقتصادي أساسا على انه نتاج "عملية التراكم الرأسمالي"[2] . وقد كانت الرأسمالية الحرة هي اهم أساس بنيت عليه فكرة التنمية عندهم، كما اعتمدت الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل، الذي في رأيهم يزيد في الإنتاج وبالتالي في التطور والتنمية، وسوف نتناول أفكار الرواد الكلاسيكي كل على حدة.

أولا: آدم سميث adam smith

أكد" آدم سميث" في كتابه تحقيق في ثروة الأمم سنة 1776 على أن النمو الاقتصادي هو آلية تتحدد بفعل عوامل داخلية، حيث أشار الى أن العامل الرئيسي في نمو إنتاجية عنصر العمل التي لا حدود لها هو تقسيم العمل الذي يرتبط بدوره بمدى اتساع السوق ومن ثم يتراكم رأس المال المادي.

وأشار" سميث" إلى أن تقسيم العمل يؤدي الى تحقيق خاصية ارتفاع الفوائد لعنصر العمل، وذلك من خلال ما ينتج عنه من تحسن في مهارة عنصر العمل، ادخار الوقت وتجنب تضييعه في الانتقال من عمل الى آخر

---

1 - Gregory mankiw, macroéconomie, 3éme édition, De Boerch édition, Belgique, 2003, p:212.

2 - Dominique Guellec, les nouvelles théories de la croissance, edition la découverte, France, 2001, p:25.

واختراع آليات جديدة، كما أكد على أن تقسيم العمل مرهون بمدى اتساع حجم السوق، حيث أنه كلما اتسع حجم السوق أمكن ذلك من تقسيم أكبر للعمل ما بين الأفراد أو المؤسسات، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع في إنتاجية عنصر العمل على مستوى كامل للمؤسسات الناشطة[1].

ويرى " آدم سميث" انه توجد حدود للعملية التراكمية للنمو أي أنه توجد قيود توقف هذه العملية التراكمية للنمو، ويحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة، هذا فضلا عن مناخ الدولة وموقعها بالنسبة للدول الأخرى. والعامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التقلب على قيد الموارد الطبيعية، وتتناقص معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحظورات والوسائل لتراكم رأس مال جديد[2].

ثانيا: دافيد ريكاردو david ricardo

يعتبر ريكاردو أن القطاع الفلاحي أهم النشاطات الاقتصادية لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة اذ يوفر موارد العيش للسكان، فالأرض هي الأساس أي نمو اقتصادي.

اهتم بعد ذلك ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي وركز على أن الانسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، اذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن ابعاد مبدأ تناقص الغلة، لكنه كان متفائلا أكثر في المجال الصناعي عنه وفي المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ.

وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات هي[3]:

- الرأسماليون.
- العمال.

---

[1]- Neri salvadori, the theory of economic growth : a. classical perspective, edward elgar publishing, UK, 2003, pp 3-4.

[2] - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 344.

[3] - إسماعيل شعباني، مرجع سبق ذكره، ص 63

- الاقطاعيون.

فحسب ريكاردو الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي والاساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة، لأنهم يقومون بالإنتاج في ورشاتهم كما تكمن أهمية الرأسمالي في عمليتين:

- البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل عل تحقيق أعظم ربح ممكن.
- إعادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريع جديدة، وهذا يؤدي إلى توسيع رأس المال.

أما العمال فإنهم مهمون لكنهم أقل أهمية من الرأسماليون، لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي، فهذا الاخير هو الذي يوفر لهم الآلات والعتاد وكل ما يحتاجون إليه للقيام بعملية الإنتاج.

أما الاقطاعي وهو مالك الأرض فإنه مهم جدا وخاصة في المجال الزراعي، لأنه يقدم الأرض وهي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي.

وبتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات، يقسم ريكاردو الدخل الوطني بدوره إلى ثلاثة أقسام:

- أرباح الرأسماليون.
- أجور العمال.
- ريوع الاقطاع.

وبما أن الأرباح هي أعظم الدخول، فإن الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية وللمجتمع، وذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي، ولهذا ركز على زيادة الارباح، اذ كلما زادت هذه الأرباح فإن تكوين رأس المال يزداد، ويزداد بذلك الاستثمار.

أما عن التجارة الدولية فهي مهمة جدا في المجال الاقتصادي، خاصة عند التقسيم الدولي للعمل، وذلك بتخصص كل دولة في انتاج السلع والمواد التي يمكن انتاجها بتقنيات نسبية أقل، وبالنسبة للدولة فإن ريكاردو يرى بأهمية عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، وأن الرأسماليين هم عمود التنمية الاقتصادية، لذلك نجد ريكاردو عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم حتى لا تقل عزائمهم، وبالتالي تضيع فرصة التنمية[1].

[1] - إسماعيل شعباني، مرجع سبق ذكره، ص :63.

ثالثا: روبرت مالتوس Robert Malthus

ركز مالتوس على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض ويتراجع معه النمو، وأما نظريته في السكان فتتخلص في أن نمو يكون بمتتالية هندسية على عكس الغذاء الذي ينموا بمتتالية عددية، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي الى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد الى حد الكفاف، وبالتالي فإن الزيادة في الموارد تؤدي الى الزيادة في عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

ان تحليلات مالتوس لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الافريقية والاسيوية، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج الى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان[1].

رابعا: كارل ماركس Karl Marx

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتلخص في ان النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته، فلقد تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض وتعكس مراحل التطور الاقتصادي.

أما النظام الاجتماعي الذي ركز ماركس اهتمامه عليه فهو النظام الرأسمالي، الذي يرى أنه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية والتي تحول في ظله دون تحقيق عملية تنمية ناجحة، بل تجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة، ومن هنا تظهر نظرية التطور الرأسمالي عند ماركس تقوم على تحليل انتقادي لعملية الإنتاج والتراكم في هذا النظام، فهذه المتناقضات تعمل على طي النظام الرأسمالي وانهياره، ليحل محله نظام الاشتراكي وفي ظل هذا النظام الجديد اللاطبقي سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو، استخداما كاملا، وسوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة على ذلك[2].

---

[1] – مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ،ص :59-60.

[2] – حمدي باشا راتح، أزمة التنمية والتحطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص: 11

ويرى أن التسيير الرأسمالي للاقتصاد يهدف الى تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الخاص بها، وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى الى تخطي المنافسة والوصول الى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج ويؤدي ذلك الى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين وبالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة، وينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية.

كما يرى ماركس بأن الوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الاجتماعية والسياسية والدينية ووسائل الإنتاج، والاقتصاد يعتمد على القوة المنتجة ووسائل الإنتاج اذ هذه الأخيرة هي التي تصنع تاريخ تطور المجتمع، ووسائل الإنتاج هي الأدوات التي يستخدمها الناس لإنتاج حاجاتهم، والانسان مضطر الى استخدام هذه الآلات والوسائل التي هي في تطور مستمر وهكذا تولد هذه الوسائل حركية نمط التنمية.

ويمكن وضع تحليل ماركس لعملية التنمية الرأسمالية في الصورة المبسطة الآتية[1]:

توجد طبقتان في هذا النظام هما الرأسماليون والعمال، ويمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد، بينما لا يملك العمال سوى قوة عملهم ويستهدف الى الرأسمالي من نشاطه الوصول بأرباحه الى أقصى حد ممكن وذلك ليس فقط من أجل رفع مستوى معيشته ولكن من أجل هدف أكثر أهمية من ذلك يتمثل في الحصول على أرصدة استثمارية للسباق مع غيره من الرأسماليين، واحدى الطرق التي يستطيع الرأسمالي الحصول على معدلات ربح مؤقتة قد تفوق كثيرا ما يحصل عليه منافسوه، والفرص لإدخال واستخدام مثل هذه التحسينات التكنولوجية كثيرة في تلك الصورة التي وضعها ماركس في النظام الرأسمالي البطالة التكنولوجية التي تنتج عن التقدم التكنولوجي في ظل الرأسمالية تكون معدلاته مرتفعة، فيطرد العمال من العمل نتيجة لإدخال آلات جديدة. ويمكن القول بأن التقليل من أهمية وحجم التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرية الاقتصاديين الكلاسيك.

[1] - وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص ،ص :20-21

المطلب الثاني: نظرية النمو النيو كلاسيكية.

لقد سيطر منطق المدرسة الكلاسيكية الجديدة على الاقتصاد الحديث خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حينما باتت مسألة النمو ومشكلة التراكم الرأسمالي تشكل اهتمام الحكومات والاقتصاديين، وسارت أبحاث مفكري هذه المدرسة وفق أفكار عارضت خاصة المدرسة الكينزية والتي تمثلت في[1]:

يرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد قد تلاشي.

- أن السكان لا يتغيرون بأي حال من الأحوال مع التغيير في الدخل الفردي.
- رفض معظم النيوكلاسيكين قبول فكرة سيادة حالة السكون او الركود، وأسسوا تفاؤلهم بعاملين اثنين هما التقدم التكنولوجي ومرونة الطلب على الاستثمار.
- أن التقدم التكنولوجي ومعرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال، والتقدم التكنولوجي يعتبر أيضا مشجعا لنمو الدخل الوطني، لأن التحسن في معدات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج.
- أن المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة، والتغيرات في الأسعار(مرونتها) تجعل المستثمرين يستجيبون لهذه التغيرات بفضل إدخال تغيرات في الأسلوب الإنتاجي.
- يرون إمكانية الاحلال بين عناصر الإنتاج وهما العمل ورأس المال، على عكس الكنيزين (هارود – دومار) الذين يرون بثبات مزج عناصر الإنتاج.
- أن عملية تكوين رأس المال تعتبر هامة بالنسبة للنمو، خاصة مع إمكانية الاستبدال بين راس المال والعمل في ظروف زمنية معينة، وهذا يعطي إمكانية تكوين رأس المال دون ان تكون هناك ضرورة لزيادة العمل وبتالي تحررت نظرية راس المال من نظرية السكان التي نادى بها دومان.
- اقترض أن الاقتصاد يعتمد على بضاعة واحدة، وأن الاستهلاك يعتبر هدف لإنتاج وليس العكس.
- أن النمو الاقتصادي يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل من خلال توفير عوامل خارجية هي التطور التكنولوجي ومعدل النمو السكاني.

وقد استطاع رواد المدرسة النيوكلاسيكية بناء مجموعة من النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي نذكر منها:

---

[1] – فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006، ص ص 127:- 131

أولا: نموذج سولو – سوان Solow – Swan[1]:

طور هذا النموذج لمحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم وفي الدول الصناعية المتقدمة، حيث أوضحت الشواهد التاريخية لسجل النمو في هذه الدول عددا من الحقائق النمطية اشتملت على ما يلي:

-أن هناك تفاوت كبير في دخل الفرد بين أقطار العالم حيث يبلغ متوسط دخل الفرد الفقيرة حوالي 0,05 متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الغنية.

-أن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت تفاوتا كبيرا فيما بين الدول.

-أن معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.

كذلك أوضحت تجربة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ثبات معدل العائد الحقيقي على راس المال، وثبات انصبت رأس المال والعمل في الناتج المحلي الإجمالي بمعنى انعدام الاتجاهات الزمنية، وكذلك ثبات متوسط معدل نمو دخل الفرد عند قيمة موجبة، بمعنى استمرارية نمو دخل الفرد بطريقة منتظمة.

ويمكن كتابة هذا النموذج على شكل ثلاث معادلات على النحو التالي:

$$(1)..... Y = F(K, L)$$

تمثل هذه المعادلة دالة الإنتاج حيث يفترض أن هذه الدالة تتميز بخاصية العوائد الثابتة الحجم، بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي الى زيادة الناتج بنفس النسبة، كذلك يفترض أن تستوفي دالة الإنتاج شرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل الإنتاج، وقانون تناقص الغلة، بمعنى أن تتناقص الإنتاجية الحدية مع ازدياد استخدام عامل الإنتاج، على هذا الأساس يمكن كتابة الناتج الفرد على النحو التالي:

$$(2) .....Y = F(K)$$

حيث K هو رصيد رأس المال للفرد.

[1] - Road ali, what explains the algerian economic growth record ? doctorate thesis, algiers university, 2006, chapler 1.

وتعبر المعادلة الثانية للنموذج عن شرط التوازن في سوق السلع الذي يتطلب أن يتساوى اجمالي الاستثمار (الإضافة الى رصيد رأس المال + مخصصات اهتلاك رأس المال) مع الادخار الذي يفترض ان يكون نسبة محددة من اجمالي الإنتاج.

$$(3).....k'= sY-dK$$

حيث k' هو التغيير في رصيد رأس المال، وهو يساوي صافي الاستثمار.

s هو الميل الحدي (المتوسط) للادخار.

d هو معدل اهتلاك رأس المال.

ويلاحظ انه يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع بدلالة الكميات للفرد وذلك بملاحظة ان التغير مع الزمن لنسبة راس المال العامل:

$$(K= \left(\frac{K}{L}\right))$$

يمكن كتابته على النحو التالي:

$$(4).....K'(G(K)-G(L))$$

مع ملاحظة ان نمو العمال $G(L)$ قد افترض عند n، وبتعويض معدل نمو السكان ومعادلة صافي الاستثمار نحصل على

$$(5)..... K' = (s\frac{y}{K} - n - d)K$$

نلاحظ انه يمكن التعبير عن التعبير عن Y/K بدلالة الفرد على أنها Y/K وبتعويضها في المعادلة أعلاه نحصل على المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان:

$$(6)..... K' = \left(s\frac{y}{K} - n - d\right)K = sy - (n + d)K$$

أو

$$(7) \ldots\ldots K' = sf(K) - (n+d)K$$

حيث تم تعويض دالة الإنتاج للفرد.

تقول المعادلة الأساسية للنمو في نموذج سولو سوان أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاث عوامل:

- الاستثمار للفرد الذي تؤدي إلى زيادة فيه إلى ارتفاع نسبة رأس المال للفرد.
- معدل اهتلاك رأس المال للفرد، dK والذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال العامل.
- معدل انخفاض راس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني nK والذي تؤدي الزيادة فيه الى انخفاض راس المال للفرد.

عادة ما يتم تحليل النمو الاقتصادي بالتركيز على المدى الطويل عندما يتمكن الاقتصاد من تحقيق حالة مستقرة تنمو فيها أهم العوامل بمعدل ثابت، ومن المعادلة الأساسية يمكن ملاحظة خاصية الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في نسبة راس المال للعامل مساويا للصفر، ويمكن توضيح أحد اهم نتائج هذا النموذج بملاحظة أنه إذا كان البلد يتمتع بمستوى من نسبة رأس المال للعامل أقل من مستوى الحالة المستقرة فان الاقتصاد سوف ينمو بمعنى زيادة راس المال للعامل حتى يصل الى مستوى الحالة المستقرة وكلما كان البلد بعيدا عن الحالة المستقرة كلما كان نموه أكبر، وعند مستوى الحالة المستقرة يبقى دخل الفرد ثابت.

ولتوضيح هذه النتيجة نأخذ دالة الإنتاج من الشكل كوب – دوكلاس حيث $\propto$ هي نصيب رأس المال في الناتج في هذه الحالة فإن المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان تأخذ الشكل التالي:

$$(8)\ldots\ldots K' = sK^{\propto} - (n+d)K$$

وفي المدى الزمني الطويل عند مستوى الحالة المستقرة $k^*=0$ مما يعني أنه يمكننا الحصول على قيمة رأس المال العامل عند الحالة المستقرة يساوي

$$(9)\ldots K^* = \left(\frac{s}{n+d}\right)^{\frac{\propto}{1-\propto}}$$

وهي قيمة ثابتة بما أن كل المعطيات على يمين المعادلة ثابتة.

فسرت هذه القيمة التوازنية على أنها تحمل جوابا للسؤال حول لماذا يتم مشاهدة بعض البلدان وهي فقيرة، بينما الأخرى غنية، وذلك بملاحظة أنه مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها، كلما كانت معدلات الادخار مرتفعة، كلما كان البلد غنيا نسبيا، ومع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها، كلما كان معدل نمو السكان مرتفعا كلما كان فقيرا.

ثانيا: نموذج جيمس ميد Jims Mead

حاول الاقتصادي البريطاني "جيمس" الحائز على جائزة نوبل سنة 1977 توضيح إمكانية تحقيق النمو المتوازن حسب النظام الكلاسيكي، حيث اعتبر أن انتاج السلع يعتمد على العناصر الأربعة وهي: المخزون الصافي لرأس المال (K)، القدر المتاح من قوة العمل (L) والأرض والموارد الأخرى (N)، والزمن (T)، والذي يؤثر على الفن الإنتاجي والتكنولوجي وهو يأخذ الشكل التالي[1]:

$$(1) \ldots\ldots\ldots Y=F(K, L, N, T)$$

فإذا كانت (N) ثابتة فإن:

$$(2) \ldots\ldots\ldots \Delta y = \theta\Delta K + \infty\Delta L + \Delta Y'$$

حيث (Δ) هي التغير الطفيف بينما (θ ∞) فهي الناتج الحدي لرأس المال والعمل على التوالي وأما (y') فهي مستوى الإنتاج إذا تغير المستوى التكنولوجي وبقسمة المعادلة (2) على (y) ينتج:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\theta\Delta K + \infty\Delta L + \Delta Y'}{Y}$$

$$(3)\cdots\rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \left(\frac{\theta K}{Y} + \frac{\Delta K}{K}\right) + \left(\frac{\infty\Delta L}{Y}\ \frac{\Delta L}{L}\right) + \frac{\Delta Y\prime}{Y}$$

وحيث أن ($Y=\frac{\Delta Y}{Y}$) هو معدل النمو النسبي للناتج، وأن ($K=\frac{\Delta K}{K}$) هو معدل النمو النسبي لرأس المال بينما ($I=\frac{\Delta L}{L}$) هو معدل النمو النسبي للعمل في حين يعبر ($y=\frac{\Delta Y\prime}{Y}$) عن معدل النمو النسبي للتقدم التكنولوجي خلال السنة، وبالتالي فإن العلاقة (3) تصبح:

[1] – محمد مصطفى، سمير أحمد، النماذج الرياضية والتنمية الاقتصادية، مكتبة الاشعاع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 193.

$$(4)\ldots(\frac{\theta K}{Y})K+(\frac{\infty L}{Y})\ I+y$$

ويوضح الناتج الجديد الحدي النسبي لرأس المال هو ($U=\frac{\theta K}{Y}$) والناتج الحدي النسبي للعمل هو ($Q=\frac{\infty L}{Y}$)

فإن العلاقة الأساسية لنموذج "ميد" تصبح:

$$(5)\ldots Y=UK+QI+y$$

توضح هذه العلاقة أن الناتج هو مجموع ضرب معدل نمو مخزون رأس المال وانتاجيته، وكذا معدل نمو السكان والإنتاجية الحدية للعمل وأيضا معدل النمو التكنولوجي، وعند البحث عن نمو دخل الفرد فإنه يلتزم استبعاد أثر النمو السكاني مما ينتج عنه

$$(6)\ldots y-1=UK-(1-Q)I+y$$

فإذا كانت($k=\frac{\Delta K}{K}=\frac{sy}{K}$) فإن العلاقة (6) تصبح:

$$U=\frac{\theta K}{y}\rightarrow UK=\frac{sy}{K}\frac{\theta k}{y}=\theta s$$

$$(7)\ldots\ldots\ldots\ y-1=\theta s-(1-Q)I+y$$

فإذا كان عدد السكان والمستوى التكنولوجي ثابتين في الفترة ا لقصيرة فإنه يمكن كتابة ما يلي:

$$(8)\ldots\ldots\ldots y=(\theta s)+r$$

$$(9)\ldots\ldots\ldots y=(\theta s)+\frac{s}{v}$$

يعتقد جيمس ميد بأن الناتج الوطني الحقيقي هو دالة لمستوى استخدام رأس المال وقوة العمل ومستوى المعرفة الفنية والتقنية، بينما يعتبر القدر المتاح من الموارد الطبيعية الأخرى ثابتا، كما أن نمو الناتج الحقيقي يتوقف على التغيرات في الإنتاجية الحدية للعناصر تزداد، وأن جميع التغيرات التقنية تؤدي إلى تغيرات إيجابية على إنتاجية

الوحدة، كما أن التغيرات في عناصر الإنتاج (كميا) هي أساس عملية النمو، والذي يبدأ عندما يتساوى معدل نمو مخزون رأس المال مع معدل نمو الدخل الوطني لأن مستوى التقدم التكنولوجي يبقى ثبتا في الفترة القصيرة وكذلك معدل نمو اليد العاملة وبالتالي فان النمو يتحقق بنمو مخزون رأس المال فقط.

لقد أدى التحليل الضعيف للنظرية النيوكلاسيكية حول اختلاف معدلات النمو الاقتصادي المحققة عبر العالم بالرغم من استخدامها لتكنولوجيا متشابهة إلى عدم عموميتها، حيث تصلح لبعض البلدان ولا تصلح لأخرى خصوصا أنها لم تحدد بدقة محددات التقدم التكنولوجي لاعتباره متغيرا خارجي، مما أدى إلى رفض وعدم قبول هذه النظرية من طرف الباحثين الاقتصاديين المعاصرين، مما حذف بهم إلى بلورة نموذج جديد للنمو الاقتصادي الحديث.

المطلب الثالث: نظرية النمو الكينزية

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929 ظهرت أفكار كينز وقد كان اهتم أساسا بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، وقد تناول كينز النمو الاقتصادي، من وجهة نظر التحليل التجميعي (الكلي) وركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية: العمل، سعر الفائدة، عرض النقود ومعدل الاستثمار[1].

ويفترض كينز دائما في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير، وقد اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، بينها اعتبر النيوكلاسيك الادخار دالة في سعر الفائدة أولا وفي الدخل ثانيا.

فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الدخل وحجم العمالة في الاقتصاد الوطني.

وعند مستوى معين للاستثمار يتحدد كما أشرنا مستوى الدخل ومستوى التشغيل، ويتوقف مستوى الاستثمار هذا بمعنى آخر على الكفاية الحديثة لرأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكنزي.

لقد وضع كينز عددا من الأسس الجديدة والتي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها وترتكز هذه الأسس والقواعد في النقاط التالية:

---

[1] - Maré nouchi, op-cit, p 53

- كان اهتمام كينز بالاقتصاد الكلي (macro economie) عكس سابقيه الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي، من خلال الاهتمام بتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالية لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.
- يرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل) والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون (say).
- يرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليس بسبب العرض من السلع والخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال والذي عرفه على أنه الجزء من الدخل الوطني أو القومي الذي يتفق على الاستهلاك والتراكم[1]، والقصور أو الضعف الذي وقع عليه أدى الى هذه المشكلة.
- حسب كينز الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقيه، الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة أولا وفي مستوى الدخل ثانيا، أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.
- لقد نادى كينز بالضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه، لأن التدخل حسبه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل التام، على عكس ما اعتقده الكلاسيكيون الذي بقولهم ان التشغيل التام يحدث تلقائيا.
- لقد ركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميلي، ولم يتعرض كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض أو ينشا عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني[2].

إن الأفكار العامة التي أشرنا اليها والخاصة بالتحليل الكينزي صحبها إيجاد نماذج كمية خاصة بالنمو الاقتصادي تركز على أفكار كينز ومن أبرز هذه النماذج نجد نموذج هارود-دومار.

نموذج هاورد-دومار Harrod-Domar:[3]

يعتبر هذا النموذج أشهر نماذج الكنزيين الجدد، ويعتبر الادخار وراس المال أساس عملية النمو الاقتصادي ووفقه يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس

---

[1] – سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاديات التنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة، بغداد، 1988، ص:70.

[2] – محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

[3] – وعيل ميلود، دراسة تباين النمو الاقتصادي للدول العربية في ظل البيئة الاقتصادية الحديدة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011، ص: 34.

المال الثابت، أي الاهتلاك السنوي لقيمة الموجودات (المعدات، الأبنية، الطرق، الجسور...) وذلك من أجل المحافظة على مستوى الناتج الوطني، ولأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي لابد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الاهتلاك وتمثل هذه الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى رأس المال، ويعتبر الادخار أهم مصدر للاستثمارات وبالتالي فهو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي.

يعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي وأسهلها تطبيقا. ينطلق هذا النموذج من مجموعة من الفرضيات[1]:

- يفترض أن الاقتصاد مغلق
- تكلم عن مستوى معين من الناتج في ظل عمالة كاملة.
- تكلم عن نظام اقتصادي بأحكام وقرارات آلية وفورية.
- جميع مفاهيم الادخار والدخل والاستثمار ثابتة.
- يفترض أن متوسط الادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- يفترض أن علاقة الادخار والميل الحدي لرأس المال ثابتة.
- المستوى العام لأسعار ثابت.

يشتمل النموذج على:

دالة الإنتاج ليس فيها مجال لاحلال بين رأس المال والعمل وتأخذ الشكل التالي:

$$(1).....Y=\min\{vk,bL\}$$

وبافتراض أن هناك فائض للعمالة أو ندرة في رأس المال تصبح دالة الإنتاج خطية في رضيد لرأس المال على النحو التالي:

$$(2)..... ;..Y=vK$$

[1] Abd Elkader sid Ahmed, Croissance et développement, OPU, Alger, 1981, pp 192-193.

وبافتراض أن معدل اهتلاك رأس المال يساوي الصفر، يتطلب شرط التوازن سوق السلع أن يتساوى الادخار مع صافي الاستثمار وذلك على النحو التالي:

$$(3)\ldots\ldots\ I=\frac{dk}{dT}=K^{*}=sy$$

وبتعويض Y من دالة الإنتاج يمكن التوصل إلى معدل نمو رصيد رأس المال.

$$(4)\ldots\ldots\ldots G(K)=sv$$

وتعني هذه النتيجة أن رصيد رأس المال ينمو بمعدل يساوي معدل الادخار مضروبا في نسبة الناتج لرأس المال، ويلاحظ في هذا الصدد أن معدل نمو رأس المال يعتمد على معطيات سلوكية، كمعدل الادخار، ومعطيات تقنية، كنسبة الناتج لرأس المال، وهي معطيات خارجة عن نطاق التحكم.

وللحصول على معدل نمو الإنتاج يمكن القيام بمفاضلة دالة الإنتاج مع الزمن تتحصل على:

$$(5)\ \ldots\ldots\ldots y' = vK'$$

وبتعويض تعريف الاستثمار من المعادلة رقم 03 نتوصل إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

$$(6)\ldots\ldots\ldots G(y)=sv$$

وتعني هذه النتيجة أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بنفس معدل نمو رصيد راس المال، ويعتمد مثله على معطيات خارجية، سلوكية أو تقنية.

ويلاحظ أنه كان معدل نمو السكان يساوي n فإن معدل نمو دخل الفرد كمؤشر للاداء التنموي يكون على النحو التالي:

$$(7)\ldots\ldots\ldots G(y) = sv-n$$

وتعني هذه النتيجة أن مؤشر الأداء التنموي يعتمد على معطيات خارجية بما في ذلك معدل نمو السكان.

ومن جملة الانتقادات التي وجهت إلى هذا النموذج أن بعض الاستنتاجات تعتمد على الفرضيات التي جاء بها النموذج والتي تجعله غير واقعي، ومن جملة الانتقادات نجد:

- أن فرضية عقبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغير في الأمد الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.
- أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية الاحلال فيما بينها وتأثيرات التقدم التقني.
- النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو سعر الفائدة.
- فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.
- إن النموذج غير واقعي بالنسبة للدول النامية بسبب اعتماده على مبادئ غير متوفرة بالقدر المطلوب كالادخار وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وحالة التشغيل الكامل.

المطلب الرابع: نظرية النمو الجديدة (الداخلية)

إن القصور في تفسير التباعد والاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان جعل نماذج النمو الكلاسيكية تلقى معارضة كبيرة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، كونها ترجع النمو الاقتصادي إلى عوامل خارجية مستقلة عن التقدم التكنولوجي.

هذا القصور يوفر إطار نظري لبروز نظرية النمو الداخلية، كما أن الدافع الأساسي في نظرية النمو الجديدة هو تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المحقق ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض.

ويتعزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بأن التعليم وكذلك البحث والتطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض، مما ينتج عنه اختلاف حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة.

إن البناءات السابقة لمدرسة النمو الداخلي تفترض أن معدل الادخار ومعدل الاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بين بلدان العالم.

ويمكن مما سبق ابراز أهم الاختلافات الموجودة في هاته النظرية مقارنة بالنظريات السابقة خصوصا نظرية النيوكلاسيكية[1].

أن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرضيات النظرية النيوكلاسيكية القائلة بتناقص عوائد الحدية لرأس المال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي وفي أكثر الأحيان، كالتركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس مال المستثمر، وبافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية والوافرات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص.

- نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول.
- إن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج فلم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الاجل.

وقد تم بناء العديد من النماذج الكمية للنمو الاقتصادي بالاعتماد على أفكار ومبادئ نظرية النمو الداخلي، ومن أهم هذه النماذج نجد نموذج بول رومار Paul Romer.

نموذج بول رومار Paul Romer 1990:

ينطلق رومار من أن أفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية القابلة للتنافس، فالمعارف تعتبر غير قابلة للتنافس، أي يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف عديد من الأعوان الاقتصادية في نفس الوقت دون أن يؤثر ذلك إلى تدهوها، حيث تنتقل بتكلفة مباشرة، شبه معدومة لا يستطيع مالكها مراقبه استخدامها إلا جزئيا ولهذا تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة بها، غير أن الوحدات الموالية تنخفض تكلفتها وذلك لنسخ الأول، مما يجعل اقتصاد الأفكار يرتبط بالمردودية المتزايدة وفي حالة المنافسة غير التامة، وهو يعتمد على مجموعة من الفرضيات.

[1] – ميشال تودارو، ترجمة حسين ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006، ص: 155.

أولا: فرضيات النموذج[1]:

يفترض النموذج ما يلي:

- الرقي الداخلي التقني للمنشأة وينتج عن انتاج المعارف من طرف الباحثين دافعهم الربح.
- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطور (R & D) هو أساس تفسير لماذا وكيف أن البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مضاعفا مساندا.
- دالة الإنتاج التي يتكون منها النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرع الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن وهي من أشكال

$$(0<a<1)\ (y=K^{\propto}(ALY)^{1-a})$$

فإذا تم اعتبار (A) وهو رصيد الأفكار عاملا للإنتاج فإن دالة الإنتاج تصبح ذات غلة حجم متزايد وحيث يتراكم (k) وهو رصيد رأس المال مثلما هو نموذج (solow) بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى (الادخار) بمعدل ثابت ( ) ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ ( ):

$$K=\&y-fK$$

إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة (N=L/L) وحيث أن (A) هي هذا النموذج داخلي المنشأ، وهو يتراكم عبر الزمن (A_T).

مما يخلق الأفكار الجديدة (A) أي لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عليها (La) مضروبا في المعدل الذي يجدون به تلك الأفكار (y)

$$A=yLA$$

$$L=L_A+L_y$$

وحيث (ly) هي الإنتاج المباشر، بينما (La) هي انتاج الأفكار أو التكوين.

[1] Karline pelier, « propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, une analyse économétrique du modèle de romer « université mon 1, dans http://lanta.univmonts 1.fr/doynload/DT/wp2003-23.pdf.cite web conssulté le 22/05/2018.

ثانيا: معدل النمو المتوازن: يعطي معدل النمو المتوازن بالشروط التالية:

$$g_Y=g_K=g_A$$

إن الإنتاج الفردي ورأس المال الفردي ومخزون المعارف يتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتزايد، بمعنى أن غياب الرقي التقني سيؤدي إلى عدم وجود النمو الاقتصادي حيث وانطلاقا من العلاقة (1) فإنه يصبح لدينا:

$$\frac{A'}{A} = b\frac{LA}{A^{1-p}}$$

وعلى طول الخط النمو المتوازن يكون ($\frac{A'}{A}=g_a$)وهو ثابت.

ثالثا: العلاقات التبادلية المترابطة في ملف النمز:

يتكون هذا النموذج من 3 قطاعات أساسية وهي قطاع انتاج السلع النهائية والسلع التي تستعمل الوسيطية وقطاع البحث والتطوير وحيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، بينما تباع حقوق الملكية الفكرية لقطاع السلع الوطنية الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة سلعا يبيعها إلى مؤسسات القطاع النهائي، مما ينتج في الأخير الرقمي التقني وذلك كما يلي:

أ- **قطاع الإنتاج النهائي:** يعرض سلع متجانسة (y) وتنافسية، حيث يتم الحصول على الإنتاج (y) بواسطة العمل (l) وكذلك بعدد (a) من السلع الوسيطية (xj) حيث كل منها فرعا من رأس المال، وحيث تستخدم المؤسسات برنامج تعظيم الربح بشكل تنافسي

$$Y=Ly^{1-a} = \sum_{j=1}^{a} xja$$

ب- **قطاع البحث والتطوير:** الذي يحتوي على المخترعين الذين يبحثون عن تنظيم ربحهم انطلاقا من نشاطهم البحثي في صورة سعر الشهادة أو براءة الاختراع التي بيع لطاع السلع الوسطية.

ت- **قطاع السلع الوسطية:** وهو احتكاري يقوم بشراء شهادة الاختراع من قطاع البحث والتطوير، حيث كل مؤسسة تنتج سلع وسيطية، وحيث يأخذ برنامج الربح لهذا القطاع بالشكل

$$\max \ \pi_j=(P_d(x_j)-rxj)$$

يواجه صناع القرار في المؤسسة الاختيار بين نوعين من الاستمارات التي ينظر إليها منها تحقيق الربح، فأما الأول فهي التوجه إلى السوق العالمي واستثمار رأسمال بسعر فائدة معين، وأما الثلاثي شراء الاختراع بسعر بيع الباحثين من أجل التقرد بالإنتاج في طرق احتكارية.

خلاصة:

لقد تناولنا في الفصل مجمل القضايا المتعلقة بالنمو الاقتصادي، والذي يعتبر الشغل الشاغل للبلدان النامية لتحقيق معدلات كبيرة له ولذلك تم التطرق الى ماهية النمو الاقتصادي من خلال اعتبار النمو الاقتصادي ذو مدلول كمي جاءت النظريات التقليدية المفسرة له أيضا بتفسيرات وتحليلات متوافقة مع طابعه الكمي أي ذات تصور كمي أيضا متعلق بطبيعة عناصر الإنتاج من حيث الكم والكيف وانماط الاحلال بالإضافة الى التقدم التكنولوجي حيث نلاحظ ان هذا الموضوع تناولته العديد من المدارس وكل مدرسة لها وجهة نظرها الخاصة و المختلفة عن الأخرى الا ان التعريف الموحد للنمو الاقتصادي هو انه عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي تهدف الدول الى زيادته بالقدر الذي يؤدي الى حدوث تحسينات في مستويات معيشة الافراد من خلال زيادة نصيب الفرد منه.

الفصل الثالث

العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر.

تهدف الجزائر من خلال الجهود التي قامت بها من برامج الإنعاش الاقتصادي التي تجسدت في برامج استثماري للإنعاش الاقتصادي 2001 -2004، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009، والبرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية 2010-2014 والبرنامج الخماسي 2015-2019 ، هذا وبالإضافة الى برامج الإصلاح الاقتصادي لجئت الدولة الى تنصيب أجهزة رسمية لتوظيف العمالة وتنشيط سوق العمل من اجل محاولة خفض معدلات البطالة وبالتالي سنتطرق في هذا الفصل الى العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الجزائر من خلال تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: البطالة في الجزائر.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثالث: قياس طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر.

المبحث الأول: المسار الجزائري للقضاء على البطالة

تعبر مشكلة من بين أهم المشاكل التي تواجه الحكومة الجزائرية في الوقت الحاضر حيث توجد نسبة كبيرة من الشباب إما عاطلين عن العمل أم مهددين بالبطالة في المستقبل القريب، وقد واجهت الجزائر عراقيل كبيرة في مجال التشغيل، في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، أسفرت عن تفاقم ظاهرة البطالة، فهذا ما سنوضحه من خلال تطور وخصائص هذه الظاهرة في بلادنا.

المطلب الأول: تطور البطالة في الجزائر

بقيت ظاهرة البطالة في بلادنا الشغل الشاغل "للدولة الجزائرية" لما لهذه الظاهرة من تأثير سلبي على نفسية الفرد وعلى ازدهار واستقرار المجتمع والشكل الموالي يبرز لنا تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2017-2000

الشكل رقم (2-1): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال تفحصنا لمعدلات البطالة المبينة في الشكل السابق، نلاحظ أنه في سنة 2000 بلغت البطالة ذروتها وذلك لمرور الجزائر بمشاكل داخلية وخارجية من أوضاع أمنية إضافة إلى غياب سياسة واضحة للتشغيل، ناهيك عن العيب الديمغرافي الذي جعل حجم المجتمع النشيط الجزائري يتزايد حيث كان في حدود 7،5 مليون سنة 1995، ليقارب 9 ملايين نسمة سنة2000[1].

أما الفترة 2001-2009 فقد شهدت تراجعا محسوسا لمعدلات البطالة، إذ انخفضت نسبتها إلى النصف في غضون خمس سنوات حيث انتقلت من حوالي 30 % سنة 2000 إلى 15،3 % سنة 2015 لتقارب الثلث عام 2009 حيث قدرت بـ 10،2 % ونعتقد أن النتائج الإيجابية المسجلة في مجال خلق مناصب شغل وتقليص البطالة خلال السنوات الأخيرة تعود للأثر البالغ لارتفاع أسعار النفط على تحسن الوضع الاقتصادي في بلادنا، وكذا تحسن الوضعية الأمنية للبلاد، التي ساعدت على الاستقرار السياسي وتحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وقد ساهمت فيها بقدر كبير المجهودات المعتبرة التي بذلتها الدولة عن طريق مجموعة من الأجهزة لتشغيل الشباب من جهة والصندوق الوطني لتأمين على البطالة للتكفل بالعمال الذي تم تسريحهم من مناصب شغلهم من جهة أخرى، وذلك تماشيا مع الإصلاحات، علاوة على هذا فإن انعاش الاستثمارات العمومية والخاصة عن طريق كل من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي سجل انطلاقته سنة 2000 إلى سنة 2004 انشاء 822157 منصب عمل وبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي جرى تنفيذه في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 والذي تمكن من خلق 751812 منصب شغل، وكذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات التي أنشئت 74173 منصب شغل خلال سنة 2004[2] جاءت كلها لتعزيز هذه الأجهزة بالإضافة إلى تطبيق برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 الذي يهدف إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة.

كل ذلك أثمر عدد هام من مناصب الشغل فخلال العشر سنوات هذه تم توظيف قرابة ثلاثة ملايين ونصف مليون من المستخدمين في الإدارات ومختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الفلاحي والورشات،

[1] - Baya arhab, l'evolution du marché de l'emploi dans la wilaya de bejaia : entre le formel et l'informel, cahiers du CREAD, N°68/69, 2éme et 3 ème trimestre 2004, p 132.

[2] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2004، ص.ص113-114

بالإضافة إلى أكثر من ملونين منصب ونصف المليون من المناصب المماثلة من خلال مختلف الآليات التي استخدمت لمحاربة البطالة[1].

كما نص الالتزام الحكومي على إنشاء مليوني منصب شغل خلال الفترة الخماسية 2004-2009 مليون منصب منها عن طريق المتعاملين الاقتصاديين والشغل العمومي ومليون عامل من خلال برنامج الكثافة العالية لليد العاملة[2]، فقد سمحت أجهزة التشغيل المؤقت* وأجهزة خلق نشاطات تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب باستحداث 2695528 منصب عمل في الفترة 1999-2007 [3] حسب البنك العالمي فهذه الطبيعة المؤقتة للعمل تشكل مصدر قلق بالغ بالظر لكون نسبة أكبر من العمالة تشغل وظائف مؤقتة 37 % مقارنة بالوظائف الدائمة 34 % في حين تشكل العمالة الحرة النسبة المتبقية[4]

أما الفترة 2010-2017 فنلاحظ أن أهم الملامح التي ميزت هذه الفترة هو الانخفاض في معدلات البطالة التي وصلت إلى غاية 9،8% سنة 2013، إلا أنه رغم هذا الانخفاض تبقى معدلات البطالة مرتفعة لأسباب عديدة منها طول المرحلة الانتقالية المخصصة للمؤسسات العمومية، نقص الاستثمارات، عدم تشجيع الاستثمار الخاص، وعدم توفير المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعرف هذه المرحلة أيضا بمرحلة الانتعاش الجزائري، وخاصة في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011، بغرض التخفيف من الوضعية الاجتماعية المتردية، الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية تدخلت الدولة لمساعدة الفئات المتضررة من البطالة، ولحسن الحظ ارتفعت إيرادات الجزائر بفضل ارتفاع أسعار المحروقات مما مكن الحكومة من زيادة الانفاق في برامج الإنعاش الاقتصادي، وكان لهذا أثر إيجابي مما أدى إلى انخفاض حجم البطالة.

---

[1] – عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية: القاعة البيضاوية بالمركب الأولمبي 5 جويلية، الجزائر العاصمة، يوم 12 فيفري 2009.

[2] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون جويلية، 2005، ص :77.

*حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، فأجهزة التشغيل المؤقت هي: الوظائف المأجورة بمبادرة محلية Esil عقود ما قبل التشغيل CPE. نشاطات ذات منفعة عامة AIG أعمال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUPHIMO.

[3] – Données sur l'emploi et le chômage en Algérie, consulté dans le site : http://www.mtess.gov.dz/mtss-fr-n/emploi/2008/emploi%20ET%CHOMAGE-PDF- 10/06/2018, 10 :37.

[4]–country brief, consulté dans le site : http://web.worldbank.org/website/external/countries/menaexty/algeria exten/o, content MDK :2018043, page PK :1497618 : site PK 31250900 html 10/06/2018, 15 :12.

في سنة 2012 قدرت فئة السكان البطالين بـ 1253000 شخص، وارتفعت نسبة البطالة لتبلغ 11% على المستوى الوطني مع تسجيل تباين معتبر حسب الجنس والفئة العمرية، وتمس ظاهرة البطالة فئة الشباب أكثر بنسبة 27،5 % بينما تبلغ هذه النسبة 7،5 %لدى البالغين 25 سنة فأكثر[1].

خلال سبتمبر 2013 بلغ عدد البطالين 1175000 فرد بمعدل قدره 9،8 % لتنخفض بـ 1،2 نقطة مقارنة بسنة 2012، وقد سجلت البطالة النسوية انخفاضا ملحوظا حيث انتقلت من 17،0 % سنة 2012 إلى 16،3% سنة 2013[2].

وخلال سبتمبر 2014 بلغ عدد السكان البطالين 1214000 شخص، مسجلا بذلك معدل بطالة قدره 10،6 % يعود ارتفاع معدل البطالة أساسا إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات والمعاهد العليا فبعد الانخفاض المسجل خلال الفترة 2010-2013، 13 % ارتفعت لتصل إلى14,3 % خلال أفريل 2014 عادت لترتفع خلال شهر سبتمبر من نفس السنة لتصل الى 16,4 % وكذا قد ارتفعت لدى خريجي معاهد التكوين المهني ب0,8 نقطة و ما بين أفريل وسبتمبر 2014، بينما شهدت فئة البطالين غير حاملي الشهادات ارتفاعا طفيفا قدر بـ 0،2 نقطة[3].

ونظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط وانخفاض قيمة العملة الوطنية قامت أغلب الوزارات بتجميد التوظيف مما يؤثر على معدلات البطالة، حيث بلغت فئة البطالين في سبتمبر 2015 حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 1337000 بطال بمعدل 11،2 % على المستوى الوطني مسجلا ارتفاعا قدر بـ 0,6 % مقارنة بسبتمبر 2014 [4].

أما في سبتمبر 2016 فحسب منظمة العمل الدولي قدر عدد العاطلين عن العمل ب 1272000 شخص ووصلت البطالة الى 10,5% على المستوى الوطني هذه الزيادة تتأثر بشكل رسمي معدلات البطالة لدى النساء حيث ارتفع من 16،5 % في أفريل إلى 20 % في سبتمبر وخلال هذه الفترة نجدر الإشارة أن

[1] - O NS, « Activité, emploi et chômage au 4 ème trimestre 2012, rapport N° 651, PP 1-2.
[2] - O NS, « Activité, emploi et chômage au 4 éme trimèstre 2013, rapport N° 653, p2.
[3] - ONS, « Activité, emploi et chômage en 2014 » rapport N° 683, p2
[4] - ONS, « Activité, emploi et chômage en septembre 2015 » rapport N° 726, p2

نسبة البطالة لدى النساء عرفت ارتفاع هو الأعلى من نوعه منذ 10 سنوات مع بقاء أعلى نسبة من البطالة لحاملي الشهادات العليا فبالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية فقد بلغت 17،7 % في سبتمبر[1].

في سبتمبر 2017 تم تسجيل انخفاض لمعدل البطالة لـ 11،7 % بعد أن بلغ ارتفاعا ملحوظا بنسبة 12،3 % في أفريل من نفس الفترة، وبالرغم من ارتفاع نسبة البطالة في بداية 2017 مقارنة بـ 2016 إلا أنه تم تدارك هذه النسبة من خلال الاستمرار في تنفيذ المشروعات القومية وبعض الأنشطة الاقتصادية التي اجتذبت عدد كبيرا من العمالة في الفترة الأخيرة من أهمها النقل والتخزين ونشاط الصناعات التحويلية ،ولم يقتصر دخول المشغلين الجدد الذين سهموا في تراجع معدلات البطالة خلال 2017 على من اجتذبتهم الأنشطة الاقتصادية فقط بل اشتمل من دخلوا سوق العمل كأصحاب أعمال، وذلك من خلال الدعم الذي قدمته الدولة عن طريق جهاز المشروعات المتوسطة والصغيرة.

تبقى نسبة الكبرى من البطالين بدون شهادة الحصبة الأكبر بـ 52 % أما خريجو التكوين المهني فقد ارتفعت السنبة من 13 % إلى 14،8 % في سبتمبر، بالمقابل انخفضت نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية بشكل طفيف من 17،7 % في سبتمبر 2016 إلى 17،6 % في 2016 [2] والذي يرجع إلى سياسة الدمج.

إن تأكيد تراجع البطالة على المستوى الإجمالي يجب ألا يحجب خصائص هذه الظاهرة كما أن الاحصائيات الرسمية لمعدل البطالة في الجزائر غير دقيقة، فهي تدمج المناصب المؤقتة (تشغيل الشباب)، كما أن تعريف البطالة في الجزائر غير دقيق فإذا أخذنا التعريف بأن البطال هو من يبحث عن عمل بمستوى الأجر السائد ولا يجده، فإن هذه الصيغة لا تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: خصائص البطالة في الجزائر

[1] - O NS, « Activité, emploi et chômage en septembre2016 » rapport N° 796, p2
O NS, « Activité, emploi et chômage en Avril 2017 » rapport N° 796, p2
[2] - O NS, « Activité, emploi et chômage en septembre2017 » rapport N° 796, p2
O NS, « Activité, emploi et chômage en Avril 2017 » rapport N° 796, p2

لظاهرة البطالة تأثير بالغ على الفرد والمجتمع، فالفرد بالإضافة إلى انعدام دخل مستقر، يعيش وضعية سيئة وتهميشا واقصاء، أما على مستوى المجتمع فتعتبر مصدرا للتوترات داخله مما يؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي، ومهما يكن من أمر فإن البطالة في بلادنا أصبحت تكتسي الخصائص التالية:

- إن النسبة الأهم من البطالين في الجزائر هم من فئة الشباب، فأكثر من 67 % من لعاطلين عن العمل لا يتجاوز سنهم 30 سنة، وتصل هذه السنبة النسبة إلى 80،2 % للذين لا يتجاوز سنهم 35 سنة[1]، لأن الشباب يشكلون الجزء الأكبر من فئة السكان.
- رغم أن نسبة البطالة في الجزائر شهدت انخفاضا جديرا بالذكر إلا أنها تبقى مرتفعة لدى النساء حيث يشكل الرجال 9،4 % وهو معدل منخفض مقارنة بالنساء 20،7 % [2] مع ملاحظة أن البطالة للنساء في الوسط الريفي أكبر منها في الوسط الحضري ونعتقد أن هذا يعود إلى أن المرأة في الريف قلما تبحث عن عمل وتفكر في الدخول لعالم الشغل نظرا لاحترام التقاليد الاجتماعية.
- يرتفع عدد البطالين بدون شهادة ولا يتمتعون بأي تأهيل إلى 48 [3]% وهذا ما يصعب دمجهم في سوق العمل.
- يزداد معدل البطالة بارتفاع المستوى التعليمي حيث يشمل حملة شهادات التعليم العالي 25،8 % والتكوين المهني 26،2 % النسبة الأكبر من البطالين مقارنة مع البطالين الذين لا يتمتعون بأي تأهيل، يرجع السبب أن هذه الفئة أغلبها شباب الذي عادة ما يفضلون مناصب عمل تتوافق مع مستواهم التعليمي خاصة منهم الجامعيين.
- يقدر البطالين الذين سبق لهم أن عملوا بنسبة 36،3 % من مجموع العاطلين عن العمل، 74،4 % منهم عملوا كموظفين غير دائمين منهم 71،8 % في القطاع الخاص لوحظ أن 58،9 % منهم غادروا وظيفتهم الأخيرة بسبب انتهاء العقد أو وقف النشاط[4].
- يتميز الباطلون الذين سبق لهم وأن حصلوا على منصب عمل بسرعة الاندماج نسبيا في سوق العمل، 2/3 من مجموع البطالين هم طالبين جدد للشغل، معناه دون أية خبرة مهنية، فهذه البطالة ناتجة عن

[1] - O NS, « Activité, emploi et chômage en septembre 2017 » op.cit., p5
[2] - O NS, « Activité, emploi et chômage en septembre 2017 » op.cit., p2
[3] -O NS, «Activité, emploi et chômage en septembre 2017» op.cit., p2
[4] - O NS, « Activité, emploi et chômage en septembre2017 » op.cit., p2

سوء الادماج التي تترجم ظاهرة خطيرة وهي الطرد الاجتماعي، حيث يجد الشباب نفسه أما حلقة مفرغة وتناقض صارخ يفرضه نظام سوق الشغل الجزائري في غياب سياسة فعالة، ألا وهي الحصول على خبرة، مع العلم أن الشباب كي يحصل على خبرة يجب أن يعمل ولكي يعمل يجب أن تكون له خبرة، التي لا تقل في الغالب عن 5 سنوات.

- أصبحت ظاهرة البطالة ظاهرة طويلة الأجل، حيث أظهر آخر تحقيق أنجزه الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2017 أن 6 من أصل 10 عاطلين عن العمل يبحثون عنه لمدة أكثر من سنة أي ما يقارب 60 % [1] ، إن طول مدة البطالة تؤدي إلى تقلص المؤهلات المكتسبة وفرص إيجاد منصب شغل، وتدفع الكثير من الشباب إلى ممارسة النشاطات غير الرسمية وإلى الانحراف.
- إن بطالة حاملي الشهادات الجامعية آخذة في الزيادة من سنة لأخرى وقد يعود ذلك لعدة أسباب منها قلة الخبرة وتراجع الدولة عن سياسة توظيف حملة الشهادات بسبب الأوضاع الاقتصادية وتبني سياسة التقشف، وكذا التوسع الكمي في حملة الشهادات الجامعية، ولهذه الظاهرة آثار خطيرة كتكثيف هجرة الأدمغة وعزوف التلاميذ عن مواصلة الدراسة...إلخ
- تبرز الهيكلة الجهرية للبطالة فوارق في مجال التشغيل حيث تعد مناطق الجنوب أكثر احتواء لنسب البطالة.
- أخيرا بطالة مرتفعة جدا لدى الطبقات المحرومة (الفقراء) وهي ميزة منطقية ومقبولة في بلد نامي كالجزائر، أين تكثر الطرق غير الرسمية لإيجاد منصب شغل خصوصا في المرحلة المتدهورة لسوق العمل.
- وآخر ما يعرف بحيز البطالة أي الأشخاص القادرون على العمل ولم يبحثوا عن وظائف يمثلون 1264000 فرد بطال. تتميز هذه الفئة بكونها شابة أقل من 40 سنة 72،8 %وأقل من 30 سنة 50،6 % النساء تمثل 60،7 % منهم كما يتميزون بانخفاض التعليم بما يقارب 70 % أي ليس لديهم أي شهادة منهم 57،4 % لم يكملوا التعليم المتوسط[2].

المطلب الثالث: مكافحة البطالة في الجزائر

[1] - O NS, « Activité, emploi et chômage en septembre2017 » op.cit., p2

[2] - O NS, « Activité, emploi et chômage en septembre2017 » op.cit., p2

لقد سعت الجزائر إلى إعداد برامج لترقية الشغل ومحاربة البطالة إلى أن الالحاح على مثل هذه البرامج لم يأتي إلا مع السنوات الأخيرة في الألفية الجديدة، حيث عملت على مواجهة تدهور سوق الشغل بإنشاء أجهزة بديلة لإدماج الشباب مهنيا وكذلك أجهزة لدعم العمال الذين فقد مناصبهم لأسباب اقتصادية.

أولا: عرض أجهزة التشغيل

1-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

عملا بأحكام المادة 16 من الامر رقم 96-14 المؤرخ في 24 جوان 1996، أنشئت الوكالة الوطنية لدعم الشباب توضع تحت سلطة ريس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لجميع نشاطاتها وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

فالوكالة إذن جهاز يخضع لقرارات وزارية تساهم في رفع المستوى الاقتصادي وتنمية البلاد، الحدّ من البطالة، دمج فعاليات المجتمع والاستفادة من طاقات الشباب، بحيث تساهم في تنمية الاستثمار وتنويعه، وإيجاد نوع من العمل الجماعي والفردي، لفتح أسواق تنافس بها الموارد المستوردة، ومن مهامها توطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية من أجل إتمام الإطار المالي وتطبيق خطة التمويل، بالإضافة إلى ابرام اتفاقية مع كل هيئة أو مؤسسة إدارية عمومية، تهدف إلى مساعدة الشباب عند الحاجة[1].

أسندت للوكالة المهام التالية[2]:

- منح الدعم والمرافقة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشارعهم الاستثمارية.
- التكفل بتسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لا سيما منها الإعانات وتخصيص نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم.
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمار.

---

1 - الجريدة الرسمية، المادة 1، 32، 4 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في رجب 1424 الموافق ل 06 سبتمبر 2003.

2 - المادة 6 من المرسوم التنفيذي قم 96-296، الجريدة الرسمية، المرجع السابق، ص.ص: 12-13

- تقديم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب وتعبئة العروض.

بالإضافة إلى عدة مهام أضافت تعديلات على مهام الوكالة[1] تمثلت أساسا في تعديل البند الذي ينص على تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم، وعوضت بما يلي:

"تشجيع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى إحداث الأنشطة وتوسيعها، ويخص هذا الجهاز فئة الشباب البطال الذي تتراوح أعمارهم بين 19 إلى 35 سنة، الذين لديهم رغبات الاستثمار في المؤسسات المصغرة، ولديهم ما يكفي من المؤهلات والمهارات الفنية للقيام بالنشاط الذي يقترحونه.

2-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):أعطيت إشارة انطلاق منظومة جديدة للقرض المصغر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 13/04 [2]، والمرسوم التنفيذي رقم 04-14 [3].

والقرض المصغر يمنح للنساء الماكثات بالبيت أو الفئات بدون دخل، أو تلك التي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة، يسمح باقتنا عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في ممارسة نشاط أو حرفة ما[4].

وتتمثل الامتيازات والمساعدات المقدمة من قبل هذه الوكالة في[5]:

- تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن المرافقة المجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم.
- تمنح قرض بنكي دون فوائد.
- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الاجمالية في نمط التمويل الثلاثي.
- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة بـ 100 % من الكلفة الاجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100000 دج، وقد تصل قيمة هذه السلفة إلى 250 ألف دينار جزائري على مستوى ولايات الجنوب.

---

[1] - المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 03-288، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54 الصادرة في 10 سبتمبر 2003، ص: 06.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي، رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر.

[3] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

[4] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المحدد لشروط الاعانة المقدمة للمستفيدين من القرض الوطني للتأمين على البطالة.

[5] - موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz/ar/article/presentation18/06/2018; 12 :57

- تمنح فترة سماح تقدر بثلاثة سنوات لتسديد القرض البنكي.

3- جهاز المساعدة على الأدماج المهني: (DAIP)[1]:

جهاز يهتم بالتشغيل المأجور للشباب، أنشئ في 19 أفريل 2008، وهو موجه إلى الشباب طالبي العمل لأول مرة ويهدف إلى معالجة البطالة عن طريق الإدماج المهني لهؤلاء الشباب الموزعين على الفئات الثلاث التالية:

الفئة الأولى: الشباب حاملي شهادات التعليم العالي، والتقنين السامين خريجي المؤسسات الوطنية لتكوين المهني.

الفئة الثانية: الشباب القادمين من التعليم الثانوي لمؤسسات التربية الوطنية، ومراكز التكوين المهني أو الذين زاولوا تربصا تمهنينا

الفئة الثالثة: الشباب بدون تكوين ولا تأهيل. حيث يتم هذا الإدماج بواسطة عقود عمل محددة المدة مدته لا تتجاوز 6 أشهر لحد الأقصى وينص الجهاز على تنصيب الشباب لتكوين لدى حرفين مؤطرين، إلى جانب تدابر للبحث عن التكوين المؤهل يتضمن الجهاز ثلاثة أنواع من عقود الإدماج ما يلي:

أ) **عقود إدماج حاملي الشهادات (CID):** هذه العقود موجهة لشباب طالبي العمل لأول مرة من حاملي الشهادات العليا و التقنين السامين خريجي المؤسسات الوطنية لتكوين المهني، ويستفيد الشباب حاملي الشهادات من المتابعة التي تهدف إلى تحفيز ادماجهم ضمن المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، وهيئات الإدارة العمومية على أساس عقد الادماج، بينما تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الاشتراك في الضمان الاجتماعي، ومن جهة أخرى يضمن المستخدم تأطير الشباب حاملي الشهادات الجامعية والتقنيين السامين في الوسط المهني والسهر على تقييمهم أما بالنسبة لفترة الادماج فهي سنة واحدة قابلة للتجديد بطلب من المستخدم بالاحتفاظ بمنحة الادماج بالنسبة للهيئات والإدارات العمومية، وسنة غير قابلة للتجديد بالنسبة للقطاع الاقتصادي.

ب) **عقود الادماج المهني (CIP):** موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي بمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني، أو الذين تابعوا تكوينا مهنيا، وبالنسبة لفترة الادماج، فهي سنة

[1] – حمزة عايب، عبد الحميد قومي: "سياسات التشغيل لمكافحة البطالة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، ص،ص: 7-9.

واحدة قابلة للتجديد بطلب من المستخدم بالاحتفاظ بمنحة الادماج بالنسبة للهيئات والإدارات العمومية وسنة غير قابلة للتجديد بالنسبة للقطاع الاقتصادي العمومي والخاص.

ت) **عقود التكوين / الادماج(CFI)**: هذه العقود موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة بدون تأهيل وبدون تكوين، حيث يتم وضع الشباب طالبي العمل لأول مرة بدون تأهيل ولا تكوين في مختلف ورشات العمل التابعة للجماعات المحلية أو في مختلف قطاعات النشاط أو في تكوين لدى الحرفيين المؤطرين، أما بالنسبة لفترة الادماج فهي سنة قابلة للتجديد.

ث) **عقود العمل المدعم (CTA)**: يأتي هذا العقد بعد انتهاء عقود الادماج الثلاثة السابقة ويكون الاجر بمساهمة الدولة والمستخدم معا.

4-الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):

هي مؤسسة عمومية تأسست بتاريخ 8 سبتمبر 1990، وهي تحت وصاية وزارة العمل والضمان الاجتماعي[1] وفي 2006 تم تغيير طابعها القانوني من مؤسسة عمومية ذات طابع اداري إلى مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي[2].

تلعب الوكالة دور الوسيط بين عروض وطلبات العمل المسجلة على مستوى نطاقيها؛ كما تساعد على تنظيم معرفة وضع سوق العمل الوطني وتطوره تعتبر الأداة الفعلية للدولة في أداء مهامها كوسيط في سوق الشغل.

كما تقوم بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كمخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة.

5-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC[3]:

والذي أنشأ سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وهو مخصص للبطالين البالغين بين 35 و50 سنة والراغبين في انشاء مؤسسات صغيرة الذي يبلغ

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 259-90 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فبراير 2006

[3] - موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة : 04: 18, 18/06/2018 www.cnac.dz/ar/article/presentation.

سقف استثمارها 5.000.000 دج ومن مهامه تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذي فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية.

وانطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004 قام بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة ادماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر تحت رعاية مستخدمين عن تم توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن انطلاقا من سنة 2004 إلى غاية جوان 2010 تم دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشارع البالغين ما بين خمسة وثلاثين 35 والخمسين 50.

ابتداء من سنة 2010 سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها بين الثلاثين والخمسين سنة للالتحاق بالجهاز بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود 10 ملايين دج بعدما كان لا يتعدى 5 ملايين دج وكذا إمكانية توسيع إمكانيات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

ثانيا: النتائج المحققة لأجهزة التشغيل.

1-نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

من خلال تقرير للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب المنشور على الموقع الرسمي لها، نلاحظ أن هذه الوكالة حسب تقرير بداية سنة 2017 كانت تقوم بتمويل 45 مشروع يوميا وكانت نسبة 66% من المشاريع الشباب الحاصل على التكوين المهني بينما تراوح نسبة المشاريع لصالح خريجي الجامعات بـ 18% وتتراوح نسبة 65% من هذه المشاريع ما يبلغ قيمته 5 ملايين دينار أو أكثر وكان نصيب الإناث من هذه المشاريع يتراوح بـ 14% وكان معظم هذه المشاريع يتحصل عليها شباب أقل من 35 سنة بنسبة 92 %.[1]

[1] - موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:
www://ansej.org.dz/indexphp/fr/nosstatiqtiques, 18/06/2018, 09 :10.

هذا ويظهر الجدول رقم (3-1): الاحصائيات المالية للمشاريع الخاصة بالقطاعات و النشاطات

السنوات	الفلاحة والصيد	%	صناعات تقليدية	%	البناء والاشغال العمومية	%	الصناعة والصيانة	%	مهن حرة	%	خدمات	%	المجموع
2010/12/31	15171	11	21979	16	9818	07	10807	08	3648	03	79080	56	140503
2011	3685	09	3559	08	3672	09	2118	05	569	01	29228	68	42832
2012	6705	10	5438	08	4375	07	3301	05	826	01	45167	69	65812
2013	8225	19	4900	11	4347	10	3333	08	1042	02	21192	49	43039
2014	10487	26	4255	10	5106	12	6614	16	1450	04	12944	32	40856
2015	6862	29	2170	09	3838	16	4913	21	1205	05	4688	20	23676
2016	3479	31	320	03	1672	15	2720	24	716	06	2355	21	11262
2016/12/31	54615	15	42621	12	32828	09	33806	09	9456	03	194654	53	367980

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

09:10https:www.anjsej.org.dz/index php/fr/nos-statistiques 18/06/2018

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المشاريع المصادق عليها في سنة 2010 كانت 140503 مشروع وعرفت تزايد في السنتين التاليتين بالنسبة لقطاع الخدمات بنسبة 68 % و69 % على التوالي ونلاحظ انخفاض 2013 إلى 43039 مشروع والى 23676 في 2015 لينخفض الى 11262 في 2016 ويرجع هذا الانخفاض في عدد المشاريع الممنوحة من طرف الوكالة إلى أن الوكالة بدأت تفرض النوعية في المشاريع التي تمولها وتفرض على الشباب الذي يريد انشاء مؤسسة حاصلا على تكوين وشهادة وقد أدى هذا التوجه إلى نقصان عدد المشاريع في المقابل ارتفعت نوعيتها ولقد لاحظنا أن أصحاب شهادات التكوين المهني يمثلون 16 % سنة 2011 وفي 2016 ارتفعت النسبة إلى 66 % ونلاحظ أن عدد المشاريع في بدية 2017 بدأت بالارتفاع حيث وصلت إلى 367980 مشروع وذلك بعد تدارك الأوضاع الاقتصادية (التقشف) وعودة ارتفاع أسعار البترول.

أما فيما يخص عدد مناصب الشغل التي استحدثتها مشاريع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب قدرت في البداية بـ 878264منصب شغل هذا ما أدى إلى تراجع نسبة البطالة حيث كانت نسبة 20 % من مناصب الشغل المستحدثة في الجزائر من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

2- نتائج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)[1]:

إن عدد المشاريع المصادق عليها لتسير القروض المصغرة إلى غاية 31 مارس 2018 كانت تتمثل في 753326 ملف بدون فوائد لشراء المواد الأولية بنسبة تقدر بـ 90،30 % بينما تتراوح عدد الملفات بدون فوائد لإنشاء مشروع 80944 بنسبة تقدر بـ 9،70 % وتوزعت هذه القروض الممنوحة على القطاعات التالية حيث كانت أكبر نسبة حظيت بها الصناعات الصغيرة بقيمة 325762 دج بنسبة قدرت بـ 39،5 % ثم تلاها قطاع الخدمات بقيمة 170873 بنسبة قدرت بـ20،48 % لتليها الصناعات التقليدية بقيمة 146305 دج بنسبة 17،54 % أما قطاع الفلاحة فحضي بـ 116047 بنسبة تقدر بـ 13،91 % أما قطاع التجارة و الصيد البحري فيمثلان أدنى قيمة قدرت بـ 4292 دج بنسبة تقدر بـ 0،52 % و توزعت هذه المشاريع على الشباب بمختلف مستويات التعليم فكانت أكبر سنة حظي بها ذوي المستوى المتوسط بنسبة 49،82 % ثم تلاها أصحاب دون المستوي بنسبة 16،02 % ثم الثانوي بنسبة 13،38 % وتلاها الجامعي بنسبة 04،02 % و أخيرا مستوى متعلم بنسبة 1،55 % والملاحظة من هذه النتائج أن الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة مولت بشكل كبير أصحاب المستوي المتوسط و دون المتوسط وكانت هذه المشاريع موزعة على الجنسين حيث كان نصيب النساء 62،98 % أما الرجال 37،02 % وقد قامت الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة بمنح هذه القروض لمختلف الفئات العمرية حيث نلاحظ أن أكبر نسبة كانت ممنوحة في العمر الذي يتراوح بين 18-29 سنة بنسبة 36،48 % ثم تليها من 30-39 سنة بنسبة 31،46 % أما باقي المشاريع تحصل عليها باقي فئات السن ما فوق 39 سنة .

أما عن حصيلة مناصب الشغل المستحدثة، فالجدول التالي يوضح ذلك[2]:

[1] -موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حصيلة الخدمات المالية إلى غاية مارس 2018
http://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes 18/06/2018, 9 :50

[2] - موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حصيلة مناصب الشغل المستحدثة الى غاية 31 مارس 2018
https://www angem dz/ar/article/emplois-crees/18/06/2018 , 10 :11

الجدول رقم (3-2): حصيلة مناصب الشغل المستحدثة

حصيلة مناصب الشغل المستحدثة حسب صيغ التمويل	
صيغ التمويل	عدد المناصب المستحدثة
تمويل لشراء المواد الأولية	1129989
تمويل ثلاثي "الوكالة – البنك – المستفيد"	121416
المجموع	1251405

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حصيلة مناصب الشغل المستحدثة الى غاية 31 مارس 2018

https://www angem dz/ar/article/emplois-crees/18/

حيث بلغ مجموع مناصب الشغل المستحدثة 1251405 وكان النصيب الأكبر للنساء بنسبة 788079 منصب مقابل 463326.

3- نتائج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANEM) – (DAIP)[1]:

عمل جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) على خلق مناصب شغل بمختلف الصيغ ، حيث نجد أن في أكتوبر 2016 تم تسجيل 4573 عقد جديد يتوزع على مختلف أنواع العقود ، حيث كانت عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) تقدر ب 217 عقد ، أما عقود الإدماج المهني (CIP) ب . 1313 عقد بينما تراوحت عقود تكوين الإدماج (CIF) 1243 عقد جديد ، ونلاحظ في أكتوبر 2017 أن نسبة عقود الإدماج لحاملي الشهادات (CID) ارتفعت لتصل إلى 2538 عقد ، أما عقود الإدماج المهني (CIP) فتراجعت نسبتها إلى 804 عقد أما فيما يخص عقود تكوين الإدماج (CIF) كذلك تراجعت لتصل إلى 1023 ويرجع هذا الانخفاض إلى تدني أسعار البترول بالإضافة إلى السياسة التي تبنتها الجزائر في السنتين الأخيرتين والمتمثلة في سياسة التقشف ، هذا ما أثر في عدد العقود المبرمة خاصة في القطاع العمومي الذي أصبح شحيحا .

بينما كانت عقود العمل المدعم (CTA) 2428 عقد تنقسم على الفروع:

[1] – موقع الوكالة الوطنية للشغيل Anem.

عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) بـ 1506 عقد، وعقود الإدماج المهني (CIP) بـ 716 عقد، و206 عقد بالنسبة لعقود تكوين الإدماج، كما انخفضت هذه الحصيلة في سنة 2017 حيث تمثلت في 2321 عقد ارتفعت فيها حصيلة عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) إلى 1554 عقد بينما انخفضت عقود الإدماج المهني (CIP) إلى 659 عقد وكذلك انخفضت عقود التكوين للإدماج (CFI) إلى 108 عقد.

4 – نتائج الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)[1]

قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة منذ بداية نشاطه سنة 1994 إلى غاية 2016/06/30 بتمويل 135473 مشروع بقيمة إجمالية فاقت 434832.77 مليون دج وساهم في استحداث 280526 منصب شغل وكان يركز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة على القطاع الخدماتي حيث أن أكبر نسبة تمويل كانت من نصيب نقل البضائع بقيمة إجمالية تقدر بـ 118311.79 مليون دج ثم تليها خدمات بقيمة تقدر بـ 104233.35 مليون دج أما الحصيلة المتبقية كانت منقسمة على باقي قطاعات النشاط من الفلاحة، الأشغال العمومية، الصناعة ...إلخ.

ويمكن عرض حصيلة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في نهاية سنة 2016، حيث كان عدد الملفات الموضوعة 379234 ملف حصل منها على الموافقة البنكية 156310 ملف ورفض 8511 ملف أما المشاريع التي حظيت بالتمويل كان عددها 135373.

[1] – حجاب عيسى، سبتي وسيلة، آليات الحكومة الجزائرية في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06 و07 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ص: 14.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

عرفت الجزائر منذ الاستقلال مخططات كثيرة على طريق التنمية، تمثلت في برامج ومخططات عملاقة، منها المتمثلة في تعميق الإصلاحات الاقتصادية، والتي كان تصبو من خلالها إلى تدارك التأخر في التنمية في كل مجالاتها وقطاعاتها، وتحقيق معدلات مرتفعة في النمو والتشغيل، وقد ترتب على تطبيق هذه البرامج العديد من الآثار ولانعكاسات على مستوى العمالة، نظرا لما تضمه من سياسيات وإجراءات مؤثرة على العديد من التغيرات الاقتصادية الكمية.

المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (3-3): تطور معدلات النمو خلال الفترة 2000-2017

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدلات النمو	3,7	3,7	4,1	6,8	5,2	5,3	2,0	3,0
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معلات النمو	3,0	2,4	3,3	2,5	2,5	2,1	2,9	3,8
السنة	2016	2017						
معدلات النمو	3,4	3,7						

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد موقع الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (3-1): تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصائيات

إن الفترة 2000-2009 شهدت تذبذبا واضحا في معدلات النمو الاقتصادي حيث سجل 2% كأدنى مستوى له في 2006 بسبب انخفاض أسعار المحروقات كذلك سجل اعلى مستوى له في 2006 ب6.8% ويعود ذلك إلى ارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات 8.8% بالإضافة إلى قطاع الفلاحة الذي سجل هو الأخر اعلى نسبة نمو له خلال نفس الفترة ب 19.7 %[1] وكذلك الوفرة المالية والسياسية التنموية التوسعية المنتهجة.

إن تحسن الاداءات الاقتصادية والمالية المسجلة خلال الفترة 2000-2008، خصوصا تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد الادخار الميزاني، قد سمحت للاقتصاد الوطني أن يعزز قدرته على المقاومة ويشهد على ذلك تعزيز الوضعية المالية الخارجية في سنتي 2009-2010.

ليشهد هذا انخفاض في 2012، ذلك لهشاشة الاقتصاد وذلك بفعل تقلبات أسعار المحروقات، كما تقلص هامش مناورة الميزانية العامة من حيث تخصيص المواد لدفع النمو، في ظرف يتميز بتراجع معتبر لوتيرة التوسع النقدي[2].

إن معدلات النمو بالجزائر بقيت مرتفعة نسبيا بين 2013 و2016 على الرغم من الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات وذلك بفضل الحكومة الجزائرية التي نجحت في الحفاظ على معدلات النمو المرتفعة نسبيا بمعدل نمو 3,6% بين سنتي 2014 و2016 بفضل الحفاظ على مستويات النفقات العمومية منذ أزمة البترول[3].

أكد البنك العالمي توقعات التوازن المالي في سنة 2019، حيث أشار إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر "يسير في الاتجاه الصحيح" سنة 2017 بالرغم من انخفاض أسعار البترول العالمية وذلك بفضل الإنتاج العالي للمحروقات.

إن النمو الاقتصادي العالي والقوي لذي سجل في مطلع سنة 2017 بنسبة 3,7% قد تعزز بنمو عالي لإنتاج المحروقات والنفقات العمومية التي فاقت التوقعات حيث ارتفع إنتاج المحروقات إلى 7,1%، إلا ان النمو

---

[1] منشورات الديوان الوطني لإحصائيات، من التقرير المتعلق بتنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة-مصالح رئيس الجمهورية نوفمبر 2008.
-تقرير صندوق النقد الدولي لشهر مارس 2011.

[2] - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص:7.

[3] - وكالة الانباء الجزائرية، معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بقيت "مرتفعة نسبيا" رغم الأزمة،
www.aps.dz/ar/economie/56294-2008-05-03-17-42-53

الاقتصادي في السداسي الثاني من 2017 شهد انخفاض وذلك بسبب تراجع النمو في القطاع خارج المحروقات ليستقر في حدود 2,8% مقابل 4% خلال نفس الفترة من سنة 2016[1].

المطلب الثاني: برامج النمو الاقتصادي

أولا: برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

بفعل تحسن مداخيل المحروقات اتجهت الجزائر، إلى تحضير فضاء اقتصادي ملائم وتعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها وتمكين المؤسسة الجزائرية من أن تكون المصدر الرئيسي للثروة، فنسبة 3,2% كمتوسط المعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الخام خلال الفترة 1995-2000 كانت غير كافية لتلبية حاجيات السكان المستعجلة لا سيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة، لذا فقد تم وضع برامج من اجل إطلاق النمو والحفاظ عليه يتضمن تحقيق نمو للناتج الداخلي الحقيقي الخام لا يقل عن 5% وتوفير ما يقارب 850.000 منصب شغل خلال الفتة 2001-2004، حيث يرتكز برنامج الإنعاش الاقتصادي على المحاور التالية:[2]

-إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يعد أساس إنشاء الثروات.

-تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها.

-سياسة النفقات العمومية تتيح تحسين القدرة الشرائية.

سطر هذا البرنامج أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، تنطلق الأهداف العملية من إعادة تنشيط الطلب الذي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرات الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة لا سيما المحلية منها ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خصوصا تلك التي ستسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجيات السكان في مجال تنمية الموارد

[1] - البنك الدولي، الجزائر الأفاق الاقتصادية، أكتوبر 2017
www.albankdawli.org/ar/country/algeria/publication/algeria-economic-aoutllok-october-2017, 20/06/201/, 13 :22

[2] - صاحي ناجية، محاش فتيحة، واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 3، ديسمبر 2012، ص،ص: 169-170.

البشرية، وترمي هذه الأهداف العملية إلى تحقيق ثلاث أهداف نوعية هي: مكافحة الفقر، انشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الوطني[1] .

خصص لهذا البرنامج مبلغا قدر بحوالي 525 مليار دج والتي خصصت للعمليات والمشايع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الاطار المعيشي للسكان دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية[2].

والجدول يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-4): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب كل (2001-2004)

القطاعات	المبلغ بملايير دج	النسبة%
أشغال كبرى و هيكل قاعدية	210,5	40.1
تنمية محلية و بشرية	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	45	8.6
المجموع	525	100

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر2012، ص252

ومن بين أهم ما يشير إليه الجدول رقم (3-4) يذكر ما يلي:

-التركيز على قطاع الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصص له مبلغ 210,5 مليار دج، أي استحوذ على ما نسبته 40,1 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

-الاهتمام بقطاع التنمية المحلية والبشرية، حيث خصص له مبلغ 204,2 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 38,9% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

[1] - المرجع السابق، ص 169

[2] - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 252.

-الاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري حيث خصص له بلغ 65,4 مليار دج أي انه استحوذ على ما نسبته 12,4% من المبلغ الإجمالي، وهي نسبة قليلة، ويعزى ذلك أن القطاع استفاد من برنامج الوطني للتنمية الفلاحية، والذي يعتبر برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا دليل على أن المبلغ المخصص في البرنامج هو عبارة عن دعم إضافي للبرنامج سالف الذكر.

-التركيز على جانب دعم الإصلاحات المؤسساتية حيث خصص له مبلغ 45 مليار دج أي أنه استحوذ على ما نسبته 8.60% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لدعم وترقية القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة والخاصة.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2010)[1]

قد تم تخصيص مبلغ اجمالي قوامه 4202,2 مليار دج من أجل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 ويوضح الجدول رقم (3-5) توزيع هذا المبلغ

الجدول رقم (3-5): التوزيع القطاعي لبرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي

القطاعات	المبلغ بملايير دج	النسبة%
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان منها: -السكنات الجامعة التربية الوطنية ،التكوين المهني، الصحة العمومية، تزويد السكان بمياه الرش(خارج الإشغال الكبرى)،الثقافة ،الشباب و الرياضة،إيصال الكهرباء و الغاز للبيوت،إعمال التضامن الوطني،تطوير الإذاعة و التلفزيون،إنشاء منشآت للعبادة،عمليات تهيئة الإقليم،برامج بلدية للتنمية،تنمية مناطق الجنوب،تنمية مناطق الهضاب العليا.	1908,5	45
2-برنامج تطوير المنشآت الأساسية منها: -قطاع النقل، الاشغال العمومية، قطاع الماء(السدود و التحويلات) و قطاع تهيئة الإقليم	1703,1	40,02
3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها:	337,2	8,02

[1] - خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة جيب، مداخلة بعنوان: دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق اقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، -دراسة تحليلة وتقييمية-، ملتقى وطني حول تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، ديسمبر 2014، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ص: 04.

-الفلاحة والتنمية الريفية، لصناعة والصيد البحري ترقية الاستثمار، السياحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.		
4-تطوير الخدمة العمومية وتحديثها العدالة الداخلية،المالية ،التجارة،البريد و التكنولوجيات الجديدة لإعلام و الاتصال، قطاعات الدولة الأخرى	203,9	4,85
5برنمج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50.0	1,19
مجموع البرنامج الخماسي(2005-2009)	4202.7	100

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على المعطيات: الجمهورية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة (2005-2009)، أفريل 2005 ص ص:06-07.

ومن خلال الجدول رقم (3-5)نذكر ما يلي:[1]

- ارتفاع المبلغ الإجمالي لبرنامج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) الذي قدر بحوالي 4202,2 مليار دج مقابل 525 مليار دج والتي خصصت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) أي حوالي 8 مرات

- زيادة اهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشية السكان حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1908,5 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 45,20% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

- اهتمام الدولة بتطوير المنشآت القاعدية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1703,1 مليار دج أي أنه استحوذ على ما نسبته 40,52 من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

- اهتمام الدولة بدعم برنامج دعم التنمية الاقتصادية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 337,2 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 8,20 من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

- اهتمام الدولة بتطوير وتحديث الخدمات العمومية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 203,9 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 4,85 من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

[1] - المرجع السابق، ص 05.

- اهتمام الدولة بتطوير وتحديث التكنولوجيا الجديدة للاتصال حيث خصص لهذا الباب مبلغ 50.0 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 1.19 من المبلغ الإجمالي للبرنامج

ويظهر الجدول رقم (3-6) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة

الجدول (3-6) رقم: بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2009)

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي%	5.90	1.70	3.40	2.00	1.60
معدل نمو حصة الفرد الناتج الداخلي الخام الحقيقي%	4.16	-0.05	1.53	0.54	-0.35
معدل البطالة(%)	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
التضخم،الأسعار التي يدفعها المستهلكون(% سنويا)	1.40	2.30	3.70	4.90	4.20
فائض الميزان التجاري مليار دج	174.92	228.62	207.62	212.17	-579.13
سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي	54.64	65.85	74.95	99.97	62.25

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على إحصائيات مأخوذة من:

- الديوان الوطني للإحصائيات:http:www.ons.dz

-الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 14: المحاسبة الوطنية، ص ص:238-242

- الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 02: التشغيل، ص:69.

- الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 13: النقود والقروض، ص ص:220-221

-بيانات البنك الدولي:http://data.albankaldawli.org

ومن خلال الجدول رقم (3-6) نستنتج ما يلي:[1]

- تسجيل معدلات نمو موجبة لناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 5,90% كأقصى قيمة لها سنة 2005 كما بلغت ادني قيمة وهي 1,60% سنة 2009، ويعزى ذلك إلى الصدمة النفطية وتراجع أسعار البترول في الأسواق العالمي. كما تم تسجيل معدلات نمو موجبة وأخرى سالبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 4,16% كأقصى قيمة لها في سنة 2005 وأدنى قيمة لها -0,35% سنة 2009

- تراجع محسوس لمعدلات البطالة المرتفعة، حيث انخفضت من مستوى15،35 % حدود 10،2%.

- ارتفاع معدلات التضخم حيث ارتفعت من مستوى 1,40 % سنة 2005 إلى مستوى 4,90% سنة 2008 لتتراجع إلى حدود 4,40% سنة 2009.

- تراجع مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 228,62 مليار دج سنة 2006، مع تسجيل عجز قدر بحوالي 579,13 مليار دج سنة 2009، وذلك نتيجة الصدمة النفطية التي حدثت في نفس السنة وتراجع صادرات المحروقات.

-ارتفاع اسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 99,97 دولار أمريكي سنة 2008، لتنخفض إلى مستوى 62,25 دولار للبرميل الواحد أي بحوالي 37,74%.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

يمثل برنامج الاستثمارات العمومية(2010-2014) تطورا للنفقات بمبلغ 21124 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار امريكي، ويشمل جزأين الأول: برنامجا جاريا إلى نهاية سنة 2009 بمبلغ 9680 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار،الثاني:برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار[2].

[1] - المرجع السابق، ص 6.

[2] - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012، ص،ص: 154-156.

الجدول رقم (3-7): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي حسب (2010-2014)

القطاعات	المبلغ بملايير دج	النسبة%
1-المحور المتعلق بالتنمية البشرية منها: التربية الوطنية ،التعليم العالي، و التكوين المهني،الصحة،السكن،الطاقة،قطاع المياه،التضامن الوطني،الشباب و الرياضة المجاهدين،الشؤون الدينية،الثقافة و الاتصال.	10122	49,59
2-المحو المتعلق بالمنشآت الأساسية منها: الأشغال العمومية،النقل، تهيئة الإقليم و البيئة	6448	31,59
3-المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية منها -الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل	1666	8,16
4-المحور الخاص التنمية الاقتصادية منها: -الفلاحة الصيد البحري،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،إنعاش و تحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية،تحديث و إنشاء 80 منطقة صناعية و مناطق للنشاط،و كذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي	1566	7,67
5-المحور المتعلق بمكافحة البطالة منها: -دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي و التكوين المهني،استحداث مؤسسات و نشاطات مصغرة.	360	1,76
6-المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال منها: تطوير البحث العلمي،التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية و التعليم و التكوين،إقامة الحكم الالكتروني.	250	1,76
مجموع البرنامج الخماسي (2010-2014)	20412	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة قوائم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010-2014، أكتوبر 2010، ص ص:90-92

و أهم ما يشير إليه الجدول رقم (3-7) نذكر ما يلي[1]:

[1] - المرجع السابق، ص،ص: 38-92.

– اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية البشرية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 10122 مليار دج، أي ما يعادل ما نسبته 49,59% من المبلغ الاجمالي للبرنامج. وقد انبثق ذلك من الأهمية التقليدية التي توليها الدولة لرفاهية السكان في ظل احترام قواعد العدالة الاجتماعية، تعزيز التماسك الوطني، وتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية التكوين للتنمية الاقتصادية من خلال انجاز المؤسسات التعليمية، مؤسسات التكوين المهني، وتوفير المقاعد والتجهيزات البيداغوجية في الجامعات، وذلك من اجل ترقية اقتصاد المعرفة، وإنشاء المستشفيات العمومية وتحديث الأجهزة الطبية وتحسين المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين، تمويل ودعم انجاز السكنات، ربط المنازل بالكهرباء والغاز، والربط بشبكة المياه الشروب، والعناية بقطاع الشباب والرياضة من خلال إنشاء المركبات الرياضية ومراكز الترفيه العلمي وتكوين مؤطري التربية الرياضة، صون ذاكرة ثورة التحرير الوطني، ترقية الثقافة الوطنية من خلال إنشاء دور الثقافة والمسارح وغيرها، تحديث وسائل الاتصال والعمومي، وتكريس التضامن الوطني من خلال مساعدة المحرومين ومعدومي الدخل وإنشاء شبكة من المؤسسات المفتوحة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

– اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالمنشآت الأساسية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 6448 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 31,59% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك يعكس الاهتمام المتزايد بتطوير وتحديث الأداة الوطنية لقطاع البناء والإشغال العمومية، من خلال صيانة وتحديث شبكة الطرق، انجاز السدود تدعيم منشآت النقل الأساسية السكك الحديدية والنقل البحري والجوي، تهيئة الإقليم والبيئة من خلال بناء مدن جديدة ومنشآت حماية البيئة.

–اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1666 مليار دج، أي يعادل ما نسبته 8,16% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تعزيز الأمن الوطني وزيادة معدل التغطية الأمنية من خلال إنشاء مقر لأمن ولائي والأمن الحضري، تحديث وسائل عمل العدالة من خلال مجالس القضاء والمحاكم، ومدارس التكوين، وتحسين قطاع المالية، تشييد هياكل الضرائب والخزينة والجمارك ومصالح جديدة لمسح الأراضي تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تهيئة أسواق البيع بالجملة والتجزئة، تحديث ادارة العمل بهدف تعزيز وتحديث وسائلها الخاصة بالمراقبة والضبط.

– اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1566 مليار دج، أي يعادل ما نسبته 7,67% من المبلغ الإجمالي للبرنامج وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي من خلال انجاز مغروسات غابية ورعوية، وغرس أشجار الزيتون، تخفيض أسعار المحاصيل ودعم وتحديث تقنيات ووسائل النشاط

الفلاحي، تطوير نشاط الصيد البحري ودعمه بمنشآت جديدة مرافقة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودعم تأهيلها من خلال مساعدات مباشرة أو قروض مصرفية ميسرة، إنشاء وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية من قروض خلال الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض المصرفية الموجهة لتحديدها.

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بمكافحة البطالة، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 360 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 1,67% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، من خلال دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال حيث خصص لهذا الباب مبلغ 250 مليار دج، أي انه استحوذ على ما نسبته 1,22% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، من خلال تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الالكتروني.

ويظهر الجدول رقم (3-8) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة

الجدول رقم (3-8): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2014)

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي%	3,60	2,80	3,30	2,70	3,47
معدل نمو حصة الفرد الناتج الداخلي الخام الحقيقي%	1,56	0,73	1,16	0,55	1,31
معدل البطالة(%)	10,0	10,0	11,0	9,8	10,6
التضخم الأسعار التي يدفعها المستهلكون(% سنويا)	1,40	4,30	8,90	3,30	2,90
فائض الميزان التجاري مليار دج	842,10	1515,91	1367,94	477,61	249,81-
سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي	80,15	112,94	111,05	109,555	100,77

المصدر: حسابات الطالبتين بناء احصائيات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سبق ذكره

ويشير الجدول رقم (3-8) إلى ما يلي:

-تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج لداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 3,47% كأقصى قيمة لها سنة 2014 ومعدل 2,70% كادني قيمة لها سنة 2013. بينما تم تسجيل معدلات نمو موجبة لحصة الفرد من الناتج الإجمالي الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 1,56% كأقصى قيمة لها في سنة 2010 وأدنى قيمة لها 0,55%سنة 2013

-استقرار معدلات البطالة في حدود 10% في المتوسط.

-تذبذب معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت 1,40% كأدنى قيمة لها سنة 2010 بينما بلغت معدل 8,90% كأدنى قيمة لها سنة 2012.

-تذبذب مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري حيث بلغ أقصاه في حدود 1515,91 مليار دج سنة 2006 مع تسجيل عجز قدر بحوالي 249,88 مليار سنة 2014 وذلك نتيجة أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي تراجع صادرات المحروقات.

-تحسين أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاه في حدود112,94 دولار أمريكي سنة2011 مقارنة بسعر 80,15 دولار للبرميل سنة 2008، مع ملاحظة الاتجاه التنازلي لأسعار منذ سنة 2012.

رابعا: البرنامج الخماسي 2015-2019.[1]

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد، وتحسينه من خلال أعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة، وتطويرها غير أن يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر تشجيعا للإنتاج زيادة الثروات ومناصب الشغل ويجب ان يرتكز هذه الاستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.

تشجيعا للخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019 لزيادة دعم مسيرة (النمو والتنمية) التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر بالأخص

[1] - بقة الشريف، مشري محمد الناصر، تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر، (2005-2019)، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف. ص:05.
http://gien.kantakji.com/article/details/ID/1120/print/yes/18/06/2018, 13 :42.

(الزراعة والمياه) إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة وخصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر ب 22.100 مليار دينار أي :280 مليار دولار ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات وعلى العموم يمكن تلخيصها في:

-تم اقتراح استعمال المشاريع التي هي طور الانجاز التي ستستكمل قبل نهاية 2014بمبلغ 15 ألف و100 مليار دينار، يصب مجملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن والتي تم اطلاعها مؤخرا على غرار برنامج الوكالة الوطنية، سيتم توزيعها خلال الفترة القادمة بمعدل بمعدل 500 مليار دينار سنويا، كما تحتوي هذه الميزانية تسجيل مشروع التدخل الاستثنائي للدولة في المنح الموضوعة في حسابات المهمات الخاصة، والتي حددت لها ميزانية تقدر ب 2500 مليار دينار، بمعدل 500 مليار سنويا، تكون في صالح المستحدات التي قد تطرأ على البلاد والتي لم تدخل في حسابات المخططات التي تم تحديدها مسبقا

-تنمية الصناعات الغذائية، من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، كما سيتم تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابية، وبغية محاربة مشكلة الانجراف خصصت الحكومة برنامجا لسعي 340.000 هكتار من الأشجار منها 100.000 شجرة فاكهة.

-ومن أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي ومنها الطاقوي طويل المدى، قررت تكثيف جهودها في (البحث والتنقيب) عن حقول النفط وغاو جديدة، وتطوير عمليات الإنتاج الحالية، من خلال تزويد كل من تمنراست وجانات ب 14 خط أنبوب لنقل النفط والغاز، بالإضافة إلى إطلاق برنامج لتحقيق 6 مصاف جديدة وهذا لزيادة طاقة تخزين الوقود ب 60 مليون طن وهذا بحلول 2018.

-تزويد 1,5 مليون مشترك جديد بالكهرباء و2 مليون مشترك بالغاز الطبيعي كما انه سيتم تعزيز قدرة الطاقة الكهربائية بعد الإعمال بصنع وتربينات الغاز ومحولات القوة.

-إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة حيث أن أول مركز للتهجين دخل حيز العمل في 2011 بالإضافة إلى 23 محطة ضوئية ومحطة لطاقة الرياح ستبدأ الإنتاج قريبا.

-حاولت الحكومة الجزائرية من خلال هذا البرنامج استغلال الإمكانيات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 50.000 سرير منتج سياحي.

-وباعتبار الدور المزدوج الذي تلعبه الصناعات الحرفية، باعتبارها مساهما في التنمية الاقتصادية من ناحية دورها في تأصيل التراث الخارجي من ناحية أخرى، قررت الحكومة ضرورة وضع اللمسات الأخيرة على برنامج تصميم الغرف الحرفية ودعم الحرفيين بطريق مباشرة وغير مباشرة.

-كما سيتم إعداد إطار (تشريعي وتنظيمي والقانوني) جديد من أجل تامين الحفاظ على الاستمارات والتسيير الإداري الحديث للبنية التحتية، من أجل ضمان استدامة الخدمات والمرافق العمومية بما تتماشى مع المتطلبات المتزايدة.

-ستوصل الحكومة من خلا هذا البرنامج مشاريعها فيما يخص تكملة 663 كلم من الطريق البرية الخاصة بالهضاب العليا، أنشاء خط يربط بين الجنوب والهضاب العليا على مسافة 2000 كلم، ومن المتوقع مضاعف المزيد من خطوط السكة الحديدية وتهيئة الخطوات الخاصة metro,tramwayet et télécabine.

- أما فيما يخص المجال البحري قررت الحكومة استلام ميناء جن جن والبدء ي انجاز 4 محطات بحرية جديدة منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالعاصمة، وتعزيز الموانئ بسفن جديدة، سواء للبضائع أو السكان.

-وسيتم تعزيز الشركات الوطنية للطيران المدني 16 طائرة جديدة، كما سيتم إطلاق العمل في برنامج بناء المحطات الجديدة بالجزائر العاصمة ووهران، مع برنامج إعادة تأهيل المطارات القديمة.

-كما تعتزم الحكومة بغية تحديث البنية التحتية لاتصالات إلى تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على المعرفة والخبرة، وبالإضافة إلى تراخيص الجيل الثالث3 Gالشركات الاتصالات المتنقلة والثابتة وأيضا الجيل الرابع G4 الذي بالفعل غطى جميع المراكز الإدارية من الولايات.

-إن هذا النشر للنطاق العريض جدا سيسمح بربط كل المدن المناطق الصناعية والمؤسسات (التعليمية والصحية) ببعضها كما ستجسد الحكومة ثورة كبيرة.

-كما تتعهد الحكومة لتحسين التوزيع العقلاني للبلاد من خلال النشر المتوازن من النشاطات الإنتاجية وتكثيف النسيج المؤسساتي لصالح المجتمعات الأكثر حرمانا في العمالة والتنمية، وسوف يتم هذا العمل من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الجبلية والمناطق الحدودية وإنشاء التكتلات الاقتصادية في العديد من محافظات البلاد.

-سوق يتم تجسيد برنامج خاص يتعلق بحماية البيئة في العديد من مخاطر التلوث كما سيتم تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وجمع ومعالجة وإعادة تدوير واسترجاع النفايات.

-التمسك ببرنامج الإسكان الحالي بجميع صيغة، وأكثر من 2,2 مليون سكن منها 1,2 مليون في طور الانجاز، كما سيتم تسليم 300,000 سكن في السنة الحالية، 600,000 ستبدأ بها الأشغال قريبا.

-تسعى الحكومة إلى (تطوير استراتيجية الدول للشباب، ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب الشغل و المساواة في الحصول على السكن والرياضة التنقل والترفيه) وسيتم تشجيع التنمية المتوازنة ضمن مختلف الأصعدة، وتعزيز البنية التحتية المحلية، وتعزيز الرياضة المدرسية والأكاديمية والمؤنثة كما سيتم اتخاذ تدابير جديدة لدعم الرأي العام للأندية المحترفة والهواة، ومكافحة العنف في الملاعب الرياضية والكشف على المنشطات.

المطلب الثالث: نتائج برامج النمو الاقتصادي على البطالة

أولا: نتائج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

تعتبر مساهمة برامج الإنعاش الاقتصادي في مجال إنشاء الشغل نستحق التنويه منذ انطلاق سنة 2001 إلى نهاية 2004 ويهدف هذا البرنامج الإنعاشي إلى إعادة تمويل العجلة الاقتصادية الترقية الشغل هي من ضمن الاستراتيجية التنموية، وهي دعم القطاعات الاقتصادية المولدة للشغل في مختلف المناطق الجزائرية بهدف التكفل بالبطالة خاصة في المناطق النائية.

و يتوقف تقييم انعكاسات البرنامج على التشغيل في مدى تحقيقه للعدد المتوقع لاستحداث مناصب الشغل فحسب الحصيلة الرسمية التي أعلنت بشان تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي تعطي الفترة الممتدة من سبتمبر 2001 إلى غاية ديسمبر 2003، ويمكن الاعتماد على هذه الحصيلة باعتبار أن أغلب المشاريع المنجزة كانت خلال الفترة (2001-2004) بحيث نسبة الاعتمادات المخصصة خلال هذه الفترة تقدر ب96.22% وهي نسبة معتبرة يمكن الاعتماد عليها في تقييم هذا البرنامج، فحسب هذه الحصيلة، سمح هذا البرنامج بإحداث 619534 منصب عمل، والجدول التالي يبين لنا توزيع هذه المناصب على مختلف القطاعات الاقتصادية[1]

[1] - سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007، ص 176.

جدول رقم (3-9) مناصب الشغل المستحدثة من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

القطاعات	مناصب الشغل الموفرة	%
الفلاحة و الصيد البحري	273976	44,22
السكن و العمران	83805	13,53
التربية،التكوين المهني،التعليم العالي و البحث العلمي	64661	10,44
الري	48166	7,77
أشغال عمومية	36033	5,82
مساعدات و حماية اجتماعية	34197	5,52
منشآت إدارية	19381	3,13
منشآت شبابية و ثقافية	17331	2,80
طاقة	11250	2,82
صحة	11028	1,78
إتصالات	10253	1,65
بيئة	5182	0,84
صناعة	2119	0,34
نقل	1744	0,28
دراسات ميدانية	408	0,07
المجموع	619534	100

المصدر: كريمة التوفيق، مداخلة بعنوان: برامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له وأثرها عل سياسيات التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسيات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014 يومي 11-12 نوفمبر 2014، جامعة البويرة، ص10.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن أكبر نسبة من مناصب الشغل المستحدثة التي نتجت في قطاع الفلاحة والصيد البحري نسبة 44,22% نتيجة لآثار الايجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA منذ سنة 2000، ثم يليه قطاع السكن والعمران بنسبة 13,53% وكلا من القطاعين يمتازان بمناصب عمل غالبيتها مما يجعل بعض هذه المناصب معروضة للزوال في حالة توقف تمويل هذين القطاعين أو عدم ملائمة الظروف الطبيعية.

والمناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، أما نسبة مشاركة بقية القطاعات في استحداث مناصب شغل فإنها تبقى ضعيفة خاصة القطاع الصناعي الذي لم يتجاوب بالشكل الكافي مع البرامج بالنظر إلى اللازمة التي يعاني منها خصوصا القطاع الصناعي العمومي وهذا يدل على أن زيادة الطلب الكلي على الصناعات المحلية وغنما وجه تأثير الارتفاع في الواردات بشكل كبير في كل كم المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية[1] ولكن في المقابل نجد أن معدلات النمو الاقتصادي والتي يستهدفها هذا البرنامج قد ارتفعت خلال الفترة المعنية حوالي 4,8%.

انعكس هذا التحسن في النمو بشكل إيجابي كذلك على حجم العمالة، وتحقق كنتيجة لتطبيقه حوالي 728666 منصب[2].

إن هذه الدراسة أظهرت أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كان له اقل ايجابي على زيادة التشغيل والتقليص من معدل البطالة إلا أن هذا التأثير يبقى تأثيرا ظرفيا ومرهونا باستعمال الإنفاق على هذه القطاعات للحفاظ على مستوى التشغيل نتيجة التأثير الضعيف لهذا البرنامج على زيادة الإنتاج باعتماد باعتبار أن الدفع من الإنتاج هو الوسيلة المثلى لخلق مناصب عمل جديدة، وبالتالي فإن الاعتماد على سياسية انفلاقية توسعية من تحفيز النمو وخلق مناصب عمل يبقى مرهونا مدى مرونة الجهاز الإنتاجي لهذه الزيادة في النفقات.

ثانيا: نتائج برنامج دعم النمو 2005-2009

التزم رئيس الجمهورية بإنشاء مليون منصب شغل خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والجدول أدناه يبين التشغيل والبطالة خلال فترة برامج دعم النمو 2005-2009

[1] - كرمية توفيق، مداخلة بعنوان: برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له وأثرها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001-2010)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في اطار برنامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014 يومي 11-12 نوفمبر 2014، جامعة البويرة، ص 11.

[2] - نفس المرجع السابق، ص ص 11.

الجدول الرقم (3-10): التشغيل والبطالة خلال فترة برامج دعم النمو 2005-2009

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة النشاط(%)	41,0	42,5	40,9	41,7	41,4
نسبة التشغيل(%)	34,7	37,2	35,3	37,0	37,2
نسبة المشتغلين(%)	84,7	87,7	86,2	88,7	98 ,8
توزيعهم حسب قطاع النشاط(%)					
الفلاحة(%)	17,16	18,15	13,62	13,69	13,11
الصناعة(%)	13,16	14,25	11,96	12,48	12,61
البناء و الأشغال العمومية(%)	15,07	14,18	17,73	17,22	18,14
التجارة و الخدمات التجاري(%)	54,61	53,42	56,69	56,61	56,14
نسبة البطالة(%)	17,16	12,3	13,9	11,3	10,2

المصدر: تومي عبد الرحمان، مداخلة بعنوان أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر الفترة (2001-2014)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسيات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014) يومي 11-12 نوفمبر 2014، ص09.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-10) أن سبب التشغيل في الفترة (2005-2009) في تزايد مستمر حيث بلغت نسبة الزيادة الكلية 2,95%، ونجم عن ذلك انخفاض نسبة البطالة التي استقرت في حدود 10,2% سنة 2009.

كما نستخلص أن قطاع التجارة و الخدمات التجارية حقق أعلى نسب نمو العمالة المستقلة عكس قطاع الفلاحة الذي تضرر بفعل الظروف المناخية كما شهد قطاع الصناعة نفس الوضعية بسبب ضعف أدائه وعدم استفادته من الغرض التي توفرها السوق المحلية حيث أثر هذا البرنامج على مستوى التشغيل من خلال زيادة نسبة العمالة المشتغلة ككل[1].

[1] - تومي عبد الرحمن، مداخلة بعنوان، أثر برنامج التنمية على التشغيل في الجزائر الفترة (2001-2014)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في اطار برامج التنمية والانعشا الاقتصادي في الجزائر (2001-2014) يومي 11-12 نوفمبر ، ص 09.

الجدول رقم (3-11): مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009)

التعيين	مناصب الشغل المستحدثة للفترة (2005-2009)
مناصب الشغل التي استحدثتها الإدارات العمومية و المؤسسات	3166374
مناصب الشغل التي استحدثتها المؤسسات لعمومية	571797
مناصب الشغل المستحدثة لدى الوظيف العمومي	675947
مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي	66510
مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك	155110
مناصب الشغل المستحدثة فما قبل التشغيل	225353
ترتيب المساعدة على الاندماج المهني	441914
مناصب الشغل المستحدثة في إطار القرض المصغر	428613
مناصب الشغل الدائمة سنويا المستحدثة في إطار الورشات التي تستعمل اليد	1865318
المجموع	5031692

المصدر: تومي عبد الرحمان، مداخلة بعنوان، أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر الفترة (2001-2014)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسيات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014) يومي 11-12 نوفمبر 2014، ص:10.

من خلال ملاحظة البيانات الواردة في الجدول رقم (3-11) فإننا نستخلص النتائج التالية:[1]

- تحقق الالتزام الرئاسي المتعلق بتوفير مليوني منصب شغل حيث تم استحداث 5031692 منصب شغل خلال الفترة (2005-2009).

-مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة تطبيق البرنامج (2005-2009) تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والورشات التي تستخدم اليد العاملة الكثيفة بالإضافة إلى برنامجي عقود ما قبل التشغيل والإدماج المهني.

تعتبر المبالغ المخصصة لهذا البرنامج جديرة لتغيير الاختلافات الاقتصادية وخصوصا اختلالات العمل، ومن خلال ملاحظة البيانات الإحصائية في الجدول رقم (3-11) فإننا نستخلص النتائج التالي:[2]

[1] - المرجع السابق، ص 10.

[2] - كرمية توفيق، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 14-15

أن الالتزام الرئاسي في خلق مليوني منصب عمل عن طريق العاملين والتوظيف العمومي، وكذلك برامج التشغيل المكثف لليد العاملة فقد تحقق حيث ان مجموع المناصب المحدثة في إطار ذلك مقدرة ب 2437115 منصب عمل.

أن مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة التي تم فيها تطبيق البرنامج انقسمت بين مناصب شغل تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والمؤسسات التي أخذت النصيب الأكبر في توفير وليس (خلق) مناصب شغل حيث قدرت ب3166374 منصب شغل بنسبة تقارب 70%أما القسم الثاني لمناصب الشغل المستحدثة من خلال هذا البرنامج فهي مناصب استحدثت في إطار الورشات التي ستستعمل اليد العاملة الكثيفة والتي قدرت مناصبها ب 1865318 منصب شغل ب نسبة تقارب 30% وهذا يعني ان مجموع المناصب التي تم استحداثها من خلال هذا البرنامج الطموح هي 5031692 منصب شغل هناك نسبة معتبرة من المناصب المستحدثة هي عن طريق برنامج العقود ما قبل التشغيل وكذلك المستحدثة في إطار برنامج الإدماج المهني والمناصب المستحدثة في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة والتي تعتبر في معظمها مناصب مؤقتة ظرفية وهذا ما يؤدي إلى أن نسبة كبيرة معتبرة من هؤلاء المشتغلين سوف يصبحون في حالة بطالة بعد انتهاء فترة العمل المقدرة في البرنامج.

في المقابل نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت انخفاضات متتالية خلال الفترة (2005-2009) سببه الأساسي تراجع أسعار المحروقات يمكننا ملاحظة انه بانتعاش معدل النمو خارج المحروقات فانه سيؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة حيث انخفض معدل البطالة من 15%إلى سنة 2005 إلى 10,2% سنة 2009 هذا الانخفاض يفسر بفعالية النشاطات خارج قطاع المحروقات التي أعطت لها أولوية الإنفاق في إطار برنامج دعم نمو مثل قطاع البناء والأشغال العمومية وكذا القطاع الخدمات مما نتج عن ذلك زيادة حجم المشتغلة.

ثالثا: نتائج البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

يمكن إبراز أثر هذا البرنامج الخماسي على مستوى التشغيل والبطالة من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي استحدثته مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا وذلك بالنظر إلى نسبة البطالة والتشغيل خلال الفترة 2010-2014

الجدول رقم (3-12): نسب التشغيل والبطالة خلال فترة البرنامج (2010-2014)

السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة النشاط(%)	41,7	40,0	42,0	43,2
نسبة التشغيل(%)	34,6	36 ,0	37,4	39,0
نسبة المشتغلين(%)	90,0	90,0	89,0	90,2
توزيعهم حسب قطاع النشاط(%)				
الفلاحة(%)	11,67	10,à	9,0	10,6
الصناعة(%)	13,73	14,24	13,1	13,0
البناء و الأشغال العمومية(%)	19,37	16,62	16,6	16,6
التجارة و الخدمات التجاري(%)	55,23	58 ,37	61,6	59,8
نسبة البطالة(%)	10,0	10,0	11	9,8

المصدر: تومي عبد الرحمان، مداخلة بعنوان أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر الفترة (2001-2014)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسيات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014) يومي 11-12 نوفمبر 2014، ص7.

ومن نتائج البرنامج الخماسي على مستوى التشغيل والطبلة من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي تستحدثه مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا.

فقد تم في سنة 2011 استحدث 1935031 منصب شغل منها 1538235 منصب شغل عن طريق التوظيف في الإدارات وفي مختلف القطاعات الاقتصادية و396796 منصب معادل مناصب عمل دائمة في إطار إشغال المنفعة العامة الكتيفة، كما بلغ عدد العاطلين على العمل في أبريل 2014 نحو 1151000 شخص أي معدل بطالة قدر ب 9,8% على المستوى الوطني وهو مماثل للمعدل المسجل خلال سبتمبر 2013 كما تم تسجيل تباينات هامة حسب السن والجنس المستوى الدراسي في وسط فئات العاطلين خلال افري 2014 موضحا أن معدل البطالة حدد 8,8 عند الرجل بارتفاع قدر 0,05 مقارنة سبتمبر 2013 وبالمقابل سجلت نسبة البطالة في وسط الفتيات تراجع ملموسة من 16,3%إلى 14,2% خلال نفس الفترة .أما معدل البطالة لدى حاملي الشهادات العليا فقد انتقل من 21,4% إلى 14,3%بين سبتمبر 2010 وسبتمبر 2013 ليبلغ 13% في افري 2014، إما مستوى معدل البطالة لدى الشباب(16،24) فشهد استقرارا ما بين سبتمبر 2013 و أفريل 2014 بحيث بلغ 24,8% وهو يمس كل شابا نشطا من أصل أربعة.[1]

[1] - كرمية توفيق، مرجع سابق، ص 16.

حسب وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي فان سياسية التشغيل ضمن المخطط الخماسي 2010-2014 حققت إلى حد ما 78% من أهدافها.

نتائج البرنامج الخماسي 2015-2019 [1]

بالرغم من تراجع معدلات النمو الاقتصادي في هذه الفترة بسبب تواصل انخفاض أسعار المحروقات إلا أن معدلات النمو الاقتصادي عرف استقرار وهذا راجع إلى التحفيزات الضريبية والإدارية لإنشاء المؤسسات الصغيرة من طرف آليات تمويل وتشغيل الشباب كما انه يتوقع إن تستقر معدلات البطالة أو ترتفع بسبب الإجراءات المتخذة في إطار سياسية ترشيد النفقات وتجميد معظم المشاريع في قطاع البنية القاعدية والأشغال العمومية التي لم تنطلق بعد، وهذا القطاع يعتبر أكبر قطاع مولد التشغيل.

[1] - وكالة الأنباء الجزائرية، الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة: الجزائر، تسير في الاتجاه الصحيح، http://www.djaairess.com/aps/445752, 24/06/2018, 22 :14

المبحث الثالث: قياس طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر.

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية من خلال برامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي، ويستند هذا التحليل إلى سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري 2000-2017 باستخدام أسلوب إحصائي مبني على نتائج معامل الارتباط لاختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة وتحديد العلاقات السببية ما بين المتغيرات.

المطلب الأول: الإطار النظري لمعامل الارتباط

إن مقاييس النزعة المركزية والتشتت تعطي وصفا للتوزيع الواحد (توزيع منفرد) إلا أن هناك حالات يحتاج فيها الباحث إلى معرفة العلاقة بين توزيع معين وتوزيع آخر أو أكثر، ومن الطرق الإحصائية التي تساعد في تحقيق ذلك هو اللجوء إلى معاملات الارتباط.

أولا: مفهوم معامل الارتباط

تسمى العلاقة الخطية المستقيمة بين الظاهرتين بالارتباط البسيط في حين تسمى العلاقة بين ظاهرة واحدة ومجموعة من الظواهر الأخرى مجتمعة بالارتباط المتعدد ،اما المقياس الذي نقيس به درجة الارتباط فيسمى معامل الارتباط ولا يمكن هنا قياس درجة وقوة الارتباط بين المتغيرات والظواهر المبحوث مالم تستعن ببعض الأساليب والقواعد الإحصائية (كل بما يتناسب وببساطة أو تعقيد العلاقة بينهما) فإذا كانت العلاقة بين ظاهرتين بسيطة فإن المقياس الذي يقيس هذه العلاقة يطلق عليه معامل ارتباط البسيط ويرمز له بـ R وعندما نشير إلى معامل الارتباط بين ظاهرتين معينتين إنما نعبر عن مقدار العلاقة بينهما والتي ينحصر ما بين (1+، 1-).

ويتمتع معامل الارتباط بالخصائص التالية:

- تتراوح قيمته العددية بين الصفر والواحد الصحيح.

- هذا المقياس يساوي الصفر في حالة انعدام العلاقة (الارتباط) ويساوي الواحد الصحيح في حالة الارتباط التام.

- تكون قيمة المقياس موجبة حينما يكون الارتباط طرديا، وتكون سالبة في حالة الارتباط العكسي.

- قيمة هذا المقياس العددي تزداد كلما ازدادت درجة الارتباط.

ثانيا: تفسير معامل الارتباط

عند تفسير معامل الارتباط ينبغي الانتباه إلى ناحيتين أساسيين هما:

1-قوة العلاقة : أي فيما إذا كان معامل الارتباط مرتفعا يقترب من الواحد الصحيح أو منخفض يقترب من الصفر، ترتبط قوة معامل الارتباط بعدة أسباب منها نوعية العينات ، حجم العينة ، هدف البحث ...إلخ ، فمعامل الارتباط 0.60 قد يعتبر قويا وقد لا يعتبر كذلك بين متغيرين آخرين وعلى أي حال فبإمكاننا تقييم معامل الارتباط في دور الدراسات السابقة التي أجريت حول نفس الموضوع أو نقوم بتربيع معامل الارتباط ، فإذا كانت قيمته أقل من 0.25 فإنه يعد منخفضا ، أما إذا كانت قيمته بين 0.25 و 0.49 فإنه يعد معتدلا ، أما إذا كانت قيمته بين 0.50 و 0.57 فإن المعامل يعد مرتفعا والعلاقة قوية ، أما إذا كان أعلى من ذلك فهذا يعني أن العلاقة قوية جدا .

2-اتجاه العلاقة : أي فيما إذا كانت إشارة معامل الارتباط سالبة أم موجبة ، فإنه تدل على أن التغير في أحد المتغيرين يرافقه تغير في المتغير الآخر ، فإذا كانت قيمة المتغير (س) يقابله تغير في قيمة المتغير (ص) وبالاتجاه نفسه أي أن الزيادة في قيمة المتغير (س) يقارب الزيادة في قيمة المتغير (ص) أو النقصان في قيمة أحد المتغيرين بمقابلة نقصان في المتغير الآخر فإن الإشارة تكون موجبة والعلاقة طردية ، أما إذا قابلت الزيادة في المتغير (س) نقصان في المتغير (ص) أو بالعكس فإن الإشارة تكون سالبة والعلاقة عكسية .

ويعطى رياضيا بالعلاقة الآتية:

$$r = \frac{\sum_{i=1}^{n}(x_i - \overline{x})(y_i - \overline{y})}{(n-1)S_x S_y}$$

البسط هو مجموع حاصل ضرب الفارق بين كل قيمة للمتغير الأول ومتوسطة الحسابي في الفارق بين كل قيمة للمتغير الثاني ومتوسطة الحسابي.

والمقام هو حاصل ضرب الانحراف المعياري لكل من المتغيرين في عدد البيانات منقوصا منها واحد، أما عند دراسة المجتمع كله فإن طريقة الحساب تختلف اختلافا طفيفا وتكون كالتالي:

في هذه الحالة فإن المقام يكون حاصل ضرب الانحراف المعياري للمجتمع لكل من المتغيرين مضروبا في عدد البيانات.

المطلب الثاني: حساب معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي والبطالة

أولا: عرض الإحصاءات الوصفية للمتغيرين

نلاحظ أن أهم قيم الإحصاءات الوصية هي:

الجدول رقم (3-13): الإحصاءات

	البطالة	النمو الاقتصادي
المتوسط الحسابي	15.09	3.52
الوسيط	11.8	3.35
المنوال	10.00	3.70
الانحراف المعياري	6.62	1.23
التباين	43.86	1.52
الحد الأدنى	9.80	2.00
الحد الأقصى	28.89	6.80

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق داخلية من المؤسسة

نلاحظ ان اهم قيم الإحصاءات الوصفية المتمثلة في المتوسط الحسابي، المنوال، الوسيط، الانحراف المعياري والتباين من خلال معاملات التبادل لم تكن متباعدة عن بعضها

بقد بلغت اعلى نسبة بطالة 28،89% وأدنى نسبة لها 9،80% اما بالنسبة للنمو الاقتصادي فبلغت اعلى نسبة 6،80% وأدنى نسبة انخفضت اليها معدلات النمو بلغت 2%

ثانيا: حساب معامل الارتباط

الجدول رقم (14

-3): معامل الارتباط

	البطالة	النمو الاقتصادي
ارتباط بيرسون	1	0.547
البطالة		0.019
	18	18
ارتباط بيرسون	0.547	1
النمو الاقتصادي	0.019	
	18	18

المصدر: الملحق رقم 01.

نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط يساوي (r:0.547) وهو ارتباط موجب ومعنوي أي ذو دلالة إحصائية قوية لأن قيمة (P. value= 0.019) وهو ما يعني أن العلاقة طردية بين المتغيرين وهذا عكس ما تشير إليه النظرية الاقتصادية لان من المفروض أن تكون هناك علاقة عكسية وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من تشوهات هيكلية وكثير الحساسيات للصدمات الداخلية والخارجية وخاصة الصدمات الخارجية المرتبطة بانخفاض أسعار النفط.

خلاصة

عرفت الجزائر استقرارا في الأداء الاقتصادي من النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة، كان ذلك تحت تأثير برامج الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي دعم النمو الاقتصادي والبرنامج الخماسي للتنمية، والبرنامج الخماسي الأخير قد حققت هذه البرامج نتائج إيجابية على صعيد النمو الاقتصادي وكذا في معدلات البطالة الا ان هذا التحسن مس المرفق العمومي من خلال الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية وهو ما يجعل هذا الانفاق لا يعود بنتيجة كبيرة على معدلات البطالة.

لقد أصبحت الأجهزة البديلة لإدماج الشباب مهنيا وكذلك أجهزة دعم العمال من اهم الدعائم التي ترتكز وتستند عليها حكومة الجزائر في مواجهة ظاهرة البطالة التي تخيم على كل اقتصاديات الدول حتى المتقدمة منها، ويعد سبب اللجوء لهذه الأجهزة هو اثبات قدرتها على تقليص معدلات البطالة المرتفعة عن طريق استحداث مناصب الشغل.

ليس هذا فقط بل أيضا لفعاليتها ودورها الأساسي في تحقيق النمو الاقتصادي ويعتبر التطور في مناصب الشغل في الجزائر موجود الا انه غير كافي، وأحيانا لا يحقق مستوى الدخل المطلوب وذلك لوجود عوائق أهمها ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين على العمل وعدم المبادرة بإنشاء المشروعات، إضافة الى الرغبة في التوجه التقليدي للعمل في الوظائف الحكومية بسبب ما تميز به من منافع وظيفية تفوق تلك المتوفرة في القطاعات الأخرى.

من خلال دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر توصلنا الى وجود علاقة طردية بينهما وهذا عكس ما تسير اليه النظرية الاقتصادية أي علاقة عكسية وهذا ما يثبت ان اقتصاد الجزائر اقتصاد مشوه يعتمد على قطاع المحروقات.

الخاتمة

مر الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية بمجموعة من المراحل عرفت عدة تطورات أثرت أثرا كبيرا على النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة. عرفت الجزائر استقرار كلي لسنة 2000 وكذا السنوات اللاحقة استقرار متزايد نتيجة للنمو القوي لأسعار المحروقات في هذه الفترة.

وقد انتجت الجزائر في هذه الفترة برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي التي ساهم المحيط الدولي المواتي فيها يتعلق بأسعار المحروقات والتسيير الحذر لموارد المحروقات في تسديد ديون خارجية، وكذا ضبط مبالغ مالية ضخمة لبرامج التنمية (برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) و(والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصاد للفترة 2004-2009).

شهدت بعد ذلك الجزائر أزمة انخفاض أسعار البترول الذي يعتبر القطاع الرئيسي لموارد الجزائر، لكن الجزائر حاولت رفع معدلات النمو ذلك بانتهاج البرامج الخماسي للتنمية للفترة 2010-2014 والبرنامج الخماسي (2015-2019).

رافق النمو الاقتصادي عدة نتائج من بينها تحسن المستوي المعيشي وكذلك انخفاض في معدلات البطالة، إلا أن هذه النتائج لم تصل إلى التوقعات المرجوة حيث أن المبالغ الضخمة لبرامج التنمية الاقتصادية ويعود السبب في ذلك لاعتماد الجزائر الكبير على قطاع المحروقات.

اختبار الفرضيات:

قمنا بتقديم أربعة فرضيات في المقدمة العامة لهذا البحث حيث تحكم على صحتها من عدمها من خلال ما يلي:

الفرضية الأولى: والتي نصت على أنه ينظر للبطالة كعائق اقتصادي يجب تحليلها وتفسيرها ووضع حلول للحد منها. "تعتبر فرضية صحيحة".

حيث للبطالة أثار سلبية على الفرد كما لها تأثير مباشر على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للموظفين من حيث المداخل والشغل. ومنه يجب تحليلها وتفسير أسبابها من أجل القضاء عليها بالشكل الذي يسمح للجهاز.

الفرضية الثانية: والتي تصب على أن برامج النمو الاقتصادي يترتب عليها معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي والتشغيل" تعتبر الفرضية صحيحة"، حيث أن تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي وبرامج النمو الاقتصادي المنتهجة

أدى بالفعل إلي تحسين بعض مؤشرات الاقتصادية كارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدل البطالة نسبيا، إلا أن هذا النمو يبقي كونه مرتبط أساسيا بقطاعات هيئة فقط في مقدمتها قطاع المحروقات والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالعالم الخارجي، إذا أن تذبذب الأسعار من شأنه أن يرسم بيئة اقتصادية مستوه.

الفرضية الثالثة: والتي نصت على البرامج ترقية الشغل وأجهزة الإدماج المهني ودعم العمال قد ساهمت في الخفض من معدلات البطالة. "تعتبر فرضية صحيحة": حيث ساهمت في الخفض من الفجوة بين عروض العمل والطلب عليه حيث عبرت المعطيات عن مساهمة هده الاليات في ما يتعدى 1800000 منصب شغل دلك بدعم وتحفيز القطاع الخاص.

الفرضية الرابعة: والتي نصت على ان برامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج النمو الاقتصادي المنتهجة جملة من الإنجازات في المجال الاقتصادي غير انها لا تتلائم وحجم الأموال المضخة لأجلها. هي "فرضية صحيحة": حيث ان السياسة المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية هي سياسة مالية توسعية في مراحلها الأولى والتي لم تعمل على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الالة الإنتاجية كما يجب من اجل خلق القيمة المضافة بل جل البرامج التنموية دات طابع اجتماعي أدت معظمها الى تحسين الخدمات والمعيشة للسكان.

ومن خلال معالجة مختلف المتغيرات التي تحاول إشكالية هذا البحث دراستها ابتداءا بالنمو الاقتصادي والبطالة ثم العلاقة بينهما في الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية:

النتائج:

1- إن مفهوم النمو الاقتصادي تطور الظروف والوقائع الاقتصادية السائد غير أن ما يلاحظ هو أن هذه الأفكار الاقتصادية تابعة أساسا من اقتصاديات هذه البلدان

وبالتالي فإن الاستناد إليها لإعداد برامج نمو الاقتصادي وتطبيقها على مستوى اقتصاديات بلدان العالم الثالث، يترتب عنه عدم الملائمة لواقع وحال الدول النامية

2- يعتبر النمو الاقتصادي من أبرز الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيق معدلات مرتفعة منها ذلك لأجل تحسين المستوي المعيشي للأفراد ومنه حفظ معدلات البطالة.

3- الإنعاش الاقتصادي كان إيجابيا عموما على مستوي سنوات 2001-2017 بفضل سياسة الاستثمار الخاص الوطني، الأمر الذي ساعد على تحقيق تراجع محسوس في نسب البطالة.

4- إن برنامج النمو الاقتصادي يعتبر أداة فعالة في يد السلطات العمومية من أجل تجسيد مختلف استراتيجيات التنمية المعتمدة.

5- إن السياسة التشغيلية استطاعت أن تقلص من حجم البطالة إلا أنها تبقى لم تحقق متطلبات وآفات الجيل الجديد (حرقي ومراكز تكوين...) الأمر الذي يدفع بالكثير منهم باتجاه إلى السوق غير رسمي والدخول في الأعمال غير رسمية.

6- إن اعتماد الجزائر على الإنفاق العمومي يؤكد تحسن مواردها الخارجية غير أن هذا التحسن يخص قطاع المحروقات ومنه التبعية اتجاه العوامل الخارجية.

7- إن ما هو متعارف عليه اقتصاديا يبين أن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق كيانات اقتصادية جديدة والتوسع في أنشطتها الاقتصادية القائم وبالتالي توفير فرص عمل جديدة ومنها خفض معدلات البطالة، بالرغم من صحة هذه إلا أن الدراسات التطبيقية بالجزائر تعرضت للتقلب في اتجاهاتها ذلك بسبب تشوه هيكل الاقتصاد الجزائر نتيجة (اعتماده الكبير على قطاع المحروقات)

المقترحات:

إن دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة مكنتنا من الوقوف على بعض الملاحظات والنقائص والتي نعتبرها بنفس الوقت مقترحات مستقبلية نوجزها فيما يلي:

- ضرورة الاهتمام بتنمية قطاعي السياحة والفلاحة والصناعة (قطاعات خارج مجال المحروقات) من خلال توجيه فعال في الموارد وتأهيل الشباب في هذا المجال لأجل خلق مناصب شغل ومنه الخفض في معدلات البطالة.
- تشجيع المشروعات الشبابية ومنه الخفض في معدلات البطالة.
- التركيز على إنعاش النمو في الصادرات خارج المحروقات وذلك عن طريق تحسين إجراءات باستقطاب هذه الاستثمارات وتعزيز مصادر حاجات البلاد الاستهلاكية.
- ضرورة وجود هيئة حكومية تعمل على تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي على أرض الواقع.
- تقديم التسهيلات والتحفيزات لقطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار وتوفير مناصب الشغل.
- يجب تحسين وضعية الافراد الذين يشغلون في مناصب عمل غير دائمة وإعادة الاعتبار لهم وكذا ادماجهم كون هذا النوع من العمالة تمثل أكبر نسبة من البطالة (بطالة دورية).

وفي الأخير على الجزائر الاستفادة من التجارب الناجحة للدول الأولى في مجال التنمية ووضع استراتيجيات وخطط التنمية وبأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

آفاق الدراسة:

في إطار الحديث عن النمو الاقتصادي وعلاقته بالبطالة تثار العديد من القضايا التي تزيد من البحث والتوسع ولهذا نقترح دراسة العناوين التالية:

- أهمية برامج الإنعاش في التنويع الاقتصادي خارج المحروقات.
- المقارنة بين السياسة التنموية لمكافحة البطالة في الدول العربية والجزائر.
- أثر برامج الإنعاش على النمو الاقتصادي.

المراجـــع

المراجع باللغة العربية

أولا : الكتب

1. إ .سيمون ، ترجمة : عبد الأمير إبراهيم شمس الدين ، أصول الاقتصاد الكلي ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، بيروت ، لبنان ، 1989.
2. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2000.
3. احمد مجدي حجازي، العولمة بين التفكيك و اعادة الترتيب ؛ دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد ،الدار المصرية ،السعودية ، للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ،مصر ،2004.
4. أحمد ملوقية، الاقتصاد الكلي، مكتبة بستان المعرفة للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر ،2004.
5. أسامة السيد عبد السميع ، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الاسلامية ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ،2008
6. أسامة بشير الرباع ، البطالة و التضخم : المنقولات النظرية و مناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر و التوزيع ، الأردن،2007.
7. إسماعيل شعباني، التنمية الاقتصادية، دار هومة، الجزائر، 1997
8. إسماعيل عبد الرحمان، حربي موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، 1999.
9. جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق، عمان، 2010.
10. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، الطبعة الرابعة دار الفكر العربي، القاهرة ،1992
11. خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر ،2004.
12. دانيال أرنولج، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 2007.
13. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل الأخطر مشكلات (الرأسمالية) المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر،1997.

14. سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاديات التنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة، بغداد. العراق، 1988

15. صقر أحمد صقر، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2007.

16. عبد الرحمن يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2004.

17. عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد النظرية الاقتصادية الكلية، مصر ،2005.

18. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان أحمد مقلد النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2004.

19. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

20. عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

21. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دار الجامعية، الاسكندرية ،2005.

22. عمر صخري، الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ،2000.

23. كمال الدين عبد الغني المرسي، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، دار الفرقاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، مصر، 2004.

24. مايكل إيد مجان، ترجمة: محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية، دار المريخ، الرياض، 1999.

25. مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الاردن ،2004

26. محمد الشريف ألمان، محاضرات التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر ،1994.

27. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

28. محمد عبد الله الظاهر، الضروريات التي تقرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004

29. محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة، اساليب مواجهتها الدعم السلام الاجتماعي والأمني القومي في ظل لجان، العولمة تحديات الإصلاح الاقتصادي، منشأة المعرف، الإسكندرية، مصر، 2003

30. محمد مصطفى، سمير أحمد، النماذج الرياضية والتنمية الاقتصادية، مكتبة الاشعاع، الإسكندرية، مصر، 1999

31. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

32. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، الطبعة الأولى، دار الجامع للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

33. مصار منصف، مجموعة محاضرات الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1997.

34. ميشيل تودارو، ترجمة حسين ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية،2006.

35. نزار سعداد بن العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،2006.

36. وليج حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2006.

ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية

1. حمدي باشا رابح، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

2. سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007.

3. عبد الرحمن الصائب، البطالة واشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

4. فارس شلالي، دور سياسات التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال القدرة 2001-204، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2005.

5. مليكة يحيات، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2010.

6. مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة دراسة حالة فنية من جملة الشهادات العليا مهندي دولة وشهادات جامعية دفعات 1990-1993، رسالة ماجستير فير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (2003-2002)

7. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية، وسبل تفعيلها حالة: الجزائر -مصر- السعودية خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014.

8. وعيل ميلود، دراسة تباين النمو الاقتصادي للدول العربية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

ثالثا: الملتقيات والمجلات

1- . حمزة عايب، عبد الحميد قومي: "سياسات التشغيل لمكافحة البطالة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011

2- البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلة والمحيطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاد شمال افريقيا، السنة الأولى، العدد 01، الشلف، الجزائر، السداسي الثاني ،2004

3- بقة الشريف، مشري محمد الناصر، تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر، (2005-2019)، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

4- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

5- تومي عبد الرحمن، مداخلة بعنوان، أثر برنامج التنمية على التشغيل في الجزائر الفترة (2001-2014)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014) يومي 11-12 نوفمبر،2014

6- حباب عيسى، سبتي وسيلة، آليات الحكومة الجزائرية في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06 و07 ديسمبر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر،2017

7- حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، فأجهزة التشغيل المؤقت هي: الوظائف المأجورة بمبادرة محلية Esil عقود ما قبل التشغيل CPE، نشاطات ذات منفعة عامة AIG أعمال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUPHIMO

8- خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة جيب، مداخلة بعنوان: دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق اقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلة وتقييمية-، ملتقى وطني حول تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، ديسمبر 2014، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر

9- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفات النمو الاقتصادي، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 3، ديسمبر 2012.

10- عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية، ملتقى بالقاعة البيضاوية بالمركب الأولمبي 5 جويلية، الجزائر العاصمة، يوم 12 فيفري، 2009.

11- كرمية توفيق، مداخلة بعنوان: برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له وأثرها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001-2010)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في اطار برنامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014 يومي 11-12 نوفمبر، جامعة البويرة، 2014

12- المجلس الوطني الاقتصادي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2004.

13- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون جويلية، 2005.

14- منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، من التقرير المتعلق بتنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، مصالح رئيس الجمهورية، نوفمبر 2008. تقرير صندوق النقد الدولي لشهر مارس 2011

15- نبيل بوفليج، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012.

رابعا: القوانين والمراسيم

1. الجريدة الرسمية، المادة 1، 32، 4 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في رجب 1424 الموافق لـ 06 سبتمبر 2003.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي، 2004 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فبراير، 2006
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 259-60 المؤرخ في 8 سبتمبر، 1990
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي، رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي، 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر.
6. المادة 2 من المرسوم التنيفيذي رقم 03-288، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54 الصادرة في 10 سبتمبر، 2003

خامسا: المراجع بالغة الفرنسية

1. « The relation Be tween une emplyement and the rate of change of money Waage rates in the UK 1981-1957 »
2. Abdelkader sid ahmed, croissance et développement, OPU, Ager, 1981
3. Abdelmadjif bouzidi, Comprendre les mutations de l'econome ,les matseles ,1992
4. Albert Jarquemin ,Henry Theuns ,Paul Mercier,Fondements d'economie politique ,3eme edition ,deboeck universite ,Bruscelles,2000

5. Baya arhak, l'evolution du marché de l'emploi dans la wilaya de bejaia : entre le formel et l'informel, cahiers du CREAD, N°68/69, 2éme et 3 ème trimestre 2004

6. D. plihou. Les grandes explications macro-économiques du chômage, les cahiers français, documentation française, n°2816, Mai Juin ,1990.

7. df.cite web conssulté le 22/05/2018.

8. Dominique Guellec, les nouvelles théories de la croissance, edition la découverte, France, 2001

9. Eric bousserelle, dynamique economique-croissance, crises, cycles, Guali editeur, paris, 2004

10. G-Grangeas, J.Mleage,J.M LEPAGE ,Econnome de l4EMPLOI ,puf ،France.

11. Gilbert Abraham Frois, Introduction à la macro-économie contemporaine ,econmice, Paris ,2005

12. Gregory mankin, macroéconomie, 3éme édition, De Boerch édition, Belgique, 2003

13. J. Gratuité, Les politiques d'emploi, librairie Vuibert, Paris ,1993, P :51.

14. Karline peleir « propri été intellectuelle et corassance économique en France 1791-1945, une analyse écocométrique du modèle de romer « université monprllier dans http://lanta.univmonts 1.fr/doynload/DT/wp2003

15. L'office national des statistiques ,L'emploi (commees,statistiques ,N226,education ONS,Algerie ,1995

16. Maré nouchi, croissance-histoire economique, édition hazam, paris, 1990
17. Neri sahvadori, the theory of economic gronth : a.classical perspective, edward elgar publishing, UK, 2003
18. olivier Bellege ,Mokhtar lakhel ,guy caire ,christelle ,Jannnot – Robert ,Cristelle,Dictionnaire des questions sociales : L'outil indispensable. Pour comprendre les enjeux ,sociaux Haemattan,Paris,2005
19. Pierre Bezbakh et sophe cheradi,Dictionnaire de l'economie la rousse ,HER,2000
20. Road Ali, watt explants the American économico gris record doctorate thesis, algiers university, 2006,
21. Shapiro edward, macro economic analysis, thomson learning, 1995
22. Total factor productivity
23. Ubrick Kihli,Analyse Macroécomique ,Universiyé de Geneve Département d'economie politique ,de boech Université ,Bruxelles ,1999

سادسا : المواقع الالكتروني

1. الاختلالات الاقتصادية ، الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد ، الموقع الالكتروني hhttp://www.ets-salim.com/programmes-pdf/env2-ero-mam-01.pdf2018/05/02 .14 :00
2. Données sur l'emloi et le chomage en Algérie, consulté dans le site :http://www.mtess.gov.dz/mtss-fr-n/emploi/2008/emploi%20ET%CHOMAGE-PDF-10/06/2018, 10 :37.

3. http://gien.kantakji.com/article/details/ID/1120/print/yes/18/06/2018, 13 :42.
4. http://www.angem.dz/ar/article/emplois-crees/18/06/2018, 10 :11
5. http://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes 18/06/2018, 9 :50.
6. NS, « Activité, emploi et chômage au 4 éme trimèstre 2013 » rapport N°653, p2.
7. NS, « Activité, emploi et chômage en Avril 2017 » rapport N° 785, p2
8. NS, « Activité, emploi et chômage en avril2013 » rapport N° 671, p2
9. NS, « Activité, emploi et chômage en septembre2013 » rapport N° 726, p2
10. NS, « Activité, emploi et chômage en septembre2017 » op-cit , p2
11. NS, « Activité, emploi et chômage en septembre2017 » op-cit , p2
12. NS, « Activité, emploi et chômage en septembre2017 » op-cit , p2
13. NS, « Activité, emploi et chômage en septembre2017 » op-cit , p5
14. NS, « Activité, emploi et chômage en septembre2017 » rapport N° 796, p2
15. ONS, « Activité, emploi et chômage en 2014 » rapport N° 683, p2

16. www://ansej.org.dz/indexphp/fr/nosstatiqtiques, 18/06/2018, 09 :10.

17. البنك الدولي، الجزائر الفاق الاقتصادية، أكتوبر 2017، www.albankdawli.org/ar/country/algeria/publication/algeria-economic-aoutllok-october-2017, 20/06/201/, 13 :22.

18. موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة : www.cnac.dz/ar/article/presentation 18/06/2018, 18 :04.

19. موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حصيلة الخدمات المالية إلى غاية مارس 2018

20. موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حصيلة مناصب الشغل المستحدثة إلى غاية 31 مارس 2018

21. موقع الوكالة الوطنية لتسيير القضر المصغر. www.angem.dz/ar/article/presentation18/06/2018

22. موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

23. موقع الوكالة الوطنية للشغيلAnem.

24. وكالة الأنباء الجزائرية، الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة: الجزائر، تسيير في الاتجاه الصحيح، http://www.djaairess.com/aps/445752, 24/06/2018, 22 :14

25. وكالة الانباء الجزائرية، معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بقيت "مرتفعة نسبيا" رغم الأزمة، www.aps.dz/ar/economie/56294-2008-05-03-17-42-53, 20/06/208, 12 :13.

26. محمد سليمان الضعبان، البطالة، إدارة الدراسات، مجلس الشورى، 02 /2018/05، www.shura.gov.sa

الملحق

الملحق رقم 01

Statistics

		VAR00001	VAR00002
N	Valid	18	18
	Missing	0	0
Mean		15,0994	3,5222
Std. Error of Mean		1,56113	,29099
Median		11,8000	3,3500
Mode		10,00[a]	3,70
Std. Deviation		6,62333	1,23458
Variance		43,868	1,524
Skewness		1,231	1,241
Std. Error of Skewness		,536	,536
Kurtosis		-,046	1,691
Std. Error of Kurtosis		1,038	1,038
Range		19,09	4,80
Minimum		9,80	2,00
Maximum		28,89	6,80
Sum		271,79	63,40

a. Multiple modes exist. The smallest value is shown

Correlations

		VAR00001	VAR00002
VAR00001	Pearson Correlation	1	,547*
	Sig. (2-tailed)		,019
	N	18	18
VAR00002	Pearson Correlation	,547*	1
	Sig. (2-tailed)	,019	
	N	18	18

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).